جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت – كلية التربية للبنات
قسم اللغة العربية

كتب المقصور والممدود المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري

دراسة صرفية دلالية

أطروحة تقدم بها الطالب

أحمد جاسم عبد حسو

إلى مجلس كلية التربية للبنات/ جامعة تكريت وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وفلسفتها

إشراف الأستاذ الدكتور

ياسين عبد الله نصيف البياتي

رجب 1442هـ

نيسان 2020م

ﭽ ﭼ ﭻ

ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ ﭸ ﭷ ﭶ ﭵ ﭴ ﭳ ﭲ ﭱ ﭰ ﭯ ﭮ ﭭ ﭬ ﭫ ﭪ ﭩ ﭨ ﭧ ﭦ ﭥ ﭤ ﭣ ﭢ ﭡ ﭠ ﭟ ﭞ ﭝ ﭜ ﭛ ﭚ ﭙ ﭘ ﭗ ﭖ ﭕ ﭔ ﭓ ﭒ ﭑ ﭐ ﭏ פֿ כֿ בֿ וֹ תּ שּ רּ קּ צּ ﭅ פּ ףּ ﭂ סּ נּ ﮿ ﮾ ﮽ ﮼ ﮻ ﮺ ﮹ ﮸ ﮷ ﮶ ﮵ ﮴ ﮳ ﮲ ﮱ ﮰ ﮯ ﮮ ﮭ ﮬ ﮫ ﮪ ﮩ ﮨ ﮧ ﮦ ﮥ ﮤ ﮣ ﮢ ﮡ ﮠ ﮟ ﮞ ﮝ ﮜ ﮛ ﮚ ﮙ ﮘ ﮗ ﮖ ﮕ ﮔ ﮓ ﮒ ﮑ ﮐ ﮏ ﮎ ﮍ ﮌ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﭿ ﭾ ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ ﭸ ﭷ ﭶ ﭵ ﭴ ﭳ ﭲ ﭱ ﭰ ﭯ ﭮ ﭭ ﭬ ﭫ ﭪ ﭩ ﭨ ﭧ ﭦ ﭥ ﭤ ﭣ ﭢ ﭡ ﭠ ﭟ ﭞ ﭝ ﭜ ﭛ ﭚ ﭙ ﭘ ﭗ ﭖ ﭕ ﭔ ﭓ ﭒ ﭑ ﭐ ﭏ פֿ כֿ בֿ וֹ תּ שּ רּ קּ צּ ﭅ פּ ףּ ﭂ סּ נּ ﮿ ﮾ ﮽ ﮼ ﮻ ﮺ ﮹ ﮸ ﮷ ﮶ ﮵ ﮴ ﮳ ﮲ ﮱ ﮰ ﮯ ﮮ ﮭ ﮬ ﮫ ﮪ ﮩ ﮨ ﮧ ﮦ ﮥ ﮤ ﮣ ﮢ ﮡ ﮠ ﮟ ﮞ ﮝ ﮜ ﮛ ﮚ ﮙ ﮘ ﮗ ﮖ ﮕ ﮔ ﮓ ﮒ ﮑ ﮐ ﮏ ﮎ ﮍ ﮌ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﭿ ﭾ ﭽ ﭼ

سورة النساء: ١١٣

إقرار المشرف

أشهد أنَّ أعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (الدراسات اللغوية في كتب المقصور والممدود والمطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري), والمقدمة من الطالب (أحمد جاسم عبد حسو) قد جرى بإشرافي في كلية التربية – البنات قسم اللغة العربية / جامعة تكريت, وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وفلسفتها.

التوقيع:

الاسم: أ.د.

المشرف

التأريخ: / / 2020

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الأُطروحة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.د.

رئيس قسم اللغة العربية

كلية التربية – البنات

التأريخ: / / 2020

إقرار الخبير العلمي

أشهد أني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ (الدراسات اللغوية في كتب المقصور والممدود والمطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري), والتي تقدم بها (أحمد جاسم عبد حسو) إلى كلية التربية – البنات قسم اللغة العربية / جامعة تكريت, وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وفلسفتها, ووجدتها صالحة للمناقشة من الناحية العلمية.

التوقيع:

التأريخ: / / 2020

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (الدراسات اللغوية في كتب المقصور والممدود والمطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري), والتي تقدم بها (أحمد جاسم عبد حسو) وقد ناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها, ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وفلسفتها بتقدير ( ).

التوقيع:

الاسم: أ.

رئيسًا

التأريخ: / / 2020

التوقيع:

الاسم: أ.

عضوًا

التأريخ: / / 2020

التوقيع:

الاسم: أ.

عضوًا

التأريخ: / / 2020

التوقيع:

الاسم: أ.

عضوًا ومشرفًا

التأريخ: / / 2020

التوقيع:

الاسم: أ.

عضوًا

التأريخ: / /2020

التوقيع:

الاسم: أ.

عضوًا:

التأريخ: / /2020

مصادقة مجلس الكلية

صادق كلية التربية – البنات قسم اللغة العربية / جامعة تكريت على قرار اللجنة

التوقيع:

أ.د.

عميد كلية التربية – البنات قسم اللغة العربية / جامعة تكريت

التأريخ: / / 2020

الإهداء

إلى والديّ اللّذين ربياني صغيراً ...

إلى رفيقة الدرب (أم وائل) حفظها الله لي....

إلى مهجة القلب – أولادي حفظهم الله.....

إلى كل من ساندني في هذه الرحلة الطويلة....

أهدي هذه الأطروحة

شكر وعرفان

انطلاقاً من قوله تعالى: چ ۇ و و ۇ ۇ ى چ[الزمر: ٦٦] ، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل الى استاذي القدير الدكتور ياسين عبد الله نصيف البياتي على ما أسدى الي من نصح مفيد وتوجيه سديد، أفاض من لطائف علمه وأدبه الشيء الكثير كما كان لخُلقه الكريم وصبرهِ الجميل وسعة صدره الاثر الطيب في نفسي؛ مما جعلني لا اتردد في اكمال اطروحتي.

واتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة المناقشين الذين تكرموا بمناقشة اطروحتي لتخرج بأحسن حالٍ، فبذلوا جهداً كبيراً في مراجعة صفحاتها وتنقيح أفكارها.

واتقدم بالشكر الى زميلي وصديقي الدكتور احمد صفاء عبد العزيز، وصديقي الاستاذ سعيد عدوان الجميلي. اللذين كانا نعم الاصدقاء في مد يد العون لي حتى اكمال هذه الاطروحة، ولا يفوتني ان اتقدم بشكري الجزيل إلى الأساتذة في كلية التربية للبنات قسم اللغة العربية. زملائي في المهنة وقد كان لهم دور في وصولي الى نهاية المطاف

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	ح
شكر وعرفان	خ
المحتويات	د-ر
المقدمة	3-1
التمهيد : ظاهرة المقصور والممدود من حيث العلاقة والمفهوم والتأليف	16-4
الفصل الأول: مناهج أصحاب كتب المقصور والممدود وموقفهم من أدلة الصناعة	63-17
المبحث الأول: مناهج أصحاب كتب المقصور والممدود	35-18
1-الفراء	20-18
2-ابن السكيت	21-20
3-ابن دريد	22-21
4-ابراهيم بن محمد (نفطويه)	23-22
5-أبو الطيب الوشاء	24-23
6-أبو بكر الأنباري	25-24
7-ابن ولّاد	26-25
8-أبو عمر الزاهد	28-27
9-أبو علي القالي	31-28
10-أبو البركات الأنباري النحوي	32-31
11-ابن هشام اللخمي	33-32
12-ابن مالك	35-33
المبحث الثاني : موقف أصحاب الكتب من أدلة الصناعة (القياس والسماع)	63-36
المطلب الأول : السماع	57-36
1-القرآن الكريم	46-37

2-الحديث النبوي الشريف	49-46
3-كلام العرب (الشعر والنثر)	57-49
المطلب الثاني : القياس	63-57
الفصل الثاني : الدراسة الصرفية في كتب المقصور والممدود إلى نهاية القرن الثامن الهجري	102-64
مدخل : الدراسة الصرفية عند علماء اللغة (توطئة)	66-65
المبحث الأول : وفيه ثلاثة مطالب	82-66
المطلب الأول : الاشتقاق	72-67
المطلب الثاني : الميزان الصرفي	76-73
المطلب الثالث : التذكير والتأنيث	82-76
المبحث الثاني : وفيه اربعة مطالب	104-83
المطلب الأول : " الجمع بنوعيه الصحيح والمكسر	88-84
المطلب الثاني : الصفات	92-89
المطلب الثالث: الإعلال	96-92
المطلب الرابع: الإبدال	102 -96
الفصل الثالث: الدراسة اللغوية الدلالية في كتب المقصور والممدود إلى نهاية القرن الثامن الهجري	161-103
المبحث الأول: مظاهر التطور الدلالي وفيه ثلاثة مطالب	131-104
المطلب الأول: المشترك اللفظي	118-105
المطلب الثاني: الحقول الدلالية	124-119
المطلب الثالث: الأضداد أو التضاد	131-124
المبحث الثاني: الدراسات الدلاية الأخرى وفيه خمسة مطالب	165-132
المطلب الأول : التغليب	138-133
المطلب الثاني: التقابل الدلالي	147 -138
المطلب الثالث: لهجات العرب	151-147
المطلب الرابع: الهمز	156-151
المطلب الخامس: رسم الاسم المقصور	161-156
الخاتمة	164-162
المصادر والمراجع	184-165

ملخص باللغة الانكليزية	A–B

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوازي نعمه، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الغر الميامين رضوان الله عليهم أجمعين.

أما بعد:

فإن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، فما دام ذلك فهي في عطاء متجدد في كل عصر من العصور.

فهو عطاء متجدد من جيل الى جيل باختلاف العقول، والكتابة في لغة القرآن الكريم لا تنتهي، وهذا ما دفع الى أن تكون الدراسة في اللغة العربية وعلومها قائمة الى ان تقوم الساعة.

والغرض من هذا كله؛ هو حفظ إعجاز هذه اللغة العظيمة ، لغة أعظم كتاب عرفته البشرية وهو (القرآن الكريم). وبهذا الشرف العظيم للغة العربية انصرف علماء اللغة العربية الى العمل في تحليلها والتطبيق في علومها، ولقد منَّ الله عليَّ أن جعلني سائراً على خُطى أولئك العلماء في الانكباب على دراسة هذهِ اللغة العظيمة ووصفها وتحليلها عبر دراسة ظاهرة من ظواهرها، لطالما كنت متشوقاً أن تكون دراستي عن حقيقة المقصود والممدود حتى جاء عنوان الدراسة موسوماً **((كتب المقصور والممدود المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري دراسة (صرفية- دلالية)))**.

قد اقتضت طبيعة الموضوع أن تأتي على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

اما التمهيد ؛ فقد تطرقت فيه إلى مفهوم المقصود والممدود، ومن ثم العلاقة بينهما، بعد ذلك جاء الكلام عن تاريخ هذه الحقيقة اللغوية ، وأشهر من كتب بها منذ الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ومن كتب بعدهُ بتخصيص أو تخصيص فعلماء اللغة قبل افراء لم يخصص مؤلفات لهذه الحقيقة وإنما جاءت على فصول أو أبواب داخل مصنفاتهم حتى جاء الفراء ووضع مصنفاً خاصاً بهذه الظاهرة، واستمر الحال على ذلك بعد الفراء لكن بعض المصنفات طبع ، والبعض منها بل الكثير لم يطبع إلى نهاية القرن الثامن الهجري .

جاء **الفصل الأول** في مبحثين، الأول عرضت فيه مصادر أصحاب كتب المقصور والممدود بخاصة ممن أخذوا عنهم علمهم بعامة، وفي تأليفهم في ظاهرة ((المقصور والممدود))

بخاصة، ومناهجهم في كتب المقصور والممدود، والثاني منه: عرضت فيه موقف أصحاب الكتب من أدلة الأصول بخاصة (السماع، والقياس).

اما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه عن اهم القضايا الصرفية في الكتب المطبوعة، وجاء أيضاً في مبحثين، ذكرت في المبحث الأول ثلاثة مطالب، المطلب الأول: عرضت فيه قضية (الاشتقاق) في كتب (المقصور والممدود)، وفي المطلب الثاني: جاء (الميزان الصرفي) وكيف استطاع أصحاب الكتب أن يوظفوا هذه الحقيقة في الاسم المقصور والاسم الممدود، وإن لم يصرح بعضهم مباشرة بلفظ (الميزان)، والمطلب الثالث: (التذكير والتأنيث).

وأما المبحث الثاني: فقد ذكرت فيه أربعة مطالب، المطلب الأول: وفيه جاءت دراسة (الجمع)، ونحن نعلم أن الجمع على قسمين: الأول: جمع التصحيح (المذكر السالم والمؤنث السالم)، والثاني: جمع التكسير (القلَّة والكثرة)، وقد عبرت عن ذلك من خلال ثلاث صور وردت فيها ألفاظ مقصورة جمعت جمعين (صحيح ومكسر) في الوقت نفسه ، ومن ثم ألفاظ مقصورة وممدودة مفردها وجمعها باللفظ نفسه، ثُمَّ الثالثة جاءت فيها الالفاظ والمقصورة والممدودة لها اشكال متعددة في الجمع سواء أكان بتغير آخرها أو بتغيّر تشكيلها، ثم المطلب الثاني وفيه قضية (الصفات) وقد عبرت عن تلك الصفات الواردة في كتب المقصور والممدود، وأما المطلب الثالث: فجاءت فيه (الإعلال) وآخرها المطلب الرابع: وفيه ذكرت قضية (الإبدال).

أما **الفصل الثالث**، فقد ضم الدراسات اللغوية الدلالية إذ قسمت هذا الفصل الى مبحثين، الأول منها ذكرت فيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول وفيه المشترك اللفظي، والمطلب الثاني الحقول الدلالية، والمطلب الثالث: جاء فيه التضاد أو الأضداد.

أما المبحث الثاني فجاءت فيه الدراسات الدلالية الأخرى فقسم إلى خمسة مطالب، فالمطلب الأول ذكرت فيه التغليب، والمطلب الثاني: ذكرت فيه التقابل الدلالي، وفيه نوعان: الأول تقابل الضد وتقابل الخلاف، أما المطلب الثالث فذكرت فيه لهجات العرب، والمطلب الرابع: جاءت فيه قضية "الهمز"، والمطلب الخامس ذكرت فيه قضية رسم الاسم المقصور.

ثم جاءت خاتمة الأطروحة مستخلصاً منها اهم النتائج التي استنبطتها من خلال ما كتبته في فصول هذه الدراسة.

كانت دراستي في كتب المقصور والممدود قد تناولت أهم القضايا الصرفية والدلالية فتنوعت مصادر هذه الدراسة بالكتب الصوتية، ومعاجم اللغة وكتب اللغة والنحو والصرف.

وليس بدعاً أن أذكر الصعوبات التي واجهتها في أثناء رحلتي مع المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في الدراسة، فالكل يعرف مدى الظروف الصعبة القاهرة التي مرت بها بلادنا بعامة، ومحافظتنا الأنبار وصلاح الدين والموصل، وديالى بخاصة، وما آلت إليه من تأثيرات على المكتبات العامة وخزانات الكتب الاخرى، ومدى التعب الذي واجهناهُ في تلكم الظروف والملابسات مما يغني عن تعدادها، على الرغم من ذلك وبفضل الله ، ومن ثُمَّ جهود شيخي الدكتور ياسين عبد الله نصيف، استطعنا ان نذلل تلكم الصعوبات، وننجز هذه الدراسة على أمل ان نكون قد وفقنا في ذلك.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالحمد والشكر للمولى القدير الذي ألهمني الصبر على تحمل معاناة البحث والدراسة في هذه الأطروحة، ثم اتقدم بالشكر الى الاستاذ الدكتور ياسين عبد الله نصيف لقبوله الاشراف على هذه الاطروحة، والذي كان بحق نعم الموجه والمرشد من خلال توجيهاته القيمة والسديدة، لما وصلت الاطروحة الى ما هي عليه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر للجنة المناقشة أساتذتي الافاضل الذين تجشموا عناء القراءة لهذه الاطروحة، لما يبدونه من ملاحظات تثري هذه الأطروحة، وإني لأعاهدهم مقدماً أن أعمل بملاحظاتهم العلمية التي سترفع بدورها قيمة هذه الأطروحة، فهذا عملي قد بذلت فيه ما بوسعي وطاقتي، فإن اصبت فيه فهو من توفيق الله لي، وإن أخطأت فهو من نفسي وتقصيري وحسبي في ذلك أني بذلت قصارى جهدي لدراسة الموضوع والله ولي ذلك، وهو الهادي الى صواب الطريق، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

المقصور والممدود من حيث العلاقة والمفهوم والتأليف

مفهوم المقصور والممدود:

أولاً: مفهوم المقصور: أطلق علماء اللغة العربية القدامى على كل ما اعتل آخره اسم " المنقوص " ومنهم سيبويه الذي ذكر في (باب المقصور والممدود) اسم (المنقوص) بدل (المقصور) مع أنه سمى الباب بـ(المقصور والممدود)، فقال: (فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو، وقصت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وانما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جر) [1].

وقد تابعه النحاة وعلماء اللغة بعد ذلك بخاصة منهم (الفراء) الذي سمى (المقصور) أيضاً بـ(المنقوص)، فقال: ((هذا كتاب المنقوص والممدود، فمن المنقوص ما يعرف نقصه بحد وعلامة، ومنه ما يأتي مختلفاً كما تختلف المصادر)) [2]، ولكن الملاحظ من جاء بعد الفراء والذي ألف في هذه الظاهرة من علماء اللغة، قد فرق بين (المقصور) و(المنقوص)، فابن السكيت قال في بداية كتابه (المقصور والممدود): (المقصور لا يدخله رفع ولا نصب ولا جر، ويقع التنوين عليه إذا كان منصرفاً فتذهب ألفه، ويبقى التنوين) [3]، وكذلك فعل ابن دريد في شرح (المقصور والممدود) حيث لفظ المقصور ولم يذكر المنقوص قط [4]، وهذا ما فعله نفطويه في كتابه (المقصور الممدود)؛ إذ ذكر اسم المقصور ولم يذكر انه منقوص قسم كتابه إلى قسمين الاول، سماه (باب المقصور) [5].

ثم تبعها الوشاء أيضاً في تسمية المقصور[6]، وهنا وصلت عند كتاب ابن ولاء (المقصور والممدود) فوجدت في عبارة (المقصور الذي سمى منقوصاً)؛ إذ انه في هذه العبارة قد فرق بين المقصور الذي اتفق عليه النحو، والمقصور الذي سمي منقوصاً، فقال: (والمقصور ما اتفقوا عليه، كل اسم كانت في آخره الف في اللفظ زائدة أو غير زائدة، كقولك: مَلهىً، ومرمىً، وبُشْرَى، وتُقى، وتُقوى، فأما المقصور الذي يسمى منقوصاً فهو ما كانت الفه التي في آخره مبدلة من ياء أو واو، وانفتح ما قبلها وكانت في موضع حركة فأبدل منها ألفٌ، نحو: مَلهىً ؛ ألفهً مبدلة من

---

(1) الكتاب: 36/3.

(2) المقصور والممدود، للفراء: 23.

(3) المقصور والممدود، لابن السكيت: 41.

(4) ينظر: شرح المقصور والممدود، لابن دريد: 21 , 22 , 23 ,.... الخ.

(5) ينظر: المقصور والممدود، لنفطويه: 31.

(6) ينظر: المقصور والممدود، للوشاء: 30.

واو؛ لأنه من اللهو، ومَرْمىً ألفهُ مُبدلة من الياء؛ لأنه من الرمي...،[1]، وسار القالي على النهج نفسه الذي سار عليه من سبقه بعد الفراء، فذكر (هذا باب ما يعرف من المقصور بالقياس) ولم يتطرق إلى تسمية المنقوص [2] ، وجعل أبو البركات الأنباري في كتابه (حلية العقود) المقصور قياسي وسماعي، فقال: ((المقصور على ضربين، أحدهما: ما يعرف قصره بالقياس، والآخر: ما لا يعرف قصره بالقياس)) [3] والذي يبدو أن المقصور الذي سماه سيبويه منقوصاً كان السبب في النقصان هو حرف العلة (الواو والياء)، وهما من أصل الكلمة في مقابل اللام في البناء. أما المقصور الذي جاءت ألفه زائدة مثل بشرى، وتَرَدى، فهو لا يعد منقوصاً؛ لهذا فان كل منقوص مقصور وليس العكس.

ثانياً: مفهوم الممدود:

لم يختلف علماء اللغة في تسمية (الممدود) كما وجدناه في تسمية: ((المقصور، فقد عرف سيبويه الممدود، بقوله: ((كل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف))[4] ولم يغفل عن الطريقة التي يمكن أن نستدل بها على الممدود، فقال: ((فانت تستدل على الممدود، كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل حيث علمت أنه لابد لآخره من أن يقع بعد مفتوح، ومثل ذلك: الاشتراء؛ لأن اشتريت افتعلت بمنزلة افتقرت فلابد من أن تقع الياء بعد ألف، كما أن الراء لابد لها من أن تقع بعد الف إذا اردت المصدر)) [5]، ويذكر أيضاً في هذا الجانب: ((ومما يعرف به الممدود والجمع الذي يكون على مثال " أَفْعِلة " فواحده ممدود أبداً ؛ نحو: أَقبية واحدها قِباء...))[6].

وبعد سيبويه، وجدت أن علماء اللغة منهم أصحاب الكتب المطبوعة، تطرقوا إلى تعريف الممدود، لكن بعضهم، قد اعطى مفهوماً خاصاً للممدود وبعضهم لم يعطِ، فمن أصحاب الكتب الذين لم يذكروا له تعريفاً: الفراء، وابن السكيت، وابن دريد، ونفطويه، وابو بكر الأنباري، وابو عمر الزاهد، وابن هشام للخمي، وابن مالك، ولكن وجدت أن بعضهم قد بين الكيفية التي يكتب

(1) المقصور والممدود، لابن ولاء: 3.
(2) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 13.
(3) حلية العقود الفرق بين المقصور والممدود: 2.
(4) الكتاب: 539/3.
(5) المصدر نفسه: 539/3.
(6) المصدر نفسه: 540/3، 541.

وليس المفهوم، فالوشاء يقول: ((اعلم أن الممدود كله يكتب بالألف، لا اختلاف، ويجري عليه الاعراب في الرفع والنصب والخفض إذا كان منصرفاً، ويدخل التنوين، واذا كان غير منصرف منعته التنوين، وكان في وضع الخفض نصباً...)) [1]، وكذلك فعل القالي في كتابه[2]، لكن الملفت للنظر ما وجدته عند ابن ولاد، وابي البركات الأنباري؛ إذ اعطى كل منهم التعريف الكافي للممدود، فهذا ابن ولاد يقول: ((فالممدود على ما اتفق عليه أهل النحو كلُّ اسمٍ كانت في آخره همزة بعد الف زائدة كقولك: قُرّاء، وقَنّاء، ورِداء، وعِلباء، وحمراء)) [3]، في حين انَّ أبا البركات الأنباري بين مفهوم الممدود القياسي والسماعي، فقال: ((فاما ما يعرف مده بالقياس فهو ما يقع آخر نظيره من الصحيح، بعد ألف زائدة، ويمكن أن يقال فيه: ذا كذا، فمن ذلك كل مصدر جاء لأفعل نحو: أعطى إعطاء، وأعْلَى إعلاء، فالمصدر في هذا وما أشبه ممدودٌ، لأن نظيرهُ من الصحيح: أكرَمَ إكْراماً وأجملَّ، اجمالاً وما أشبه ذلك. وأما ما لا يعرف مدهُ بالقياس، فهو لا يمكن أن يقال فيه كان: ذا كذا وهو أكثر من أن يحصى...)) [4]، فمن الملاحظ من خلال التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم الممدود وجدت أن ما أشار إليه سيبويه عاماً للممدود، لم يخص فيه نوعاً معيناً من الكم، كما يلحظ أن سيبويه لم يتطرق إلى ذكر الهمزة في تعريفه للممدود على الرغم من أن أمثلته قد تطرقت للهمزة، في حين جعلهُ من جاء بعد سيبويه، ومنهم أصحاب الكتب، ليس الكل بل من تطرق إلى مفهوم الاسم الممدود، " فالهمزة " التي ذكرها المتأخرون عن سيبويه، هي همزة مبدلة عن واو أو ياء أصليين أو همزة زائدة، بحيث لو عوض الياء أو الواو بغير " الهمزة " من الأصوات لما أدى ذلك إلى خلاف دلالي، فالفرق واضح بين قولنا: بناء وبنات، فـ (بناء) في الأصل من (بناي)، فليس هناك اختلاف في الدلالة بين التركيبين، أما في (بنات) فهنا الدلالة مختلفة، كل الاختلاف مع (بناي)، وهكذا الحال بالنسبة لـ (دعاء) من (دعاو) فلا فرق بينهما، سواء بالهمزة أو الواو على الأصل، فمن العرب من يحقق، ومنهم من لا يحقق، وهكذا فيما يتعلق بالممدود الذي جاءت فيه الهمزة مبدلة عن واو أو ياء، اما فيما يتعلق بالاسم الذي جاءت فيه الهمزة زائدة، فقد عقد سيبويه لهُ باباً سماهُ ((ما لحقته ألف

(1) الممدود والمقصور، للوشاء: 29.

(2) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 305.

(3) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 3.

(4) حلية العقود في المقصور والممدود، لأبي البركات الأنباري: 30-31.

التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حَمْراء، وصَفْراء، وخَضْرَاء، وصَحْراء، وطَرْفاء، ونَفْسَاء، وَعَقْرباء، وزَكَرِيّاء، فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث)) [1].

ومن كل ما سبق أقول إنَّ سيبويه جعل الاسم المقصور في صورتين:

الأولى: منقوص ألفه منقلبة عن واو أو ياء، والثانية: مقصور ألفه زائدة للتأنيث، أما الاسم الممدود فقد جعله أيضاً في صورتين، الأولى: اسم ممدود انتهى بألف وهمزة، وهذه الهمزة منقلبة عن واو أو ياء، والثانية: اسم ممدود انتهى بألف وهمزة زائدتين إلى أصولها، وهما للتأنيث أو الالحاق.

وتعد حقيقة "المقصور والممدود " من الظواهر اللغوية التي حظيت باهتمام علماء العربية القدماء، فألفوا فيها مصنفات تؤيد قيمة هذه الظاهرة وأهميتها قبل القرن التاسع الهجري.

وكان الدافع وراء تأليف هذه المصنفات حاجة الناس الملحة؛ إذ يبدو من خلال اطلاعي على الكثير من لهجات التخاطب العربية التي ولدت بعد الإسلام، وجود بعض اللهجات، ومنها؛ اللهجة الحجازية؛ إذ مالت إلى تخفيف الهمزة، يقول الدكتور محمود فهمي حجازي: ((حذف الهمزة بدأ في الجاهلية في لغة الحجاز وتوسع مع المولدين فصار قاعدة في اللهجات، وميل اللهجة العراقية والتونسية إلى حذف الهمزة من الأسماء التي تنتهي بألف ممدودة، ومن الفعل الأجوف المهموز لغة موروثة عن أهل عُمان والشِّحْر اليمينية وقد كان الأول يعرف قديماً في كتب اللغة اللخلخانية))[2].

وهذا الترك للهمزة للتخفيف في غير أول الكلمة، ولا سيما آخرها أدى إلى اشتباه الكثير من الكلمات، وخاصة اشتباه الممدود بالمقصود، وقد كتب في هذه الظاهرة علماء كثيرون ذكرهم محققو كتب المقصور والممدود المطبوعة، وقد وصلوا إلى الأربعين أو أكثر منه بقليل[3].

بدءاً من سيبويه (ت 180هـ)، فقد تكلم على المقصور والممدود ضمن أبواب كتابه في ثلاثة أبواب، ولم يخصص لها مؤلفاً واحداً، كما فعل العلماء من بعده، وهذه الأبواب وجدت متفرقة في (الكتاب)، الأول منها: (باب ما لحقتهُ الألف فانصرف في النكرة ولم ينصرف في

---

(1) الكتاب، لسيبويه: 3/213-214.

(2) علم اللغة العربية: 225.

(3) المقصور والممدود، للفراء، تحقيق: عبد العزيز الميمني / 13-19.

المعرفة))[1]، والثاني: ((باب ما لحقتهُ ألف التأنيث بعد ألف فمنعهُ ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة))[2]، والثالث: ((باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال))[3].

علاقة المقصور بالممدود صوتياً

تتبين هذه العلاقة بين المقصور والممدود من خلال الاختلاف الصوتي بين صوائت البنائين أ, التشابه بينهما ، نحو :

أولاً: اختلاف الصوائت في المقصور والممدود ، في ما يأتي :

1–ما يفتح أولُهُ فيُقصرُ ويُكسرُ فيُمد ، وأمثلة ذلك كثير ، نذكر ما ذكرهُ الفراء ، يقول : ((والغِراء ، الذي يغرى به مكسورٌ ممدود ، فإذا قيل : غَراً بفتح أوله قُسر وكتب بالألف ، لأنه من الواو ، يقال : سهم مغرو وسرج مغرو)) [4]، وقد ذكر أيضاً من هذا : ((غِماء البيت يكسر فيمد، ويفتح أولهُ فيقصر ، فيقال : هذا غَمى البيت يكتب بالياء)) [5].

2–ما يفتح أولهُ فيمد ويُضم أوله فيُقصر:

وفي هذا الباب الكثير من الألفاظ ، يقول الفراء في هذا النوع : ((العُليا: التي لا ذكرَ لها، يقال: هو في عُليا مُعَد، وفي عَلياء مَعَدّ، وكذلك: الرُّغبى والرَّغبَاء، والنُّعْمَى والنَعْمَاء، والبُّؤسَى والبَأساء))[6].

3–ما بفتح أولهُ فيمد ويُكسر فيُقصر:

وفي هذا الباب يذكر ابن السكيت من الألفاظ الكثير الكثير ، فيقول : ((البلى مقصور يكتب بالياء ، ويفتح فيمد فيقال البلاء ، والإنى من الساعات ومن بلوغ الشئ منتهاه مقصور بالياء ويفتح فيمد ، والقِرى مقصور بالياء لأنهُ من قريت الضيف، ويفتح فيمد ،فيقال: قَراء الضيف، وسِوى مقصور بالياء، وإذا فتح مُدّ)) [7].

---

(1) ينظر: الكتاب، 210/3 –213.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 213/3–215.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 242/4–276.

(4) المقصور والممدود : 51 .

(5) المصدر نفسه : 51 .

(6) المصدر نفسه : 54 .

(7) المقصور والممدود ، لابن السكيت: 97–98.

ثانياً: تشابه الصوائت في المقصور والممدود:

أول ما يطالعنا في هذا النوع من العلاقة الصوتية ، ما ورد من الألفاظ المقصورة والممدودة التي تقع في باب ما يقصر ويمد وأولهُ على صورة واحدة .

وقد ورد هذا الباب في البعض من كتب المقصور والممدود ، بدءاً من الفراء ، الذي يقول: ((من ذلك ، ألزِّنا والشِّرى ، أهل الحجاز يمدونهما والضَّوا: يمد ويقصر وهو الهزال ، والبُكا يمد ويقصرُ فمن قصره أخرجَهُ على فُعَل ومَن مدّه أخرجهُ على "فُعَال")) [1].

وأشار ابن السكيت في بداية كلامِه عن هذا النوع من العلاقة إلى معنى المقصور فيه كمعنى الممدود ، ويبين في ذلك لغة المد والقصر ، فيقول : "الزِّنى أهل الحجاز يمدونها، وأهل نجد يقصرونها ، قال الله عز وجل :ٱُ□□□□□□□□□□□□ً[الإسراء: 32])) [2].

وهنا وجدت صور لهذا التشابه في المقصور والممدود ، منها:

1-مايفتح أولهُ فيُمد ويُقصَرُ .

يقول ابن هشام في هذا الباب : ((الهوى ، مقصور: هَو النفسِ وشهواتها، ويكتب بالياء ، والهَواء ، ممدودٌ : ما بين السماء والأرض ، والثرى ؛ مقصور : التراب الندي ، ويكتب بالياء ، والثَراء ، ممدود كثرة المال ، والصَّفا ، مقصور جمع صَفَاة ، وهي الصخرة ، وتكتب بالألف ، والصَّفا ، ممدود : الإمحَاض ؛ في المودة ...)) [3].

2-مايُكسر أولهُ فيُمدُّ ويُقصَرُ :

وهنا يقول ابن هشام : ((اللِّوا : ما التوى من الرمل ، مقصور يكتب بالألف ، واللِّوا : ممدود : الذي يعقد للوالي ، واللِّحى ، مقصور : جمع لحية ، يكتب بالياء ، واللِّحاء ، ممدود : الملاحاة ، وهي المشاتمة ، واللِّحاء أيضاً : القِشرُ)) [4].

3-مايُضمّ أولهُ فَيُقْصَرُ ويُمدُّ :

---

(1) المقصور والممدود ، للفراء : 55-56.

(2) المقصور والممدود ، لابن السكيت : 101 .

(3) شرح قصيد المقصور والممدود ، لابن هشام : 24، 25-26 .

(4) المصدر نفسه : 35 .

وهنا يتكلم أيضاً ابن هشام ، فيقول : والرُّؤى : جمع رؤيا يكتب بالياء ، والرُّواء ، ممدود : المنظر والهيئة)) [1].

واتجهت دراسة ((المقصور والممدود)) بعد سيبويه في طريق التخصيص، في مؤلفات منفردة لهذه الحقيقة، فقد ألف علماء اللغة القدماء كتباً مختصة بظاهرة ((المقصور والممدود)) منها ما طبع، ومنها ما لم يُطبع، وسأذكر ذلك بشيء من التفصيل، وفق ما وجدته في كتب التراجم والفهارس والأدلة، وعلى النحو الآتي:

أولاً : كتب المقصور والممدود المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري :

1-كتاب (المقصور والممدود) لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)[2]، وهذا الكتاب مطبوع، وهو من كتب الدراسة التي بصددها، حيث جعل أبواب الكتاب جميعها فيما يمد ويقصر من الألفاظ.

2-كتاب (المقصور والممدود)، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت244هـ)[3]، وهذا الكتاب مطبوع، وهو من ضمن مجموعة الدراسة، حيث بين فيه كيفية كتابة المقصور والممدود، مع الاهتمام ببعض الأبنية الصرفية وأمثلتها.

3-كتاب (المقصور والممدود) لمحمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن حنتم الأزدي، (ت 321هـ)[4]، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق ماجد حسن الذهبي وصلاح محمد الخيمي، وهو من ضمن الكتب التي اعتمدت عليها.

4- كتاب (المقصور والممدود) لأبي عبد الله إبراهيم بن محمد نفطويه (ت323هـ) ولم يذكر أحد من مؤلفي التراجم لنفطويه هذا الكتاب، واكتفوا بعبارة (وأشياء) مع مصنفات

---

(1) المصدر نفسه : 44 .

(2) معجم الأدباء، 6/2814-2815.

(3) الفهرست: 98-99.

(4) معجم الأدباء، 6/2490، 2495.

نفطويه[1]، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور حسين شاذلي فرهود، عن دار التراث – القاهرة 1980م، وهو من ضمن كتب الدراسة عندي.

5- كتاب (الممدود والمقصور) لأبي الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق الأعرابي الوشاء (ت325هـ)[2]، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، وهو من ضمن كتب الدراسة.

6- كتاب (غاية المقصود في المقصور والممدود) المنظومة لابن دريد محمد بن الحسن، وشرحها: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري 0 ت 328هـ) وقد طبع هذا الكتاب بتحقيقين: الأول: تحقيق: هلال ناجي والثاني بتحقيق: أحمد رجب أبي سالم، وهو من مجموعة كتب الدراسة عندي لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري كتاب (المقصور والممدود)[3]، وهذا الكتاب طبع بالعنوان نفسه.

7- كتاب (المقصور والممدود)، لأحمد بن محمد بن الوليد بن محمد يعرف بولاد، أبو العباس التميمي المصري (ت 332هـ)، وقد رتبه على ترتيب حروف المعجم[4]، وقد طبع هذا الكتاب طبعتين:

الأولى: تحقيق بولس برونله، مطبعة ليدن، وهذه من ضمن كتب الدراسة، والثانية: تحقيق الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد عبد الله، مجمع اللغة العربية بدمشق، ولم تتوفر لدي.

8- كتاب (المقصور والممدود) المنسوب، لمحمد بن عبد الواحد بن أبي هشام أبو عمر الزاهد، المطرزي الباوردي، المعروف بغلام ثعلب (ت 345هـ) وهذا الكتاب مطبوع، بتحقيق محمد جبار المعيد، مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد العشرون، الجزء الثاني، وهو من ضمن كتب الدراسة، ولم يُذكر لأبي عمر الزاهد في كتب التراجم أن لهُ كتاباً بهذا العنوان وإنما نسب إليه[5].

---

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، 76/15، وينظر: بغية الوعاة 429/1، والإعلام 1/1.

(2) الفهرست: 113.

(3) المصدر نفسه: 101.

(4) ينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين: 37، ومعجم الأدباء، 460/1.

(5) ينظر: سير أعلام النبلاء، 12/15، 513، ومعجم الأدباء، 2556/6، والفهرست: 103.

9- كتاب(المقصور والممدود)، لأبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي المشهور بالقالي (ت 356هـ)[1]، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور أحمد عبد الحميد هريدي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى1419هـ-1999م. وهو من ضمن كتب الدراسة التي اعتمدت عليها.

10- كتاب (حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود) لعبد الرحمن بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام أبي البركات كمال الدين الأنباري النحوي المتفنن الزاهد الورع (ت 577 هـ)[2]، وهذا الكتاب مطبوع، وهو من ضمن كتب الدراسة.

11- شرح قصيدة المقصور والممدود، لابن دريد الأزدي، لابن هشام اللخمي 0 ت 577 هـ)، وهذا الكتاب مطبوع، وهو من ضمن كتب الدراسة، وقد حُقِقَ ودُرِسَ من الدكتور مهدي عبيد جاسم، عن دار عمار.

12- تحفة المودود في المقصور والممدود، للعلامة أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي الجيلاني، المتوفى سنة 673هـ، وهذا الكتاب مطبوع وهو من ضمن كتب الدراسة عندي، فطبعتهُ الأولى سنة 1329 هجرية، على نفقة مصححها أحمد بن الأمين الشنقيطي من غير تحقيق.

ثانياً: كتب المقصور والممدود غير المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري .

1- كتاب (المقصور والممدود)، لأبي محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي اليزيدي (ت202هـ)[3].

2- كتاب (المقصور والممدود) لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت217هـ)[4].

3- كتاب (المقصور والممدود)، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)[5] .

4- كتاب(المقصور والممدود)، لإبراهيم بن يحيى بن المبارك بن المغيرة (ت225هـ)[6].

---

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة، 241/1، 243.

(2) بغية الوعاة: 86/2-87.

(3) وفيات الأعيان، 183/6-184.

(4) الفهرست: 78-79.

(5) معجم الأدباء، 2198/5، 2201، الفهرست: 97

(6) المصدر نفسه، 160/1.

5- كتاب (المقصور والممدود) لأبي حاتم، سهل بن عثمان بن القاسم السجستاني البصري (ت 255هـ)[1].

6- كتاب (المقصور والممدود) لأبي جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح بن بلنجه (ت273هـ)[2].

7- كتاب (المقصور والممدود)، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)[3].

8- كتاب (المقصور والممدود)، لأبي الحسن، محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي (ت 299هـ)[4].

9- كتاب (المقصور والممدود) لأبي محمد، القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت304هـ)[5].

10- كتاب (المقصور والممدود) لابن رستم أحمد بن محمد بن يزداد النحوي الطبري (ت304هـ)[6].

11- كتاب (المقصور والممدود) لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت308هـ)[7].

12- كتاب (المقصور والممدود) لأبي بكر أحمد بن الحسين المعرف بابن شقير (ت317هـ)[8].

13- كتاب (المقصور والممدود)، لأبي بكر محمد بن عثمان بن مسبح المعروف (الجعد) الشيباني (ت322هـ)[9].

14- كتاب (المقصور والممدود) لأبي الحسن عبد الله بن محمد بن شقير الخزاز (ت325هـ)[10].

---

(1) المصدر نفسه: 1406/3.

(2) المصدر نفسه، 361/1.

(3) الفهرست: 83.

(4) معجم الأدباء، 2306/5، 2308.

(5) إنباه الرواة في أنباه النحاة، 28/3.

(6) معجم الأدباء، 457/1.

(7) إنباه الرواة على أنباه النحاة، 306/3.

(8) معجم الأدباء، 232/1.

(9) المصدر نفسه، 2570/6.

(10) الفهرست: 110.

15- كتاب (المقصور والممدود) لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي النحوي (ت 347 هـ)[1].

16- كتاب (المقصور والممدود) لأبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب المقرئ المعروف (بابن مقسم العطار) (ت 354هـ)[2].

17- كتاب (المقصور والممدود) لأبي الحسين سعيد بن إبراهيم المعروف بابن التستري (ت 361هـ)[3].

18- كتاب (المقصور والممدود) لمحمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم المعروف (بابن القوطية) (ت 367هـ) جمع فيه فأعجز من بعده أن يأتوا بمثلهِ وفاق بهِ من تقدمه[4].

19- كتاب (المقصور والممدود)، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)[5].

20- كتاب (المقصور والممدود) لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي (ت 377هـ)[6].

21- كتاب (المقصور والممدود) لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور (ت392هـ)[7]، على الرغم من أن مؤلفه عالم لغوي مشهور.

22- كتاب (المقصور والممدود) لأبي محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي (ت 569هـ)[8].

ويتضح مما سبق أن حقيقة (المقصور والممدود) قد حظيت بعناية كبيرة من علماء اللغة، قبل القرن التاسع الهجري، حيث إن ذروة التأليف فيها وكثرته، كانت في القرن الثالث والرابع

---

(1) وفيات الأعيان، 3/44-45، سير أعلام النبلاء، 15/532.

(2) معجم الأدباء، 6/2503، 2505.

(3) إبناء الرواة على إنباه النحاة ، 1/350 ، 351.

(4) معجم الأدباء، 6/2593،وينظر: سير أعلام النبلاء، 16/220.

(5) معجم الأدباء، 3/1036، الفهرست: 112، الأعلام 2/231.

(6) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 233، معجم الأدباء 2/214.

(7) وفيات الأعيان: 3/247، سير أعلام النبلاء 17/18.

(8) وفيات الأعيان، 2/382-383، كشف الظنون 2/1156.

الهجريين، ولم أجد شيئاً في كتب التراجم والفهارس والأدلة عن هذه الظاهرة في القرن الخامس الهجري، أما القرن السادس فكان فيه، ابن الدهان، والأنباري (الإمام أبو البركات)، وابن هشام اللخمي، هم من ألف بهذهِ الظاهرة، وفي القرن السابع الهجري، وجدت (ابن مالك) ممن ألف بهذه الظاهرة فحسب.

الفصل الأول

مناهج أصحاب كتب المقصور والممدود وموقفهم من أدلة الصناعة

(القياس والسماع)

المبحث الأول

المصادر اللغوية، لأصحاب الكتب المطبوعة ومناهجهم في كتب المقصور والممدود

إن المتصفح لكتب (المقصور والممدود) يجد فيها غزارة المباحث اللغوية، فقد يكون بعضها متكرراً في كل الكتب، وبعضها قد انفرد به صاحب الكتاب من دون غيره. وموارد مؤلفي الكتب كثيرة ومتنوعة، سواء أكانت أعلاماً أم من كتب هؤلاء الأعلام. لكن الذي يعنيني من تلك الموارد ما يتصل بعلوم اللغة على وجه العموم، فهي مجال دراستي، منها: (الصرف، والدلالة) ومن خلال القراءة لكتب المقصور والممدود، وجدت أن المؤلفين في هذه الحقيقة قد استسقوا من آراء العلماء مباشرة من دون الإشارة إلى كتبهم، والقليل منهم من ذكر كتاب عالم من العلماء الذين أخذوا عنهم، وهذا ما سأبينهُ من خلال الوقوف عند كل مؤلف منهم، ومن اللافت للنظر عند المؤلفين في هذه الظاهرة أن بعضهم قد سلك طريق التخصيص في هذه حقيقة من دون تقليد لمن سبقهُ، والبعض الآخر سلك طريق التخصيص، لكنهُ مقلد لمن سبقهُ في هذه الحقيقة، ثم بعد ذلك أتطرق إلى منهج كل مؤلف منهم، وأبين الطريقة التي سار عليها في التأليف لهذه الظاهرة، وفي هذا المبحث سأتناول كل مؤلف على حدة: (من أخذ علمهُ بعامة) وفي ظاهرة (المقصور والممدود) بخاصة، ثم منهجهُ في تقسيم مواد كتابه، والطريقة التي سارَ عليها، وهذا تفصيلٌ بذلك:

1-كتاب المقصور والممدود للفراء (ت207هـ):

هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا مولى بني أسد من أهل الكوفة، وكان يعرف "بأمير المؤمنين بالنحو"[1]. وفي كتابه (المقصور والممدود)، فعلى الرغم من أنه كوفي المذهب بعامة، فإن ذلك لم يمنع من أنهُ أخذ عن البصريين، ونقل عن شيوخهم ولا سيما سيبويه، على الرغم من أنهُ لم يصرح بشكل مباشر إلى أن هذا القول لسيبويه، فأكثر ما كتبهُ مطابق لكلام سيبويه، والأدلة في كتابهِ كثيرة [2]. وقد أخذ عن القاسم (ت: 175هـ)[3]، وعن الكسائي الكثير من الأقوال التي جاءت مفسرة للمواد التي عرضها، وكان في بعض الأحيان يرد عليه [4]،

---

(1) تاريخ بغداد: 224/16.

(2) المقصور والممدود، للفراء: 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 32، 33، 34، 35، 36، 39.

(3) المصدر نفسه: 48

(4) المصدر نفسه: 35، 58، 70.

وقد وجدت في كتابه (المقصور والممدود)، أنهُ ذكر أبا جعفر (محمد بن حبيب) [1]، وكذلك الأخذ من مصاحف ابن الزبير، وفي كتابهِ ما يثبت ذلك، (قال سلمة، سألت الفراء كيف تكتب حتّى، فقال: بالألف، ثم رجع فقال: بالياء، وهي في مصاحف ابن الزبير، كلها بالألف)) [2]، وآخرين غير سيبويه، والقاسم بن معن، والكسائي، وما وجدهُ في مصاحف ابن الزبير، وممن استشهد بأقوالهم أيضاً في عرض مواد كتابهِ أبو عبيدة *، والأصمعي **.

وهنا سأتحدث عن منهجهِ في كتابهِ (المقصور والممدود)، والحديث عنهُ (المنهج) مستنبط من آرائهِ وأقوالهِ التي ذكرها، فقد بدأ الفراء طريقته في العرض بوضع الصورة الكلية أولاً ثم يعود بالتفصيل والتوجيه والاستشهاد لكل ما ذكر ، فلم ينح الفراء في ترتيب كتابهِ منحى معيناً بل ذكرهُ في أبواب ضبط فيها الألفاظ كأن يقول مثلاً : ((هذا بابُ ما يفتح أوَّلُهُ فيُمَد وإذا كُسِر أولُهُ قصر)). فمنهج الكتاب قائم على الابواب التي قسم عليها كل ما يتعلق بالمقصور والممدود، فابتدأ الكتاب بـ ((باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات)) [3] ويدخل في هذا الباب المصدر في ((أفْعَل)) مؤنثهُ ((فَعْلاء)) يقول فيه فهو منقوص [4] ، وفيه يذكر ما كان من جمع من الواو والياء ، على أفعال فهو ممدود ، مثل : أبا ، وأبناء وأحياء . [5]

ومن خصائص منهجه أنهُ استشهد بالآيات القرآنية لإثبات معنى الكلمة المقصورة أو الممدودة ، من ذلك ، ما ذكر في كلمة ((الوَرَاء)) وتعني ولد الولد ، قوله تعالى : ﴿ٱلۡمَلِكُ مُحَمَّدٞ نَّجۡنَٰهُ﴾ (هود: 71) [6] .

---

(1) المصدر نفسه: 81.

(2) المصدر نفسه:

* معمر بن المثنى، أبو عبيدة التيمي البصري النحوي العلامة بجميع العلوم، المتوفى: 209هـ، ينظر: تاريخ بغداد 338/15.

** عبد الملك بن قريب، ويكنى أبا بكر بن عبد بن أصمع، كان صاحب النحو واللغة والغريب والأخبار والملح (المتوفى: 217 هـ)، ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 90.

(3) ينظر: المقصور والممدود : 23.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 23.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 25.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 41.

وهكذا يستمر إلى نهاية الكتاب في عرض موادهِ تحت طائلة الأبواب التي قسم عليها الكتاب وكانت هي منهجُهُ ، وصلت إل أحد عشر باباً ، فختمت بـ((باب الممدود الذي يضم أولهُ)) [1]

2- كتاب المقصور والممدود لابن السكيت (ت244هـ).

هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت والسكيت لقب ابيه اسحاق، كان ابوه رجلاً صالحاً، وكان من أصحاب الكسائي , وكان يقول: أنا اعلم من أبي بالنحو وأبي أعلم مني بالشعر والنثر[2].

في كتابه (المقصور والممدود) فقد وجدت فيه الكثير من الأعلام، وإن لم يصرح بأسمائهم مباشرة، ومنهم سيبويه – رحمه الله – فهو لم يصرح بالأخذ من كتابه، لكن ما ذكره خلال شرحهِ للمواد من كلام مطابق تماماً لما ورد في كتاب سيبويه، وهذا كثير في كتابه (المقصور والممدود)[3]، وكذلك فصل مع الفراء، في النقل من كتابه (المقصور والممدود)، بحيث إن كلام ابن السكيت في ((المقصور والممدود)) مطابق تماماً لما ذكرهُ الفراء[4]، وكذلك نجدهُ يستشهد ويصرح بأقوال العلماء الآخرين منهم أبو زيد*، والأصمعي ** [5].

سار ابن السكيت في طريقة تأليف كتابه((المقصور والممدود)) على طريقة الفراء في عرض مواد الخاصة بالمقصور والممدود ، فقسم الكتاب إلى أبواب متعددة وصلت إلى أكثر من خمسين باباً ، ذاكراً فيها كل ما يتعلق بالمقصور والممدود من تعريف وتثنية وجمع ومصادر ، وتشكيل ، ومنصرف وغير منصرف وهكذا إلى آخر الكتاب ، يبدأ هذه الأبواب بـ (باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعالمات)) ، ومثال ذلك يقول: ((وما كان من المنقوص

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 113.

(2) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 138.

(3) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 42، 43، 44، 45، 51.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 42، 49، 92، 105.

* أبو زيد: هو سعيد بن أوس الأنصاري، كان عالماً بالنحو واللغة، وكان ثقة من أهل البصرة، ينظر: نزهة الألباء: 101.

** مرت ترجمته مع الفراء.

(5) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 59، 90، 91.

فكتابته على الأصل ، إن كان من الياء كتبتهُ بالياء ، وإن كان من الواو يكتب بالألف لا غير مثل : خلا ، ودعا وما أشبه ذلك)) [1].

ثم يتطرق في منهجه إلى تثنية المقصور والممدود ، فيذكر القياس فيه إن يثنى ما كان أصلهُ الواو بالواو ، وما كان أصلهُ الياء بالياء [2]، هذا بالنسبة للمقصور ، أما الممدود ، فالقياس فيه النظر إلى الهمزة إن كانت زائدة للتأنيث أو لغيرهِ ، أو أصلية ، فإن كانت للتأنيث قلبت واو ، وإن كانت أصلي بقيت على حالها عند التثنية [3].

وهكذا الحال مع بقية الأبواب إلى نهاية الكتاب الذي ختمهُ بـ ((باب الأسماء المشتقة من الفعل على مثال مفاعل على الجمع مما يكتب بحذف الياء)) [4].

3- كتاب شرح المقصور والممدود , لابن دريد الازدي (ت:321هـ) :

هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي اللغوي البصري، إمام عصره في اللغة والآداب والشعر الفائق، وقد انتهى في اللغة، وقام مقام الخليل بن أحمد فيها، وأورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب ، المتقدمين[5] .

وعندما نصل إلى كتابه ((شرح المقصور والممدود))، لم أجد أي ذكر لعالم من العلماء، الذين أخذ عنهم أو استشهد بكلامهم، سوى ذكره لأبي زيد، قال ابن دريد: ((والعماء، ممدود: السحاب، قال أبو زيد: هو شبه الدخان، يركب رؤوس الجبال)).[6]

كما في السابق مع الفراء وابن السكيت نجد أن شرح قصيدة المقصور والممدود ، قد اتخذ ابن دريد فيها طريق الأبواب ، إذ قسم هذا الشرح إلى ثمانية أبواب في كل باب ضمنهُ عدد من الأبيات، وهي تحوي على كلمات مقصورة أو ممدودة ، ثم يتكلم عن شرح تلك الألفاظ ، وبيان معناها . بدأ بباب (مايُفتَح أولهُ فيقصرُ ويُمدَّ والمعنى مختلف)) ، وفيه جاءت أبيات القصيدة التي تحوي على الألفاظ المقصورة والممدودة . فنجد فيه مثلاً ، يقول :

((لا تركَنَنَّ إلى الهوَىَ واحذَرْ مفارقَةَ الهواء .

---

(1) المقصور والممدود لابن السكيت: 43.
(2) المصدر نفسه : 43 ، 45.
(3) المصدر نفسه : 43 ، 45.
(4) المصدر نفسه: 121.
(5) وفيات الأعيان: 4/323- 325.
(6) شرح المقصور والممدود، لابن دريد: 31.

الهوى : مقصور : هوى النفس ، والهواء ممدود : ما بين السماء والأرض ، وكل خالٍ هواء))[1].

وهكذا مع بقية الأبواب السبعة ، في كل منها ضمن مجموعة من الأبيات وبعدها يقوم شرح الألفاظ المقصورة والممدودة التي توجد فيها والاستشهاد لها بشاهد قرآني أو كلام العرب شعراً أم نثراً . حتى ختم كتابَهُ بـ ((باب ما يضم أولهُ فيقصر ويفتح فيمد والمعنى مختلف)) [2].

4- كتاب المقصور والممدود لنفطويه (ت:323هـ) :

جاء في تاريخ بغداد، ذكر ترجمة نفطويه، يقول صاحبه هو ((إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أبو عبد الله العتكي الأزدي الواسطي، الملقب (نفطويه) ، جاء في معجم الأدباء أن ((لقب نفطويه هو تشبيه لهُ بالنفط لدمامتهِ وأدمتهِ، وقدر اللقب على مثال سيبويه؛ لأنه كان ينسب في النحو إليه، ويجري في طريقتهِ، ويدرس شرح كتابه، وأنشدوا : "لو أنزل النحو على نفطويه[3].

إنَّ أهما ما يميز طريقة نفطويه في كتابه المقصور والممدود ، أنهُ بدأ هذا الكتاب ، بالكلام على الفعل الماضي ، الذي يكون على ثلاثة أحرف وكيف يكتب بالألف والياء ، ثم الاسم من الفعل إذا كان من ذوات الواو والياء وحالهُ في الرفع والخفض ، مرة ، وحالهُ في النصب مرة أخرى ثم يتكلم على كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما .

وقبل أن يقسم مواد كتابه إلى أبواب نجده يتطرق إلى المصادر من الأفعال التي على ثالثة أحرف وكيف تدرك بالمساع وليس القياس وما زاد على ثلاثة أحرف من الأفعال كيف تكتب مصادرها[4]. بعد ذلك يقسم كتابه إلى أبواب ، ويضع تحت كل الكلمات التي تخصهُ ، ويبدأ هذه الأبواب بـ (باب الهمز)[5] ، وختم الأبواب بـ ((باب من الجمع مفتوح الأول غير منصرف))[6] ، ففي باب الهمز يقول مثلاً : ((اعلم أنّ الأفعال المهموزة كتابتها بالألف إذا كانت على ثلاثة

---

(1) شرح قصيدة المقصور والممدود:21 ، 22.

(2) المصدر نسفه : 48.

(3) تاريخ بغداد: 93/7.

(4) ينظر: المقصور والممدود: 25-26-27.

(5) المصدر نفسه : 28.

(6) المصدر نفسه : 44.

أحرف أو أربعة أحرف في كل حال من الثلاثة والأربعة وأكثر من ذلك ...)) [1]، وهكذا الحال في كل باب من الأبواب الخمسة والعشرين التي ذكرها، نجدهُ يتبع نفس الطريقة من الاستشهاد ، وبيان ما يعتليها من قضايا صرفية أو صوتية أو دلالية .

حين قرأتُ كتابهُ (الممدود والمقصور) عثرت على إشارات فيه، يستشهد فيها بأقوال العلماء وحكاياتهم، ويضمنها إلى شرح المادة، من ذلك، يقول: ((وزعم الكسائي، أن العرب تقصر الممدود في النصب، ولا تقصرهُ في الرفع والخفض))[2]، وفي موضع آخر، وجدتهُ يقول: وحكى الفراء في حُلى، ولُحى الضم سمعهما))[3].

وكذلك، يأخذ بالقراءات القرآنية، وبخاصة عندما يجد فيها المسوغ لمخالفة القياس [4]، وفي بعض الأحيان وجدتهُ لم يصرح باسم العالم أحياناً خلال شرحه للمادة، وإنما يستخدم عبارة ((وسائر العرب يقولون)).[5]

5- كتاب الممدود والمقصور , لأبي الطيب الوشاء (ت:325هـ) :

هو محمد بن أحمد بن إسحاق الأعرابي الوشاء، أحد الأدباء الظرفاء، كان نحوياً معلماً لكتب العامة والغالب عليه تصنيف كتب الأخبار كالشعر والمقطعات[6], وحين قرأتُ كتابهُ (الممدود والمقصور) عثرت على اشارات فيه، يستشهد فيها بأقوال العلماء وحكاياتهم، ويضمنها إلى شرح المادة، من ذلك، يقول: ((وزعم الكسائي، أن العرب تقصر الممدود في النصب، ولا تقصرهُ في الرفع والخفض))[7]، وفي موضع آخر، وجدتهُ يقول: وحكى الفراء في حُلى، ولُحى الضم سمعهما))[8].

---

(1) المصدر نفسه : 28-29.

(2) الممدود والمقصور، للوشاء: 31.

(3) المصدر نفسه: 35.

(4) المصدر نفسه: 35.

(5) ينظر: الممدود والمقصور، للوشاء: 45.

(6) الفهرست لابن النديم: 113.

(7) الممدود والمقصور، للوشاء: 31.

(8) المصدر نفسه: 35.

وأيضاً، يأخذ بالقراءات القرآنية، ولا سيما عندما يجد فيها المسوغ لمخالفة القياس [1]، وفي بعض الأحيان وجدتهُ لم يصرح باسم العالم أحياناً خلال شرحه للمادة، وإنما يستخدم عبارة ((وسائر العرب يقولون)).[2]

ومنهج الوشاء في كتابه (الممدود والمقصور)، قد بدأ بالكلام على (الممدود) وكيف يكتب؟ وكيف يجري عليه الإعراب ؟ وكذلك المقصور وكيف يكتب أيضاً وما يدخلهُ من رفع ونصب وجر[3].

ثم إن منهجهُ في تقسيم مواد كتابهِ، قد أخذ نظام الأبواب كسابقيه، فقسمهُ على سبعة أبواب، الأول منها حمل عنوان ((باب المقصور الذي يدرك بالقياس والعلامات)) [4]، والأخير منها هو ((باب من المهموز الذي لهُ نظير من المقصور، يتفقان في الخط، ويختلفان في اللفظ والمعنى)) .

6 –كتاب(غاية المقصود في المقصور والممدود) لابي بكر الانباري (ت:328هـ) :

هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار النحوي اللغوي صاحب المصنفات، ولهُ سبع وخمسون سنة، سمع في صغره من الكديمي وإسماعيل القاضي، وأخذ عن أبيه وثعلب، وطائفة، قال أبو علي القالي كان شيخنا أبو بكر يحفظ فيما قيل ثلاثمائة ألف بيت وشاهد في القرآن)).[5]

وفي هذا الكتاب نجدهُ قد أخذ ممن سبقهُ من العلماء، فهو يستشهد بأقوالهم، من خلال عرضه للمادة، فمثلاً يستشهد بقول الفراء، يقول: ((و"عدى" مقصور، يكون بتأويل عدة، قال الفراء: إنما يحذفون إذا أضافوا فإذا أفردوا أثبتوا، فقالوا: عليهِ عِدَه))[6]، وفي موضع آخر يستشهد بقول الفراء في كيفية كتابة الكلمة بالألف أم بالياء [7]، وغير الفراء ونراهُ يستشهد بأقوال العلماء غير الفراء، مثلاً ((أقوال الأصمعي، وأبو جعفر أحمد بن عبيد النحوي))[8]، والملاحظ في

---

(1) الممدود والمقصور، للوشاء: 35.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 45.

(3) المصدر نفسه: 29، 30.

(4) المصدر نفسه: 37.

(5) شذرات الذهب: 152/4.

(6) غاية المقصود في المقصور والممدود، لأبي بكر الأنباري: 26.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 30.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 28، 30.

((غاية المقصور)) وهو شرح قصيدة ابن دريد، أنه لم يقسم موضوعاتهِ على أبواب كما فعل ابن دريد، وذكرتها سابقاً، في الحديث عن ابن دريد، وإنما يأتي بالبيت من القصيدة ثم يتناولها بالشرح، والاستشهاد لها بالقرآن والشعر والحديث وأقوال العرب، من بداية القصيدة إلى آخر بيت على نفس المنهاج.[1]

7- كتاب (المقصور والممدود) لابن ولاد (ت:332هـ) :

هو أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي، وكان بصيراً بالنحو أستاذ فيه، رحل إلى بغداد ولقي أبا إسحاق بن السَّريّ الزجاج وغيره وأخذ عنهم، وكان أبو إسحاق الزجاج يفضل أبا العباس بن ولاد ويقدمهُ على أبي جعفر النحاس، وكانا جميعاً تلميذيه، وقد ذكر السيوطي، أن العباس بن ولاد قد ((صنف: المقصور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرد، وقد مات سنة 332هـ[2]، وفي كتابه ((المقصور والممدود)) صرح بالأخذ عن أستاذهِ أبو جعفر أحمد بن رستم الطبري، يقول: ((وأخبرنا أبو جعفر أحمد بن رستم الطبري عن أبي عمر الجرميّ عن أبي عبيدة...))[3]، ووجدتُ أيضاً أن ابن ولّاد قد أخذ من كتب العلماء، واقتبس من آرائهم: وهم: عيسى بن عمر [4]، وأبو عمر بن العلاء [5]، والخليل بن أحمد الفراهيدي [6]، وسيبويه [7]،

---

(1) المصدر نفسه: 19-30.

(2) بغية الوعاة: 386/1.

(3) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 132.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 68.

(5) المصدر نفسه: 31، 33، 68، 79، 81، 83، 87، 102، 103، 111، 120، 126، 127.

(6) المصدر نفسه : 5 ، 143 ، 147.

(7) المصدر نفسه: 60، 77، 89، 105، 146، 148، 163 156، 158 ؟

والكسائي[1]، وأبو عمر الشيباني [2]، والفراء [3]، وأبو عبيدة [4]، والأصمعي[5]، وابن الأعرابي[6]، وابن السكيت[7]، والمبرد [8].

ولم أجد في كتاب ابن ولّاد (ألمقصور والممدود) أي ذكر لكتب هؤلاء العلماء، سوى كتاب، (المقصور والممدود) وكتاب (الأبنية) وهما للفراء [9]، فهذا الذي ذكرتهُ فيما يخص العلماء الذين اقتبس ابن ولّاد من آرائهم وأخذ عنهم، حتى كانوا المصدر المعين لابن ولّاد، فظهر كتابهُ (المقصور والممدود) بهذه الحلة الرائعة.

وهنا يأتي الكلام على المنهج الذي سار عليه ابن ولّاد في كتابه (المقصور والممدود)، حيث جاء منهجهُ في تقسيم مواد كتابه مغايرًا تمامًا لما جاء بهِ من سبقهُ من أصحاب الكتب المطبوعة، ممن ألف في (المقصور والممدود)، صحيح أنه قسمهُ إلى أبواب، لكن هذه الأبواب جاءت فيها الكلمات مرتبة على الترتيب الهجائي، وأصلا كتابهُ قُسِمَ إلى قسمين، قسم المسموع، بدأهُ بـ (باب الألف)[10]، وانتهى فيه بـ (باب الياء) [11]، وقسم المقيس، وهو القسم الثاني، بدأهُ بـ(باب المقصور)[12]، وانتهى فيه المطاف في هذا القسم بـ(باب الخط في الممدود)[13].

---

(1) المصدر نفسه: 98، 129، 144.

(2) المصدر نفسه: 79، 113

(3) المصدر نفسه: 10، 12، 25، 34، 36، 41، 42، 50، 53، 65، 72، 75، 77، 82، 83، 91، 92، 96، 99، 101، 105، 106، 114، 116، 120، 122، 125، 133، 144، 147، 149، 154.

(4) المصدر نفسه: 61، 81، 91، 119، 113

(5) المصدر نفسه: 13، 19، 30، 33، 74، 77، 79، 96، 97، 99، 106، 115، 117، 119، 120، 122، 123، 126، 128، 153، 158.

(6) المصدر نفسه: 13، 68، 82، 92، 107، 108.

(7) المصدر نفسه: 80، 114، 121.

(8) المصدر نفسه: 74، 139، 148.

(9) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 41، 99، 120.

(10) ينظر: المصدر نفسه: 7.

(11) المصدر نفسه: 133.

(12) المصدر نفسه: 135.

(13) المصدر نفسه: 165.

8- كتاب (المقصور والممدود) لأبي عمر الزاهد (ت:345هـ) :

جاء في تاريخ الإسلام ؛ أن أبا عمر الزاهد، قد سَمِعَ: ((مُوسى بن سهل الوشاء، ومحمد بن يونس الكديمي، وأحمد بن عُبيد الله النَّرسيّ، وإبراهيم بن الهيثم البلَدي، وأحمد بن سعيد الجمّال، وجماعة))[1]، هذا فيما يخص حياته العلمية بعامة.

أما إذا جئنا إلى كتابه المنسوب إليه ((المقصور والممدود))، نجدهُ حالياً تماماً من أي نقل مباشرة أو غير مباشر، عن أحد من شيوخه خاصة أو من أخذ عنهم من أعلام اللغة، وبخاصة أن من كتب في هذه الظاهرة قد سبق أبا عمر الزاهد، فلا يمكن أن يترك ذلك دون الرجوع إليهم، وأخص منهم الفراء الذي كان يكثر من الأخذ عنهُ...

وما يخص منهجه في تقسيم مواد كتابه، فإنهُ جعل الكلمات المقصورة والممدودة في تسلسل رقمي، يبدأ من الرقم[2]، إلى الرقم (238) [3]، وقسمها تحت عنوانين ((مما يكتب بالياء))[4] و((مما يكتب بالألف))[5]، فهذا فيما يخص الكلمات المقصورة، ثم إلى الأسماء الممدودة، ذكرها تحت العناوين هي: ((أسماء ممدودة وعلى ألفاظها مقصورة، مختلفة المعاني[6]، حروف المد المستعلم المخطوط الأول)) [7]، ثم ذكر ((من الممدود المفتوح الأول))[8].

ثم يذكر ((الممدود المضموم الأول))[9]، وبعدها يذكر ((ما يمد ويقصر،فإذا قصر كتب بالياء))[10]، وفيه أيضاً: ((ما يقصر،فإذا غير بعض حركات بنائه مُدَّ))[11].

---

(1) تاريخ الإسلام: 825/7.
(2) ينظر: المقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 22.
(3) المصدر نفسه: 40.
(4) المصدر نفسه: 22، 23، 24.
(5) المصدر نفسه: 24، 25.
(6) المصدر نفسه: 25، 26، 27، 28.
(7) المصدر نفسه: 28، 29، 30، 31، 32.
(8) المصدر نفسه: 32، 33، 34، 35.
(9) المصدر نفسه: 35، 36.
(10) المصدر نفسه: 37، 38.
(11) المصدر نفسه: 38، 39.

9- كتاب (المقصور والممدود) لأبي علي القالي (ت:356هـ) :

هو إسماعيل بن القاسم بن عبدون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان المعروف بالقالي أبو علي البغدادي، ولد بمناز جرد، من ديار بكر دخل بغداد سنة 303 هـ وأقام بها إلى سنة 328هـ، مات بقرطبة [1].

من خلال كتابهِ (المقصور والممدود)، وجدت مدى العلم الواسع الذي تمتع به القالي في علوم اللغة، وآدابها، فقد أخذ الكثير الكثير من الأقوال، والآراء التي اقتبسها، خلال عرضهِ لمواد كتابهِ، فقد صرح بأخذهِ عن العلماء الكثيرين، وسأورد أسماءهم التي ذكرها القالي في كتابه، ومنهم: ((الخليل بن أحمد الفراهيدي[2]، وسيبويه [3]، وأبي عمر بن العلاء [4]، والكسائي [5]، ويونس بن حبيب [6]، والمفضل [7]، لفراء[8]، وأبي زيد [9]، وقطرب[10]، وأبي عمر الشيباني[11]، ويعقوب بن السكيت [12]، وأبي عثمان الجاحظ [13]، وأبي عبيدة [14]، والأصمعي[15]، وأبي عبد الله بن الأعرابي [16]، وأحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب [17] ، وأبـي بكر الأنباري محمد بن

---

(1) معجم الأدباء: 722/2.

(2) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 35، 124، 293، 320، 324، وغيرها متفرقة إلى 496.

(3) المصدر نفسه: 9، 15، 79، 80، 80، 120، 145، 193، 299، وغيرها متفرقة إلى 496.

(4) المصدر نفسه: 74، 77، 106، 197، 244، 407، 414، 490.

(5) المصدر نفسه: 37، 73، 81، 89، 107، 136، 144، 222، وغيرها متفرقة إلى 474.

(6) المصدر نفسه: 14، 17، 19، 222، 276، 327.

(7) المصدر نفسه: 36، 37، 216.

(8) المصدر نفسه: 22، 25، 31، 39، 46، 52، 64، وغيرها متفرقة إلى 489.

(9) المصدر نفسه: 14، 30، 32، 41، 46، 55، 63، وغيرها متفرقة إلى 489.

(10) المصدر نفسه: 313،241، 359، 360.

(11) المصدر نفسه: 106، 160، 187، 199، 302، 356، 371، 411، 423، 459.

(12) المصدر نفسه: 36، 41، 50، 70، 77، 81، 117، 120، 143، وغيرها متفرقة إلى 499

(13). المصدر نفسه: 181.

(14) المصدر نفسه: 52، 56، 83، 102، 146، 148، 173، وغيرها متفرقة إلى 492.

(15) المصدر نفسه: 10، وغيرها متفرقة إلى 496.

(16) المصدر نفسه: 23،وغيرها متفرقة إلى 486.

(17) المصدر نفسه: 8، وغيرها متفرقة إلى 469.

القاسم [1]، والأخفش [2]، وأبي بكر بن دريد [3]، ونفطويه [4]، وعبد الله بن جعفر النحوي (ابن درستويه)[5]، وغيرهم من الكثير الكثير من العلماء الذين نقل عنهم واقتبس من آرائهم خلال عرضه لمواد كتابهِ ((المقصور والممدود)) سواء أكان نقلاً مباشراً أم غير مباشر. فكتابهُ من أكبر الكتب المطبوعة، التي ألفت في هذه الظاهرة، ولم يسبق لهُ مثيل، ولم يصرح بأسماء كتبهم، أعني من أخذ منهم في كتابهُ ((المقصور والممدود)).

وفيما يتعلق بمنهجه في تقسيم مواد كتابهِ (المقصور والممدود)، فالقالي قسم كتابه على قسمين سمى الكتاب الأول: (كتاب المقصور)[6] وسمى الكتاب الثاني: (كتاب الممدود)[7] ثم يبدأ القالي الكلام على كل قسم بالتفصيل، فـ (كتاب المقصور) بدأهُ بالمقدمة على المقصور، ثم المقصور المفتوح أولهُ، والمكسور أوله، والمضموم أوله، والمهموز، مع ترتيب للأمثلة على الحروف الهجائية [8]، ثم المقصور القياسي، وتثنيتهُ وجمعهُ [9]، ثم يأخذ بالكلام على أقسام المقصور: المفتوح، والمكسور والمضموم، والمهموز، ففي (المقصور المفتو) تكلم عليه في ثلاثة وعشرين باباً، بدأها بـ ((باب ماجاء من المقصور على مثال (فَعّل) من الأسماء والصفات))[10]، وانتهى بـ((باب ما جاء من المقصور على مثال يفعَلَّى من الأسماء))[11]، أما في "المقصور المكسور" فقد تكلم عنهُ في ثلاثة عشر باباً، بدأها بـ ((باب ما جاء من المقصور على مثال فِعَل من الأسماء والصفات))[12]وانتهى بـ: ((باب ما جاء من المقصور على مثال مِفْعَل من

(1) المصدر نفسه: 11، وغيرها متفرقة إلى 483.
(2) المصدر نفسه: 311.
(3) المصدر نفسه: 14، وغيرها متفرقة إلى 496.
(4) المصدر نفسه: 41.
(5) المصدر نفسه: 42، 140.
(6) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 6.
(7) المصدر نفسه: 301 ,
(8) المصدر نفسه: 6-11.
(9) المصدر نفسه: 13-28.
(10) المصدر نفسه: 29.
(11) المصدر نفسه: 171.
(12) المصدر نفسه: 173.

الأسماء))[1]، وفي المقصور المضموم تكلم القالي عليه في خمسة عشر باباً، بدأها بـ((باب ما جاء من المقصور على مثال فُعَل من الأسماء والصفات))[2]، وانتهى بـ ((باب ما جاء من المقصور على مثال تُفْعَل من الأسماء))[3]، والأخير، وهو (المقصور المهموز) تكلم عليه في سبعة أبواب، بدأها بـ ((باب ما جاء من المقصور المهموز المفتوح على مثال فَعَل من الأسماء والصفات))[4]، وانتهت الأبواب فيه، بـ ((باب ما جاء من المقصور المضموم على مثال يُفْعَّل من الأسماء))[5]، ويستمر الكلام عن كتاب (المقصور والممدود)، حيث أنهى الكلام فيه بـ((ما يمد ويقصر وهو على لفظ واحد والمعنى واحد)) [6] و((نوادر وشواذ المقصور)) [7]، هذا فيما يخص (كتاب المقصور). فأما القسم الثاني من كتاب القالي (المقصور والممدود) وهو (كتاب الممدود)، نجدهُ يتكلم في بدايتهِ عن أبنية الممدود، المفتوح الأول، والمكسور الأول، والمضموم الأول، ثم المتفرقات، وما يعرف من الممدود بالقياس، ثم باب التثنية [8]، وبعدها يأخذ بالكلام على أقسام الممدود (المفتوح، والمكسور، والمضموم)، ففي الممدود والمفتوح الأول، تكلم عنهُ في واحد وعشرين باباً، بدأها بـ ((باب ما جاء من الممدود على مثال فَعْل من الأسماء))[9]وانتهت بـ ((باب ما جاء من الممدود على مثال تَفعَال من المصادر)) [10]، أما في (الممدود المكسور الأول)، تكلم القالي عنهُ في ثمانية عشر باباً، بدأها، بـ ((باب ما جاء من الممدود على مثال فِعَال من الأسماء)) [11]، وانتهت بـ ((باب ما جاء من الممدود على مثال انفعال، من أسماء المصادر))[12].

---

(1) المصدر نفسه: 209.
(2) المصدر نفسه: 211.
(3) المصدر نفسه: 265.
(4) المصدر نفسه: 267.
(5) المقصور والممدود، للقالي: 282.
(6) المصدر نفسه: 283.
(7) المصدر نفسه: 293.
(8) المصدر نفسه: 301، 311.
(9) المصدر نفسه: 313.
(10) المصدر نفسه: 417.
(11) المصدر نفسه: 419.
(12) المصدر نفسه: 469.

بقي من كتاب الممدود، القسم الثالث، وهو: (الممدود المضموم الأول) ورد في اثني عشر باباً، بدأها بـ ((باب ما جاء من الممدود على مثال فُعَال من الأسماء والصفات))[1]، وانتهت بـ (((باب ما جاء من الممدود على مثال (أُفعلاء) من الأسماء)) [2]، ثم أنهى كتاب الممدود بـ ((نوادر وشواذ الممدود)) [3]، ثم الخاتمة.

10- كتاب (حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود) لأبي البركات الأنباري النحوي (ت:577هـ) :

جاء في تاريخ الإسلام عن ترجمتهِ، قولهُ: ((هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، كمال الدين أبو البركات الأنباري النحوي، الرجل الصالح، سكن بغداد من صباه، وتفقهّه بالنظامية على أبي منصور ابن الرزاز، وقرأ النحو على أبي السعادات ابن الشجري، واللغة على أبي منصور الجواليقي، وبرع في الأدب حتى صار شيخ العراق في عصرهِ، وأقرأ الناس ودرَّسَ النحو بالنظامية، ثم انقطع في منزلهِ مشتغلاً بالعلم والعبادة، والورع وأفاد الناس، وكان زاهداً ناسكاً، تاركاً الدنيا، وكان ذا صدقٍ واخلاص)) [4]،

وابو البركات ابن الأنباري من أكابر العلماء الذين كرسوا جانباً كبيراً من حياتهم في خدمة اللغة العربية ودراستها بخاصة النحو والصرف، وكيف لا يكون وهو من اهتم بجمع مفردات اللغة العربية، ودراسة الخلاف بين المدرستين ((البصرية والكوفية)).

وهنا أقف على كتابهِ ((حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود)) واتبع مصادرهُ في هذا الكتاب، ثم بعد ذلك المنهج، فلم يصرح في كتابه بمن أخذ عنهم أو اقتبس من آرائهم، سوى ثلاث إشارات، ذكر فيها العلماء الذين أخذ عنهم، فمن ذلك، يقول: ((وروى الأصمعي أن الخِلاء للنوق خاصة))[5]، وفي موضع آخر يصرح بالأخذ، فيقول: ((قال ابن دُريد: أحسبهُ مقصوراً))[6]، ويصرح في موضع آخر بالأخذ، فيقول: ((قال ابن خالويه: وقال سيف الدولة: أجا

---

(1) المصدر نفسه: 471.

(2) المصدر نفسه: 493.

(3) المصدر نفسه: 494.

(4) تاريخ الإسلام: 599/12.

(5) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، لأبي البركات الأنباري: 51.

(6) المصدر نفسه: 56.

أخو سلمى، قُتِلا فدفنا على هذين الجبلين))[1]. ولم أجد غير هذهِ الإشارات الثلاث، والملاحظ أيضاً أنهُ لم يصرح أيضاً باسم الكتاب الذي نقل عنهُ أو اقتبس منهُ.

والمنهج الذي سار عليه أبو البركات الأنباري في تقسيم مواد كتابهِ، أنهُ لم ينظمهُ على أبواب كما فعل من سبقهُ، وإنما قسم إلى قسمين : الأول : خصصهُ للمقصور وفيه تكلم على تعريف المقصور وكيفية معرفة المقصور السماعي والقياسي[2]، ثم يتكلم عن المقصور مفتوح الأول[3]، والمكسور الأول [4]، والمضموم الأول [5]، ثم الثاني منهما: وقد خصصهُ للممدود، وفيه تكلم على تعريف الممدود، وكيفية معرفة الممدود القياسي والسماعي [6]، ثم يتابع الكلام عنهُ، فيتطرق إلى الممدود مفتوح الأول [7]، والمكسور الأول، والمضموم الأول [8]، ثم يختم كتابه بموضوع خارج عن المقصور والممدود، وهو: أسماء في آخرها همزة وليست بممدودة))[9].

11- كتاب (شرح قصيدة المقصور والممدود) لابن هشام اللخمي (ت:577هـ) :

هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخميّ، إشبيليّ، سكن سَبْتَة، روى عن أبي بكر بن العربي، وأبي الخليل، ولهُ إجازة من الحافظ، أبي الطاهر السلفي، وكان نحوياً لغوياً أديباً، تاريخياً، ذاكراً أخبار الناس قديماً وحديثاً، وأيامهم، حَسَن الخلق، دَرَّسَ ما كان ينتحلهُ من العلوم بسبتة طويلاً [10].

وعندما قرأت كتابهُ (شرح قصيدة المقصور والممدود) أبحث عن ما يخص، مصادره وموارده، في كتابه، فوجدت ابن هشام لم يصرح في شرحهِ بأسماء العلماء، أو الكتب التي أخذ عنها، أو اقتبس منها، سوى بعض الإشارات إلى بعض العلماء، حيث لم تتجاوز، الثلاث ففي الإشارة الأولى، ذكر ابن هشام، قوله: ((وحكى ابن الأنباري، عن أبي العباس ثعلب، فيها المد

---

(1) المصدر نفسه: 59.
(2) المصدر نفسه: 1، 2.
(3) المصدر نفسه: 4.
(4) المصدر نفسه: 20.
(5) المصدر نفسه: 27.
(6) المصدر نفسه: 29، 30.
(7) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، لأبي البركات الأنباري: 31.
(8) المصدر نفسه: 45.
(9) المصدر نفسه: 53.
(10) الذيل والتكملة: لكتابي الموصول والصلة: 76/4، 77.

والقصر)) [1]، وفي الإشارة الثانية ذكر: ((وحكى سيبويه: إضاءة بالمد)) [2]، وفي الإشارة الثالثة، يقول: ((قال السيرافي: ولا أعلم أحد ذكر إضاءة بالمد غير سيبويه))[3].

وفيما يخص منهجهُ في تقسيم المواد لكتابهِ: (شرح قصيدة المقصور والممدود) قسمهُ إلى أبواب متعددة وصلت إلى سبعة أبواب، ضمنها مواد كتابهِ، مثلاً يذكر ((الباب الأول: ما يمد ويقصر من المفتوح الأول)) [4]، وهكذا إلى نهاية الأبواب وهو الباب السابع، وفيه: ((ما يضم فيقصر، ويضم فيمد))[5]، وتحت كل باب مجموعة من الأبيات من قصيدة ابن دريد، وهذا يعني أنهُ سار على الطريقة التي نهجها وسار عليها ابن دريد في شرحهِ لقصيدة المقصور والممدود أي أنهُ يذكر بيت وفيه الألفاظ الممدودة والمقصورة ثم يتناولها بالشرح وبيان المعنى ويستشهد لها بالآيات القرآنية أو من كلام العرب .

12-كتاب (تحفة المودود في المقصور والممدود) لابن مالك الطائي (ت:672هـ)

هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، الأندلسي، الجياني، جمال الدين، أبو عبد الله، نحوي لغوي مقريء، مشارك في الفقه والأصول والحديث وغيرها، ولد بجيان بالأندلس، ورحل إلى المشرق، فأقام بحلب مدة ثم بدمشق، وتوفي فيها [6].

أما ما يخص كتابه (تحفة المودود في المقصور والممدود)، فقد كانت مصادره في هذا الكتاب كثيرة، وقد صرح بها، في الكثير من المواضع، وأحياناً، لا يكتفي بذكر الأعلام، وإنما يذكر حتى كتبهم التي أخذ منها، فقد صرح في كتابه عن عدد من العلماء الذين أخذ عنهم أو اقتبس من آرائهم، ومن أشهر هؤلاء: سيبويه [7]، والفراء [8]، وابن السكيت [9]، والليث[10]،

---

(1) شرح قصيدة المقصور والممدود، لابن هشام: 29 ؟

(2) المصدر نفسه: 41.

(3) المصدر نفسه: 41 ؟

(4) المصدر نفسه: 24.

(5) المصدر نفسه: 44.

(6) معجم المؤلفين: 234/10.

(7) تحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 14، 39.

(8) المصدر نفسه: 28، 38.

(9) المصدر نفسه: 21.

(10) المصدر نفسه: 4، 39، وهو الليث بن المظفر بن نصر بن سيار صاحب العربية، كان صاحب الخليل، وكان رجلاً صالحاً، وكان من أكتب الناس في زمانه، ارتحل إليه الخليل وعاشرهُ، فوجدهُ بحراص، ينظر: معجم الأدباء: 2254/5، 2256.

والأصمعي[1]، وثعلب[2]، وأبي بكر الأنباري[3]، وأبو عبيدة [4]، ويونس بن حبيب [5]، وأبي إسحاق الزجاج[6]، وابن ولّاد التميمي[7]، وابن الأعرابي[8]، والأزهري [9]، والجوهري[10]، والمهلبي [11]، وابن هانيء[12]، وأحياناً وجدت ابن مالك، يصرح باسم الكتاب مع المؤلف، ممن اقتبس من آرائهِ أو أخذ عنهُ، ومثال ذلك يقول: ((والأَسَا، هنا مصدر أَسَوْتَ الجرح والمريض، إذا داويتهُ، ذكرهُ ابن السكيت في الأصلاح)) [13]، وقد قسم مواد كتابهِ (تحفة المودود) في ستة عشر باباً بدأت بـ ((باب ما يفتح أولهُ فيقصر ويمد باختلاف المعنى)) [14]، وانتهت بـ ((باب ما يضم فيقصر ويمد والمعنى واحد)).

(1) تحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 14، 39.
(2) المصدر نفسه: 30
(3) المصدر نفسه: 30.
(4) المصدر نفسه: 7.
(5) المصدر نفسه: 39.
(6) المصدر نفسه: 2.
(7) المصدر نفسه: 6، 7، 8، 11.
(8) المصدر نفسه: 4، 13، 39، وابن الأعرابي هو: محمد بن زياد ابن الأعرابي مولى العباس بن محمد، كان عجباً في معرفة اللغة والأنساب، وكان أحوى، روى عن أبي معاوية والكسائي، والقاسم بن معن المسعودي، توفي سنة 231 هـ، ينظر: الوافي بالوفيات: 66/3، 67.
(9) تحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 4، 11، 14، 15، 25، 40، والأزهري، هو: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، أحد أئمة اللغة والأدب، مولده ووفاتهُ في هراة بخراسان، توفي سنة: 370هـ، ينظر: الأعلام: 311/5.
(10) المصدر نفسه: 6، 9، 12، 23، 39، والجوهري: هو ((أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، أخذ عن أبي علي الفارسي، وعن خالهِ أبي إبراهيم الفارابي صاحب ديوان الأدب، وصنف الصحاح في اللغة، توفي سنة: 386 هـ، ينظر: نزهة الألباء: 252، ومعجم الأدباء: 658/2.
(11) تحفة المودود: 6، والمهلبي، هو: ((مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة، بصري من غلمان الخليل، ومن الحذاق بالنحو، وهو الذي ألزم الكسائي في حلقة يونس، توفي سنة 190 هـ، ينظر: معجم الشعراء: 398، والأعلام: 208/7.
(12) تحفة المودود: 7، وابن هانيء هو: ((أبو القاسم وأبو الحسن الأزدي الأندلسي، الشاعر المشهور، قيل أنهُ من ولد يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة، وقيل من ولد أخيه روح، وكان أبوه شاعراً، توفي سنة: 362 ÷، ينظر: الوافي بالوفيات: 260/1.
(13) تحفة المودود: 2.
(14) المصدر نفسه: 40.

فنلحظ أن ابن مالك في كتابهِ خلط كل ما يتعلق بالمقصور والممدود، خلال عرض المادة، ولم يجعل كل قسم على حده، كما فعل بعض أصحاب الكتب المطبوعة للمقصور والممدود ممن سبقه.

المبحث الثاني

موقف أصحاب الكتب من أدلة الصناعة ((القياس والسماع))

المطلب الأول: السماع

يُعدُّ السماع عند علماء العربية المصدر أو الأصل في تقعيد القواعد، وتحديد الأقيسة، وإثبات البراهين فلا قاعدة مفروضة بلا دليل يسندها.

فعلماء العربية يستدلون على قواعدهم بالكلام الفصيح، والسماع وجد قديماً بل قبل ظهور النحو، إذ إن علماء النحو أخذوا القواعد عن طريق السماع من العرب الفصحاء، ومما يدل على سماع العلماء للعرب الفصحاء في البوادي، ما ذكرهُ، الخطيب البغدادي، في قصة الكسائي مع الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما سألهُ ((فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج، ورجع، وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ))[1].

وقد حدَّ السيوطي السماع، بأنه: ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحتهِ، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمهِ وبعدهُ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم وكافر))[2].

فالسماع المصدر الأساسي عند الاستشهاد للأحكام اللغوية والقواعد النحوية، بل هو الأصل في اللغة، فعلماء العربية لم يهدروا السماع، واعتمدوا عليه في إرساء القواعد، يقول الدكتور تمام حسان في حديثه عن السماع: ((إن النحاة حين حددوا قبائل الفصاحة وجعلوا لهجاتها مصادر للنحو العربي، لم يَقْصِروا الأخذ عن قريش، بل لم يقبلوا الأخذ عن قريش، وإنما سمعوا ممن عداها من قبائل الحجاز ونجد، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاء، وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، وهم: قيس، وتميم، وأسد، وطيء ثم هذيل، فإن هؤلاء معظم من نقل عنهُ لسان العرب))[3].

---

(1) تاريخ بغداد:345/13.

(2) الاقتراح في أصول النحو: 39.

(3) الأصول: 72، 73.

وروافد السماع، كما ذكرها السيوطي في تعريفه سابقاً هي:

1-القرآن الكريم:

هو الكتاب المُنزل من الله عزّ وجلّ على نبيه صلى الله عليه وسلم، لا نقصد النص الشامل الموحد للكتاب الكريم، وإنما نقصد بالقرآن، عدداً من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في التركيب النحوي، ومما يؤيد صحة هذا الكلام، ما ذهب إليه السيوطي أيضاً بقولهِ: ((أما القرآن فكل ما ورد أنهُ قُرئ بهِ، جاز الاحتجاج بهِ في العربية، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً أم شاذاً ؟))[1]، فالقرآن الكريم يعد أصل الأصول، ولغته هي أفصح اللغات وجد في العربية، فلماذا لا يكون كذلك، وهو فوق النحو والفقه والمذاهب جميعاً، حتى وقف أمامهُ جهابذة اللغة والبلاغة، عاجزين عن الإتيان بمثلهِ، والله سبحانهُ وتعالى قال: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ چ (البقرة:23) وأيضاً، فالله سبحانه وتعالى تعهد بحفظه إلى أن تقوم الساعة، فقال: چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ چ (الحجر:9).

فالشاهد القرآني، لا ترد حجتهُ ولا يجاريه دليل؛ لأنهُ كلام الله سبحانهُ وتعالى، يقول الفراء: ((الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))[2]؛ لذلك احتج بآياته علماء العربية من أصحاب المدارس النحوية في البصرة والكوفة وبغداد وغيرها، على المسائل النحوية[3].

فلا عجب أن نجد أصحاب الكتب المطبوعة، "للمقصور والممدود" يولون أمر الاستشهاد بالآيات القرآنية عناية فائقة، لتقرير مسألة لغوية في كتبهم، وفيما يلي عرض مفصل لكل مؤلف منهم في الاستشهاد بالقرآن الكريم.

---

(1) الاقتراح في أصول النحو: 67.

(2) معاني القرآن: 14/1.

(3) ينظر: البحث اللغوي، عند فخر الدين الرازي: 121.

1-الفراء (ت207هـ):

إن المتتبع لكتاب الفراء (المقصور والممدود) يجد فيه، الكثير من الشواهد القرآنية، فهو يعلم أنَّ الشاهد القرآني يمنح القواعد اللغوية صحة، لا يعطيها غيرهُ من الشواهد الأخرى، والملاحظ عندهُ أيضاً أن الشاهد القرآني مقدم على غيره من الشواهد، وما أوردهُ الفراء من مادة واستدل بالشاهد القرآني عليها، أمثلة عدة، من ذلك، ما جاء به في تفسير لفظة (هَوَاء) بمعنى كل منخرق خرقاً، ممدود يكتب بالألف، كقوله عزو جل: چ ٱ ب پ پ پ پ ڀ ڀ پ چ(إبراهيم:43)، يقول: (منخرقة لا تعني شيئاً)[1]، وفي موضع آخر من كتابهِ، نجده يستدل على معنى لفظة من خلال الشاهد القرآني، يقول الفراء في معنى كلمة "العراء":" : چ ے ۓ ۓ ڭ چ(الصافات: 145). وقد يستعمل الشاهد القرآني، لإثبات ما يمكن أن يعتري بعض الصيغ من تغيير في تشكيلها، ومن ذلك، يقول: والعَراء : المكان الخالي وهو من قولِ الله عز وجل :ٱ بخ بم بھ تج ّ [الصافات: ١٤٥].[2]

((وقد يأتي بالشاهد القرآني لاثبات صيغة كلمة وذلك نحو: ومنهم من يقول: الكُوة بضم الكاف، وكأن قصرهم الكوى من لغة من قال: كُوّة، كما قالوا، قُوّة وقِوى، قرأها بعض القراء چٹ ٹ ٹ چ(النجم:5)، بكسر القاف))[3]؛ وقد يستشهد الفراء بآية قرآنية لبيان أصل صيغة، ما يقول: ((ومن المقصور المهموز الذي لا نظير لهُ: الخطأ والنبأ چ ى ى ي چ (النمل:22) هذه تهمز لا غير، وقد أجمعت العرب على ((أيدي سَبَا)) و((أيادي سَبَا)) بلا همز وأصلهُ الهمز))[4].

وقد يكون استشهاد بالنص القرآني لإثبات استعمال صيغة ما في المفرد والتثنية والجمع، من ذلك، يقول: ((والبراء من قوله عز وجل: چ ڈ ڈ ڈ ڈ چ(الزخرف:26)، والاثنان والثلاثة، والمؤنث في "البراء"، موحد تقول: نحن البَراء منك، والنساء أيضاً يَقُلْنَ، نحن البَراء منك، ممدود))[5].

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 35.

(2) المصدر نفسه : 26.

(3) التيسير في القراءات السبع: 163، المقصور والممدود للفراء: 39.

(4) المصدر نفسه: 62، 63، 64.

(5) المصدر نفسه: 45.

2-ابن السكيت (ت 244هـ):

من المعلوم، أن ابن السكيت، من أئمة اللغة وشيوخ العربية، حيث كان بارزاً في علم القرآن واللغة والشعر، وكيف لا وهو صاحب كتاب (إصلاح المنطق)، فلا بد من وجود للنص القرآني في مؤلفاته بعامة، والمقصور والممدود بخاصة على اعتباره أصح المراجع للعلماء، والدارسين في مختلف الأبواب، فهو يكثر من الاستشهاد بالنص القرآني، فيأتي بالشاهد القرآني مثلاً، لتأكيد معنى من المعاني الواردة في تفسير الألفاظ، فمن ذلك يقول: ((والعراء المكاني الخالي، قال الله عز وجل: چ ے ۓ ۓ ڭ چ(الصافات:145)))[1]، وقد يأتي بالنص القرآني، لتأكيد رسم الكلمة مثلاً الحرف الأخير في الاسم المقصور، يقول: ((والصفا: العريض من الحجارة الأملس))، وهو جمع صفاة، وكتابتهُ بالألف؛ لأنهُ يثنى بالواو، فيقال: صفوان، قال الله عز وجل: چ ئۇ ئې ئې ئى چ (البقرة:264) [2].

وفي موضع آخر، يأتي بالشاهد القرآني ليؤكد فيه مسألة تتعلق بقصر الاسم ومدهِ، ففي باب ما يفتح أوله فيمد ويضم أوله فيقصر يقول ابن السكيت: ((والنُّعمى، مقصور بالياء، ويفتح فيمد، فيقال: النعماء، قال الله عز وجل: چ ہ ھ ھ ھ ھ ے چ(هود: 10)[3]، وقد يأتي بالآية القرآنية، لإثبات لغة قوم، وفيها قراءة قرآنية، يقول: ((وكأن قصرهم الكوني من لغة كُوَّة كما قالوا: قُوَّة وقِوَى، قرآها بعض القراء: چ ٹ ٹ چ(النجم:5)[4].

3-ابن دريد الأزدي (ت 321هـ):

كان من أمهر العلماء بلهجات العرب، وهو صاحب كتاب (الجمهرة)، هذا المعجم اللغوي الكبير، وهو شاعرٌ أيضاً لهُ من الشعر الكثير، لكن الملفت للنظر، أن كتابه ((شرح المقصور والممدود)) لم يورد به سوى شاهدٍ واحد، يقول: ((والعراء بالمدِّ: الفضاء لا يسترُ بهِ، قال الله تعالى: چ ے ۓ چ(الصافات: 145)))[5].

---

(1) المقصور والممدود، للفراء: 88.

(2) المصدر نفسه: 88.

(3) المقصور والممدود، لابن السكيت: 100-101.

(4) المصدر نفسه: 49، 50.

(5) ينظر: شرح المقصور والممدود، لابن دريد: 27.

4-إبراهيم بن محمد نفطويه (ت323هـ):

في كتابه (المقصور والممدود) ذكر ثلاثة شواهد قرآنية، استشهد بها، في مواضع متعددة من كتابهِ، فقد قاله في إحداها: ((وتثنى ذوات الواو بالواو وذوات الياء، بالياء، فنقول في ذوات الواو: دعوَا وشَكَوَا ولهوَا، وهما يدعوانِ ويشكوانِ ويلهوانِ، قال الله تعالى: چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ(الأعراف: 189)[1]، هنا جاء بالآية القرآنية ليستدل بها على أصل الألف: (الواو أو الياء).

وفي موضع آخر يذكر أن هناك نوعاً من الأسماء المقصورة عند جمعها تصبح ممدودة، يقول: (وجمع المقصور كلهُ من هذا النوع ممدود، نحو قولك: قفا وأقفاء، ورَحَى وأرحاء... ومعى وأمعاء، وهوى وأهواء، قال الله تعالى: چ ٹ ڈ چ (الأنعام:119)[2].

وفي موضع آخر من كتابه، وجدتهُ يستشهد بالآية القرآنية، على بعض الأسماء المقصورة التي زال عنها التنوين، فكتبت بالياء، يقول: ((ليالٍ جمع ليلة، مواسٍ جمع مُوسى، مَواشٍ جمع ماشيه...، ماسحٍ جمع مسحاة... فهذا كلهُ يكتب بغير ياء وينون في الرفع والخفض، فإذا زال عنهُ التنوين كتب بالياء، فإذا كان منصوباً كتبتهُ بالياء ولم تصرفهُ، تقول من ذلك، رأيتُ جواريَ، وسرتُ لياليَ، قال الله عز وجل: چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک گ گ گ گ چ(سبأ:18)[3].

5-أبو الطيب الوشاء (ت، 325هـ):

لم أجد في كتابه ((الممدود والمقصور)) أي ذكر للشاهد القرآني لكن وردت، عندهُ قراءة قرآنية، لبعض القراء، وقد ذكرها بناءً على حكاية الفراء وبعض فُصحاء العرب، استشهد فيها لكلمة وردت مخالفة للقياس، يقول الوشاء: ((وأما ذوات الواو، فجمع المضموم منها والمكسور بالياء؛ لأنهُ مردود إلى أصلهِ فمن المضموم، ذوات الواو: عُروة، وعُرًى، رُبْوة ورُبًى، وقوَّة وقُوًى،وقراءها بعض ((شديد القِوَى))، بالكسر، للقاف))[4].

6-أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت328هـ):

---

(1) المقصور والممدود، لنفطويه: 25.

(2) المصدر نفسه: 39-40.

(3) المصدر نفسه: 43-44.

(4) الممدود والمقصور، للوشاء: 35.

من المعلوم، أن أبا بكر محمد بن القاسم، من علماء اللغة الذين اعتنوا بكتاب الله ومعانيه وإعرابه، ولهُ عدة مؤلفات في علوم القرآن، فكيف لا يكون للشاهد القرآني في شرح قصيدته ابن دريد موقف يستدل به على ما ورد من مواد في ((غاية المقصود))، وأنا إذ أتكلم على موقفهِ من الشاهد القرآني، وأهمية نصهِ في إرساء القواعد اللغوية، فمن ذلك ما جاء في شرحهِ، يقول: ((والهواء كل شيء منحرف الأصل لا يبقى شيئاً ممدوداً أيضاً، قال تعالى: چ ﭙ ﭚ چ (إبراهيم: 43)؛ أي: إنها منحرفة لا تعي شيئاً، والهوى: الرجل الجبان، وهوى النفس مقصور يكتب بالياء، قال الله تعالى: چ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ چ(النازعات:40))[1].

ويستعمل الشاهد القرآني، لتأكيد صيغة جمع كلمة من الكلمات مقصورة كانت أم ممدودة، يقول: ((والرجاء: مقصور وجمعه أرجاء، ومنهُ قوله تعالى: چ ڈ ڈ ڈ چ(الحاقة: 17)؛ أي: على جوانبها، وهو يكتب بالألف؛ لأنه تثنيتهُ رَجَوان))[2].

وهناك كلمات وردت في شرحِ ولها أكثر من معنى، فكان يأتي بالشاهد القرآني، لتأكيد أحد هذه المعاني، ومن ذلك قولهُ: ((الوراء ممدود ينقسم إلى ثلاثة أقسام أولها: وراء بمعنى خلف، تقول العرب، وراءك؛ أي خلفك، ثانيهما: بمعنى أمام كقوله تعالى: چ ﮦ ﮧ ﮨ چ (إبراهيم: 16) وثالثهما: الوراء ولد الولد، كقوله تعالى: چ □ □ □ □ چ (هود:71)))[3].

وهكذا في كل كلمة مقصورة أو ممدودة، ترد في القصيدة، يتناولها بالشرح ويحاول أن يجد لها الدليل من القرآن الكريم، ويثبتها بكلام المفسرين عليها.

7-أبو العباس بن ولاد التميمي(ت332هـ):

استخدم ابن ولّاد في كتابه ((المقصور والممدود)) الشاهد القرآني، في الكثير من أبواب كتابه، وقد بلغت ما يقرب من الثلاثين شاهداً، ففي الجانب المسموع من كتابهِ، اقتصر ابن ولّاد على الشاهد القرآني والشاهد الشعري، فبالنسبة للشاهد القرآني؛ لأنهُ موضع الحديث، استخدمهُ ابن ولّاد، مثلاً: في تأكيد أو رسم كلمة، أو سبب تسمية، كما وجدناهُ عند من سبقهُ ممن ألف في هذهِ الظاهرة. فقد ورد الشاهد عندهُ مثلاً في بيان تسميه الاسم المقصور، يقول: ((وإنما سمي المقصور مقصوراً؛ لأنه قصر عن المد والاعراب، وحُبِس، وأُخِذَ من قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ

(1) غاية المقصود في المقصور والممدود، لأبي بكر الأنباري: 19.
(2) المصدر نفسه: 20.
(3) المصدر نفسه: 22.

چ(الرحمن: 72) [1]، أو قد يأتي بالشاهد القرآني ليؤكد فيه كيفية رسم الاسم المقصور يكتب بالألف أم بالياء، فيقول: ((وكل ما كان من المقصور على ثلاثة أحرف وكان الحرف الأول منهُ أو الأوسط واواً، فالاختيار أن يكتب بالياء، نحو: الوجى، والورى، والنَوى، والشَوى، من قولهِ عزو وجل: چ ڤ ڤ چ(المعارج:16)[2].

وقد يأتي بالشاهد القرآني، متناولاً مادة اسم ممدود أو مقصور، مثلاً، يقول: ((الرجا واحد الأرجاء، وهي الجوانب، من قوله عز وجل: چ ڈ ڈ ڈ چ(الحاقة: 17)، والرجا من الأمل، ممدود، والرجاء الخوف أيضاً ممدود، ومنه قول الله عز وجل: چ ڈ ڈ ٹ ٹ ٹ ٹ چ (نوح:13) أي: لا تخافون))[3]. ويمضي ابن ولّاد إلى آخر الكتاب وهو يستشهد بالآيات القرآنية على مواد أبوابهِ، سواء أكانت في الممدود أم في المقصور، لكن ذلك لا يعني أنهُ ألمَّ بكل الآيات مستشهداً بها على مواد كتابهِ، فمن ذلك على سبيل المثال ((سرى)) في قوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ چ(الإسراء:1)[4]، وقد يأتي بالمادة، ولا يأتي بالآية القرآنية الشاهد عليها، من ذلك كلمة ((طوى))، فاكتفى بذكر الكلمة من غير الآية، قال عزّ وجل: چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ چ (طه:12)[5].

8-أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب) (ت345هـ):

هنا وجدت شاهداً واحداً، ذكرهُ أبو عمر الزاهد في كتابه المنسوب إليه ((المقصور والممدود))، وقد استشهد بهِ، لبيان كتابة الاسم المقصور بالياء أو الألف، قال: ((والمدّى، والصَّدى، والنَّسَى، وطُوى، والوغى، والوَرَى، وذُرى، والمِقَى، والحِجَى، والنُّهى، والحشى، وقولهُ تعالى چ ڈ ڈ چ(طه:58) هذا كلهُ يكتب بالياء))[6].

9-أبو علي القالي (ت 356هـ):

حينما قرأت كتاب ((المقصور والممدود)) للقالي، وجدتُ فيه كثرة الشواهد القرآنية، التي ذكرها القالي، عند عرضهِ لمواد كتابهِ، فوقعت في حيرة من أمري في جانب الاختيار، لضيق

(1) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 4.
(2) المصدر نفسه:5.
(3) المصدر نفسه: 52، 53.
(4) ينظر: المصدر نفسه، باب السين: 63.
(5) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد، باب الطاء، 78-79.
(6) المقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 74.

المكان في عرض الشواهد القرآنية التي بلغت ما يقرب من المئة وتسعة، هنا سأتطرق لبعض الأمثلة التي ذكرها القالي، ففي باب ما جاء من المقصور على مثال ((فَعَل)) من الأسماء والصفات يقول: ((والأذى من أذيتُ بهِ أذًى، يكتب بالياء، وقال الله تعالى: ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ(النساء: 102) والهوى: هوى النفس، مقصور يكتب بالياء، قال الله تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ(النازعات:40)[(1)].

وقد يأتي بالكلمة المقصورة أو الممدودة، ولها أكثر من معنى، فيأتي، بالآية القرآنية، ليثبت المعنى بها، يقول ((والنجوى من التناجي، وهو الحديث المكتوم، قال الله عجل ثناؤهُ: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ(الأنبياء:3)، والنجوى: الجماعة يتناجون، قال الله تعالى: ﭽ ﯱ ﯲ ﯳ ﭼ (الإسراء: 47) والنجوى أيضاً المناجاة، قال الله تعالى: ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ(المجادلة: 12)[(2)]، وقد يكون للكلمة أكثر من شاهد، يحمل المعنى نفسه، فيذكرهُ القالي في كتابه، فمن ذلك، يقول: ((والذكرى من الذكر، قال الله تعالى: ﭽ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭼ(الذاريات:55)، وقال الله تعالى: ﭽ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ (الأعلى: 9).[(3)]

وقد كان لهُ موقف واضح وصريح من جانب القراءات القرآنية، وذلك من خلال استدلالهِ بها في عرض مواد كتابهِ، وبيان مدلولاتها ولغاتها، وهنا سأقف عند بعض تلك الاستشهادات للقالي من خلال كتابهَ، فيقول: ((ويقال: عُدوة، وعِجْوة، بالضم والكسر، وقد قُرئ بهما جميعاً: ﭽ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ (الأنفال:42)، وبِالعِدوة)) [(4)].

وفي موضع آخر، يقول: ((وطُوَى: اسم وادٍ، قال الله جل ثناؤهُ ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ(النازعات: 16)، وفيه لغتان: يُقال طُوًى، وطِوًى، بضم الطاء وكسرها، وقد قُرئ بهما جميعاً))[(5)].

أما القراءات القرآنية، فوجدت أن القالي في كثير من مواضع كتابهِ يعرض القراءة القرآنية، فمرة يقوم بتوجيهها، ومرة أخرى لا يوجهها فمن أمثلة استشهادهِ بالقراءة عن غير توجيه، قولهُ: ((والبشر البشارة، يقال: أبشرتُ القوم بالخير تبشيراً، والاسم البُشرى، ويقال: بَشَرتُ أيضاً

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 31.
(2) المصدر نفسه: 133، وينظر: صفحة 347، 362، 363.
(3) المقصور والممدود، للقالي: 197.

(4) المقصور والممدود، للقالي: 213.
(5) المصدر نفسه: 222.

بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو بن العلاء: ((إن الله يَبْشُرُكِ بيحيى))(آل عمران: 39)، ومعنى بشرتهُ؛ أي حسنت بشَرَتهُ وأظهرته بما أدخلت عليه من السرور))[1].

ومن أمثلة استشهاده بالقراءة مع التوجيه لها من حيث الصحة والشذوذ، يقول: وكذلك ((مفتعل))، مثل ((متكأ))، وقرآ الحسن ((متكأ))، و((مُتَكاء))(يوسف:31)، بالمد على ((مفتعال)) وهو شاذ))[2] أو يقول وهي: ((قليلة))[3].

فعند مقارنة كتاب القالي: ((المقصور والممدود))، نلحظ كثرة الشواهد القرآنية بالقياس مع الكتب الأخرى السابقة أو اللاحقة لهُ، حتى آخر باب من أبواب كتابه.

10-كمال الدين، عبد الرحمن الأنباري النحوي (ت 577 هـ):

إنَّ موقف أبي بركات الأنباري من الشاهد القرآني في كتابه "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود"، فيه اعتماد على الشواهد الصحيحة، ومنها الشاهد القرآني، حيث بلغت الآيات القرآنية التي استشهد بها، بالقرب من خمس وعشرين آية، فقد يأتي بالشاهد مثلاً لتأكيد معنى الكلمة ((مقصورة أو ممدودة))، يقول: ((السَّنا: الضَّوء قال تعالى: چ □ □ □ □ □ چ(النور:43)[4]فكل مادة في كتابهِ يعرضها، في كتابهِ يحاول أن يجد لها شاهداً قرآنياً، وهذا واضح وجلي في كل تقسيمات المواد[5]. فقد يذكر للكلمة الواحدة أكثر من دلالة، ويأتي بالشاهد القرآني، ليؤكد هذه الدلالات، يقول: ((السَّمَاء: المظَلَّة، والسَّماء: السَّحاب، والسَّحاب المطر، قال الله تعالى: چھ ھ ھ ھ چ(الأنعام:6)[6].

هذا موقفهُ تجاه النصوص القرآنية، أما القراءات، فلم أجد أي ذكر للقراءة القرآنية في كتابه، كما وجدناهُ عند من سبقهُ من أصحاب الكتب المطبوعة.

11-ابن هشام اللخمي: (ت577هـ):

(1) النشر في القراءات العشر: 239/2، وينظر: المصدر نفسه: 244، 285، 291-292.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 304.
(3) المصدر نفسه: 330.
(4) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 4.
(5) المصدر نفسه: 5، 20، 21، 33، 34، 35، 57.
(6) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 31.

لم يكثر ابن هشام في ((شرح المقصور والممدود)) من الشواهد، القرآنية، على ما جاء في مواد الكلمات، إذ إنَّ عدد الشواهد في شرحهِ ((سبعة))[1]. وتنوعت الآيات التي استشهد بها بين مؤكد لمعنى، من ذلك قولهُ: ((والعراء، ممدود: المكان الخالي، قال الله تعالى: چ ے ۓ ۓ ﮲ چ (الصافات:145)[2]. أو قد يأتي بالآية ليستشهد بها عن كيفية كتابة الكلمة (بالألف أو بالياء)، من ذلك قولهُ: ((الفتى، مقصور واحد الفتيانِ، ويكتب بالياء، قال الله تعالى: چ ڭ ڭ ۇ ۇ چ (يوسف: 36)[3]، وقال في موضع آخر: ((والسَّنا، مقصور: من الضوء، ويكتب بالألف، قال الله تعالى: چ □ □ □ □ □ چ (النور:43)[4].

ولم أجد لهُ أي موقفٍ تجاه القراءات القرآنية، كما وجدناهُ مع أقرانهِ ممن سبقهُ في التأليف.

12-محمد بن مالك الطائي الجيلاني (ت: 672هـ):

لم أجد في كتاب ابن مالك ((تحفة المودود في المقصور والممدود)) غير أربعة شواهد، اختارها لتكون منهجاً يسير عليه في الاستشهاد ولمواد كتابهِ، فمثلاً يأتي بالشاهد عندما يذكر للكلمة أكثر من معنى، ويثبت المعنى الثاني، من خلال الشاهد القرآني، يقول: ((والزكاء هنا النماء، وهو أيضاً: الصلاح، قال الله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ چ (النور:21)[5]، وقد يذكر الشاهد ليؤكد فيه صيغة الكلمة، يقول: ((الرجا: الجانب من كل شيء، وجمعهُ أرجاء، قال الله تعالى: چ ڈ ڈ ڈڈ چ(الحاقة:17)[6]، ولم يتطرق ابن مالك أيضاً إلى القراءات القرآنية في كتابهِ، ولو بإشارة بسيطة.

الحديث النبوي الشريف:

1-الفراء (ت: 207هـ):

لم يكن للحديث النبوي الشرف عند الفراء مصدر للاستشهاد بأي حال من الأحول، وإنما هو، مصدر ثانوي، ولم أجد في كتابه سوى حديث واحد، وعندهُ هو مجرد إثبات وتأكيد لصيغة

---

(1) ينظر: شرح المقصور والممدود، لابن هشام اللخمي: 25، 26، 28، 29، 30.

(2) المصدر نفسه: 29.

(3) المصدر نفسه: 26.

(4) المصدر نفسه: 27.

(5) تحفة المودود في المقصور والممدود: 6، 10.

(6) المصدر نفسه: 3.

معينة، يقول الفراء: ((وما كان من مصدر على مثال الفِعيّللي مثل: الهِزّيمي والخِطيّبي، فهو مقصور يكتب كلهُ بالياء، ويروى عن عمر بن الخطاب: لو لا الخِلِيّفى لأذنت)) [1].

2-ابن السكيت (ت: 244 هـ):

وهنا أيضاً، لم يكن للحديث النبوي نصيب كبير في كتابهِ، ولم أجد لهُ سوى شاهد، أوردهُ في كتابه عن معنى كلمة من الكلمات، يقول: ((الأصماء ولا سيما، قالوا ماهُ فأصماهُ، إذا قتلهُ على المطان ورماهُ فإنماه إذا تحامل بالسهم، وجاء في الحديث[2]: ((كل مما أصميت ودع ما أنميت))[3].

3-ابن دريد الأزدي (ت: 321 هـ):

لم نجد أي ذكر للحديث النبوي، الشريف في كتابهِ ((شرح المقصور والممدود)).

4-أبو عبد الله نفطويه (ت: 323هـ):

لم يستشهد بالحديث النبوي الشريف في كتابهِ (المقصور والممدود)).

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 34، 35.

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : 30/4 ، رواهُ أحمد في مسندهِ.

(3) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 85.

5-أبو الطيب الوشاء (ت: 325هـ):

وهذا أيضاً لم يستشهد بالحديث النبوي في كتابهِ ((المدود والمقصور)).

6-أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ):

في كتابهِ ((غاية المقصود في المقصور والممدود))، لم يكن للحديث النبوي الشريف نصيب مع شواهدهِ من القرآن الكريم، وكلام العرب.

7-ابن ولّاد التميمي (ت: 332هـ):

في كتاب ابن ولّاد ((ألمقصور والممدود))، وجدتُ فيه أربعة شواهد استشهد فيها[1]، يقول مثلاً: "وحكى سلمة عن الفراء في حديثٍ رواهُ ((لا ترجع هذه الأمة على حَرْوائِها))، بالمد؛ أي: أول أمرها"[2]، وفي موضع آخر جاء بالحديث النبوي ليؤكد معنى كلمة من الكلمات، يقول: ((والميتاء الطريق العامر المسلوك، ومنهُ حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "ما كان منها في طريق ميتاء فإنهُ يعرِفُها سنة))"[3].

8-أبو عمر الزاهد (ت: 345هـ):

لم أجد أي مكان للحديث النبوي الشريف، في كتابهِ ((المقصور والممدود)).

9-أبو علي القالي (ت: 356 هـ):

لم يكن القالي، ببعيد عن الحديث النبوي الشريف، فقد استشهد به كما استشهد بالقرآن الكريم، وأقوال العرب، وقد تمييز من غيرهِ ممن سبقهُ في هذهِ الظاهرة من حيث الاستشهاد بالحديث النبوي، فقد بلغت شواهدهُ من الحديث ما يقرب من الأربعة والأربعين شاهداً، فمثلاً يأتي بالحديث النبوي، لتأكيد معنى كلمة، يقول: ((يقال: أضوى القوم، إذا ولدوا المهازيل، ويقال: اغتربوا ولا تُضووا، وقد ضَوِيَ الغلام يضوَى ضوًى شديداً))[4]، وقد يكون للكلمة أكثر من معنى، ويأتي بالحديث ليؤكد أحد هذهِ المعاني الواردة، مثلهُ مثل القرآن وكلام العرب، من ذلك يقول: ((والعَدوى من الاستعداء، والعَدْوَى أيضاً: البعد، والعَدْوَى أيضاً من إعداء الجرب، وفي

(1) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 101، 119، 121.
(2) المصدر نفسه: 121.
(3) المصدر نفسه: 121.
(4) المصدر نفسه: 62.

الحديث[1]: ((لا عَدْوَى ولا طِيرةً ولا هامة ولا صَفَر))[2] أو قد يأتي بالحديث ليؤكد وزن الصيغة لكلمة ما، يقول: ((وأَضحى جمع أضحاة، وجاء في الحديث: ((على كل بيت أضحاة وعتيرة))[3]، وفي موضع آخر من كتابه، نجدهُ يأتي بالشاهد النبوي، وفيه معنى مرادف للمعنى الحقيقي، للكلمة، أو هو فيما معناهُ، من ذلك يقول: ((والطخاءُ: الغيم الرقيق، تخلطه غيْره، فأما حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((إذا وجدَ أحدكم طخاء على قلبهِ، فليأكل السفرجل، فإنهُ ينفي الغشى والثِّقل وما يجلل القلب، ومعناهُ كمعنى السحاب))[4]، ولم يستخدم القالي الشاهد النبوي لمجرد التأكيد للمعنى، فبعض الكلمات، تذكر وتؤنث، فيثبت حقها في ذلك من خلال الشاهد النبوي، يقول: ((قال أبو حاتم: حِراء يذكر ويؤنث، والتذكير أعرف الوجهين، جاء في الحديث[5]: ((أثبت حَراءَ فما عليك إلا نبي أو صديق، أو شهيد))[6]، وقد يورد الحديث إذا كان فيه حكم ما من نفس المادة التي عرضها في كلامهِ، فمن ذلك يقول: ((والرِّفاء: الاتفاق والالتئام، ومنهُ قولهم: بالرفاء والبنين، ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقال: بالرفاه والبنين))[7].

10-كمال الدين الأنباري النحوي (أبو البركات) (ت: 577 هـ):

بلغت الأحاديث النبوية التي استشهد بها الأنباري النحوي (كمال الدين) ثمانية، وهذا قليل بالنسبة للآيات القرآنية والأبيات الشعرية، من خلال عرضه للمادة، وأكثر الأحاديث التي استشهد بها، هي تأكيد لمعنى المادة التي تناولها في الشرح[8].

11-ابن هشام اللخمي (ت: 577هـ):

لم أجد في شرحهِ ((شرح المقصور والممدود))، غير شاهدين من الحديث النبوي، الأول ذكرهُ في الكتاب، وهو خارج المادة[9]، والثاني ذكرهُ لتأكيد معنى كلمة من الكلمات، يقول:

---

(1) غريب الحديث والأثر: 25/1.
(2) المقصور والممدود، للقالي: 125.
(3) المصدر نفسه: 169.
(4) المقصور والممدود، للقالي: 342.
(5) سنن الترمذي: 610/5 ، كتاب المناقب.
(6) المقصور والممدود ، للقالي: 425.
(7) المصدر نفسه: 437، 438 ؟
(8) ينظر: حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 5، 22، 34، 46.
(9) ينظر: شرح المقصور والممدود، لابن هشام: 28.

((والنَّساء، ممدود: التأخير، قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((من سَرّه النَّساء في الأجل والسعة في الرزق فليصل رحمهُ))[1].

12-ابن مالك الطائي (ت: 672هـ):

لم يكن في ((تحفة المودود)) غير ثلاثة شواهد نبوية، جاء بها ابن مالك في كتابهِ، مرة أكد فيه معنى كلمة، وذكر لها أكثر من معنى، يقول: "والزناء هنا: الحاقن ومنهُ الحديث((نهى أن يصلي الرجل وهو زناء" ، والزناء أيضاً: القصير))[2]. أو يأتي بالشاهد النبوي لتأكيد المعنى نفسه الذي ذكر خلال عرض المادة، ومن ذلك قولهُ: ((والعفاء هنا التراب، وبذلك فسر قول النبي صلى الله عليه وسلم، لأبي هريرة رضي الله عنهُ: ((إذا كان عندك قوت يومك، فعلى الدنيا العفاء))[3].

3-كلام العرب:

كلام العرب، على قسمين، هما: الشعر والنثر، وسأعرض فيما يأتي بياناً مفصلاً عن استشهاد أصحاب الكتب المطبوعة للمقصور والممدود، لنقف من خلال ذلك على مواقف المؤلفين من الشعر والنثر، والمنهج في عرضهما:

أولاً: الشعر:

اتخذ أصحاب الكتب المطبوعة من الشعر مادة يحتجون بها في مباحثهم ودراساتهم اللغوية والنحوية[4]، فالشعر هو ديوان العرب، وبهِ حُفِظَت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنهُ تُعُلِّمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جلَّ ثناؤهُ، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابتهِ والتابعين))[5].

والشعر هو مرجع الدارسين للغة، والمفسرين للقرآن الكريم، والشارحين للحديث النبوي، ولم يكن ذلك عندهم فقط بل نجد أن الفقهاء وعلماء الشريعة، قد استعانوا به في تفسير كلمة أو بيان

---

(1) شرح المقصور والممدود، لابن هشام: 34.

(2) تحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 268.

(3) المصدر نفسه: 252، وينظر: نفسهُ: 276.

(4) ينظر: البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي: 169.

(5) الصاحبي، لابن فارس: 467.

دلالات لغوية، أو الوقوف على الأصول اللغوية، لكثير من الألفاظ واشتقاقها، وجعلوهُ المرجع في وضع القواعد وتوجيهها.

وقد استشهد مؤلفو الكتب المطبوعة بالشعر، أكثر من غيره من الآيات والأحاديث، حتى نكاد نرى، أن الاستشهاد بالشعر جاء بالمرتبة الأولى عند بعضهم، وسأقدم فيما يلي، دراسة لموقف كل مؤلف، من الشعر الذي احتج بهِ وطريقتهُ في العرض:

1-الفراء (ت 207هـ):

في كتابه ((المقصور والممدود)) وجدت أن الفراء طبق مبدأ السماع بكل ما حملهُ هذا المصطلح من المعاني، فقد سمع الكثير من العرب الفصحاء، فنراهُ في أكثر من مرة، يقول: ((أنشدني بعضهم، أو (أنشد، أو (قال الشاعر)، وقلما يذكر اسم الشاعر، فهو مهتم كل الاهتمام بالسماء من العرب والاستدلال بآرائهم في المسائل اللغوية، وقد استشهد الفراء في كتابه بطائفة كبيرة من الأشعار حتى بلغت ثلاثة ثمانين شاهداً، تنوعت بين بيتٍ وشطر بيت، فقد استشهد بأشعار الشعراء الجاهلين، ومن أمثلة ذلك ما ذكرهُ من شعر امرئ القيس، يقول: ((والمِقلاء: العصار التي يُضرب بها الغلام، القُلةَ ممدود، قال امرؤ القيس:

وأصدرها تعلو النجاد عشيةً أقبُّ كمَقلاء الوليد حميضُ))[1]

وقد استشهد أيضاً بشعر الشعراء المخضرمين، ومن ذلك ما استشهد بهِ من شعر كعب بن مالك، يقول: ((والأُباء، أطرافُ القصب، قال الشاعر، وهو كعب بن مالك "

من سَرَّهُ ضربٌ يُمعمعُ بعضُهُ بعضاً كمَعْمَعَةِ الأباء المُحرق))[2]

احتج بشعر شعراء الطبقة الثالثة، ومنهم: الأخطل، والفرزدق، ومن ذلك، يقول: ((والصِّلاء بالنار يكسر ويمد، وقد يقصر والمد أكثر، والقصر قليل، أنشْدني بعضهم للفرزدق:

وقاتلَ كلبُ الحي عَن نارِ أهلهِ ليربِض فيها والصِّلا مُتكشَفا))[3]

فمن الملاحظ في استشهاد الفراء بالشعر أنهُ لا ينسب الأبيات إلى قائليها، بالمقابل يؤخذ عليه، أنهُ لم ينسب طائفة كبيرة من الأبيات، قد تفوق الأبيات التي عزاها إلى قائليها، في مواضع

(1) ديوان امرئء القيس: 183.

(2) ديوانه: 244.

(3) المقصور والممدود: 51، وينظر: جمهرة أشعار العرب: 165.

كثيرة منتشرة في كتابه، وقد أوردها بتعابير على سبيل المثال: ((قال الشاعر، وأنشدني بعضهم)).

2-ابن السكيت (ت: 244 هـ):

احتل الشاهد الشعري عندهُ المرتبة الأولى من بين الشواهد القرآنية والحديثية ، إذ بلغت ثمانية وأربعين القسم الكبير من هذه الشواهد غير منسوب، حيث وجدت كثيراً ما يضع كلمة (قال) أو ((قال الراجز))[1]، وثلاثة منها نسبها إلى قائليها[2]، وقد نوع في الاستشهاد من الأبيات الشعرية بين تأكيد الوزن أو لمعنى، أو لورودها، صفة أو مصدراً، أو لكتابة الكلمة بالألف أو الياء.

3-ابن دريد الأزدي (ت: 321 هـ):

بلغت شواهده الشعرية ما يقرب من خمسين شاهداً، كلها أبيات، ما عدا شاهد واحد، جاء شطر بيت، وابن دريد هو عالم لغوي، مشهور، ومما لا يخفى، أن ابن دريد قد استشهد بشعر الشعراء من الطبقات الثلاث، من الشعراء الجاهلين[3]، والشعراء المخضرمين[4]، والشعراء المتقدمين))[5]، وأكثر الأبيات التي استشهد بها ابن دريد نسبها إلى قائليها، وقسم منها، اكتفى القول، بعبارة: قال الشاعر))[6]وثلاثة منها اكتفى بالقول، بعبارة (قال الراجز))[7].

4-نفطويه (ت: 322هـ):

لم يذكر نفطويه في كتابهِ ((المقصور والممدود))، غير شاهدين من الشواهد الشعرية، الأول منهما: ذكرهُ لتأكيد معنى لفظة[8]، والثاني: ذكرهُ مستشهداً بهِ في بيان الصيغة التي تكون

---

(1) ينظر: المقصور والممدود لابن السكيت: 46، 56، 71، 80، 90، 100، 111.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 58، 71، 89.
(3) ينظر: شرح المقصور والممدود، لابن دريد: 1، 11، 22، 23.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 38، 41.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 29، 40.
(6) المصدر نفسه: 24، 30، 37، 40.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 30، 32، 43.
(8) ينظر: المقصور والممدود، لنفطويه: 30.

عليها الكلمة عند التثنية[1]، وقد ذكر عبارة ((قال الشاعر)) في البيت الأول، وذكر اسم الشاعر في البيت الثاني، أي: إنهُ يذكرهُ حيناً ولا يذكرهُ حيناً آخر.

5-أبو الطيب الوشاء (ت: 325 هـ):

لم أجد في كتابه ((المقصور والممدود))، غير ثمانية شواهد، وأكثر الأبيات التي جاء بها هي في رسم الكلمة بالحرف الأخير وكتابتها بالألف أو الياء، أو بالمد أو القصر[2]، وكل الأبيات التي استشهد بها الوشاء، لم يذكر قائلها، واكتفى بعبارة ((قال الشاعر))[3]، وذكر قائل البيت لشاهد واحد فحسب[4].

6-أبو بكر بن الأنباري (ت:328هـ):

لم أجد في شرح أبي بكر الأنباري ((غاية المقصود في المقصور والممدود)) أي ذكر للشاهد الشعري، واكتفى فقط بالشاهد القرآني.

7-ابن ولّاد التميمي (ت: 332هـ):

تبوأ الشاهد الشعري المرتبة الأولى في كتابه ((المقصور والممدود، حتى وصل عدد الشواهد الشعرية إلى (358) شاهداً، وقد استشهد بشعر الشعراء من الطبقات الثلاث، هم: الجاهليون، والمخضرمون، والإسلاميون، وقد لوحظ أن القسم الأكبر من هذهِ الشواهد غير منسوب، واكتفى بذكر عبارة: ((قال الشاعر))[5]، ((قال الراجز))[6]، و((أنشد))[7]، وقد ينسب الشاهد إلى بعض اللغويين المشهورين، فيقول: ((أنشد الفراء))، و((أنشد الأصمعي، أو أنشد أبو عمر، وأنشد أبو عبيدة عن يونس))[8].

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، لنفطويه: 40.

(2) ينظر: الممدود والمقصور: 43، 46، 48، 51، 55.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 43، 46، 48، 51، 53، 55.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 50.

(5) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 8، 12، 15، 19، 21، 30، 35،... الخ.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 13-28، 38، 45، 47، 59، 61،... الخ.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 16، 42، 58، 68، 72،، 99،... الخ.

(8) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 19، 31، 71، 79، 81، 97، 109، 113،... الخ.

8-أبو عمر الزاهد (ت: 345 هـ):

وجدته مع الشاهد القرآني لم يذكر سوى شاهد واحد في كتابه ((المقصور والممدود))، وهذا الشاهد الشعري، جاء به مستشهداً لصيغة كلمة، كتبها ممدودة، لكنها وردت في الشعر مقصورة، وفي معناها نفسه، يقول: ((والطلاء: الشراب، قال: أرضُ: هو شعر عَبيد *مقصور: ((هي الخمر تُكنَى الطِلاء))[1].

9-أبو علي القالي (ت: 356 هـ):

في كتابه ((المقصور والممدود))، لم أجد مسألة أو حتى مادة، إلا ويعرض لها شاهداً شعرياً، إذ تبوأ الشاهد الشعري عندهُ المرتبة الأولى، بالنسبة إلى الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، وقد قاربت من الألفين ومئة شاهد، منها ما ذكر قائلها، وهو العدد الأكبر، ومنها ما لم ينسبهُ إلى قائلهِ، وهي تمثل نسبة قليلة، فاكتفى بذكر عبارة قال الشاعر[2] أو أنشدَ[3]، أو قالَ الراجز[4]، أو قال الآخر* .

وأشعارهُ التي استشهد بها تنوعت بين الشعراء الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين.

10-كمال الدين الأنباري النحوي: (ت: 577 هـ):

شغل الشاهد الشعري ((المرتبة الأولى في كتابه ((حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود)) بالقياس مع الشواهد القرآنية والحديث النبوي، فقد بلغ عدد الشواهد سبعاً وستين شاهداً، تنوعت هذه الأشعار بين الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، كما وجدناهُ في السابق مع أصحاب الكتب ممن استشهد بالأشعار، وهو أيضاً لم ينسب الأبيات إلى قائلها وهي

---

* زهر الأكم في الأمثال والحكم: 9/3، وهو شطر بيت لعبيد بن الأبرص.

(1) المقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 30.

(2) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 22، 33، 46، 55، 92، 116، 130، 166... الخ.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 22، 36، 45، 52، 70، 91، 111، 136، 165...الخ.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 42، 62 76، 110، 142، 165، 229، 276... الخ.

* ينظر: المصدر نفسه: 100، 105، 180، 215، 274، 283، 327...الخ.

تشكل نسبة قليلة، من الأبيات التي نسبها، وقد استخدم عبارة: قال الشاعر[1]، أو قال الآخر[2]، أو قال الراجز[3].

11-ابن هشام اللخمي (ت: 577 هـ):

لم أجد في كتابه ((شرح قصيدة المقصور والممدود))، لابن هشام، سوى شاهد واحد من الشواهد الشعرية، وهذا الشاهد لم ينسبهُ إلى قائلهِ، واكتفى بعبارة ((قال الشاعر))[4].

12-ابن مالك الطائي(ت:672هـ):

جاء الشاهد الشعري في كتابه ((تحفة المودود في المقصور والممدود)) في المرتبة الأولى، من بين الشواهد الأخرى ((القرآنية والنبوية)) وقد بلغت ما يقرب من ثلاثة وأربعين شاهداً، تنوعت شواهدُه الشعرية بين الشعراء الجاهليين والمخضرمين، والإسلاميين، قسم منها نسبهُ إلى قائلهِ))[5]، والقسم الآخر وضع أمامهُ عبارة ((قال الشاعر))[6]، أو((أنشد))[7]، أو ((قال الراجز))[8]، أو ((قال الآخر))[9].

ثانياً: النثر ((أقوال وأمثال العرب وما شابهها)):

إن أقوال الصحابة – رضي الله عنهم –، وأقوال العرب وأمثالهم المأثورة، هي شواهد مهمة اعتمد عليها علماء اللغة في الدلالة على مسائلهم وقواعدهم اللغوية بكل مظاهرها، وبيان أصول اللغات، فلو تتبعنا، الكتب اللغوية بعامة لوجدناها مليئة بالأقوال النثرية، استشهدوا بها للتدليل على مذاهبهم، ونحن نجد ذكراً وتحديداً لهذه الأقوال، كأن يقول العلماء: قال قوم من العرب، أو

---

(1) ينظر: حلية العقود، لكمال الدين الأنباري: 6، 7، 10، 11، 27، 32، 34، 35، 36، 37...الخ.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 19، 23، 28، 31، 37، 38، 39، 40، 47، 53، 57، 58...الخ.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 28.
(4) شرح قصيدة المقصور والممدود، لابن هشام اللخمي: 26.
(5) ينظر: تحفة المودود، لابن مالك: 2، 3، 5، 7، 10، 12، 13، 14، 15...الخ.
(6) ينظر: المصدر نفسه: 8 11، 12، 17، 18، 21، 22، 23، 36.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 3، 4، 8، 11، 20، 29.
(8) ينظر: المصدر نفسه: 12.
(9) ينظر: المصدر نفسه: 13، 23، 33، 36.

حكي عن العرب، ونجد ذكر طائفة كبيرة من القبائل العربية، كالحجاز، وتميم، وأسد، وطيء،... وغيرهم من القبائل[1].

وإذا تعرضنا لموقف البصريين والكوفيين من الكلام المنثور، نجد أن موقف البصريين متزمتاً إزاء الكلام المنثور، ((فقد أسقطوا جانباً كبيراً من اللهجات العربية، وعزلوها عن نطاق الاستشهاد وبالفصيح من كلام العرب))[2]، أما الكوفيون، فنجدهم على العكس من موقف البصريين، فقد اعتنوا بكثير من اللهجات التي اسقطها البصريون من حسابهم، لأنها في نظرهم تمثل جانباً من العربية، وأخذوا يتتبعون هذه اللهجات ويتلقطون خصائصها؛ ويرصدون أساليب أهلها في مخاطباتهم))[3]، وعندما نصل إلى القرن الرابع الهجري، يظهر لنا ابن جني مطلاً علينا، بضرورة عد اللهجات جميعها حجة، يقول ابن جني: ((فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مُصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منهُ))[4].

والذي يعنينا من هذا كلهِ هو موقف أصحاب الكتب المطبوعة ((للمقصور والممدود)) من كلام العرب، في استخدام الشواهد النثرية، فأتطرق إليها بشيء من التفصيل، وعلى النحو الآتي:

1-الفراء (ت:207هـ):

وجدتُ في كتابهِ المقصور والممدود، ما يقرب من سبعة شواهد تنوعت بين الأمثال[5]، واللغات[6] ولم تكن تلك الشواهد، مضاهية لما استخدمهُ من القرآن والشعر.

2-ابن السكيت (ت:244هـ):

لم أجد في كتابهِ ((المقصور والممدود)) أي ذكر لشواهد النثر.

---

(1) تاريخ العرب: 18.

(2) مدرسة الكوفة: 317.

(3) مدرسة الكوفة: 317.

(4) الخصائص: 12/2.

(5) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 51-55.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 64، 85، 86، 89.

3-ابن دريد الأزدي(ت:321هـ):

وجدت في كتابه ((شرح المقصور والممدود))، شاهدين، ذكرهما فيه، أحدها قول للعرب، والثاني مثل[1].

4-نفطويه (ت: 323هـ):

وهنا لم أجد أي شاهد للنثر في كتابه واكتفى بغيرها.

5-أبو الطيب الوشاء (ت:325هـ):

لم يذكر أي شاهدٍ من شواهد النثر، واكتفى بالآيات والشعر.

6-أبو بكر بن الأنباري (ت:328هـ):

وهذا أيضاً لم يذكر أي شاهد من شواهد النثر.

7-ابن ولّاد التميمي (ت: 332هـ):

من خلال قراءتي لكتابهِ ((المقصور والممدود))، وجدت أن الأمثال وأقوال العرب، نادرة الوجود، أو تكاد تكون معدومة، فذكر شاهدين أو ثلاثة فحسب من شواهد النثر[2].

8-أبو عمر الزاهد (ت: 345هـ):

وهنا لم يذكر في كتابه ((المقصور والممدود)) أي شاهد نثري.

9-أبو علي القالي (ت:345هـ):

عند القالي وجدتُ العكس عمن سبقهُ، في التأليف ((للمقصور والممدود)) فقد كان للشواهد النثرية حظٌ وفيرٌ، حتى بلغت ما يقرب من مئة وثمانين شاهداً، تنوعت بين الأمثال، والأقوال والأسجاع[3].

---

(1) ينظر: شرح المقصور والممدود، لابن دريد: 26.

(2) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 9..

(3) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 30، 37، 38، 44، 1، 66، 77، 89، 111، 130، 141، 158،...الخ.

10-كمال الدين الأنباري النحوي(ت:577هـ):

في كتابهِ ((حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود))، وجدتُ خمسة شواهد نثرية، ذكرها في أماكن متفرقة من كتابهِ خلال عرضهِ مواد الكلمات، ولم تكن متناسبة مع ما ذكره من الشواهد الشعرية[1].

11-ابن هشام اللخمي (ت:577هـ):

ذكر الشواهد القرآنية والشعرية. فقد ذكر شاهداً واحداً أيضاً في كتابهِ ((شرح قصيدة المقصور والممدود))[2].

12-ابن مالك الطائي (ت: 672 هـ):

أورد ابن مالك في كتابهِ ((تحفة المودود في المقصور والممدود)) ما يقارب أربعة شواهد، من أقوال العرب، استشهد بها خلال عرضهِ لأبواب الكتاب[3].

المطلب الثاني: القياس:

القياس هو من أهم الأدلة في استنباط الأحكام اللغوية، فهو أداة مهمة للاستدلالِ في حقول الدراسات اللغوية، وظهور هذا الدليل في النحو خاصة قد اقترن باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، إذ كان النحو في عهدهِ بمقدار؛ أي: لا يتجاوز بعض الخطوات الجزئية لبعض المسائل النحوية، وليس كلها، ثم أخذت هذه المسائل تنمو وتتطور[4]، وهذا الربط للقياس بالنحو، واتصالهِ بهِ، جعل الكثير من العلماء، يقولون إن أفكار القياس هو إفكارٌ للنحو، فهذا أبو بركات الأنباري، يقول: ((اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كلهُ قياس؛ ولهذا قيل في حدهِ: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكرهُ لثبوتهِ بالدلائل القاطعة))[5].

فأهمية القياس بالغة في اللغة العربية، ما جعل علماء البصرة والكوفية يعطونهُ الأهمية، فقد كان علماء البصرة أسبق من علماء الكوفة إلى دراسة اللغة، والنحو استقراءً وتقعيداً، وتأليفاً.

---

(1) ينظر: حلية العقود، لكمال الدين الأنباري: 5، 12، 28، 41، 43.

(2) ينظر: تحفة المودود في المقصور والممدود لابن مالك: 4، 11، 16، 26.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 4، 11، 16، 26.

(4) ينظر: القياس في الحو العربي، نشأتهُ وتطورهُ: 18.

(5) الإغراب في جدول الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري: 95.

حتى إنهم، أعني البصريين، قد بنوا قواعد منهجم على الأكثر الشائع في كلام العرب، بحيث لم يلتفتوا إلى كل مسموع، حتى عد المذهب البصري مذهب قياس، أما الكوفيون فقد كانوا يسمعون الشاذ الذي لا يجوز ويجعلونه أصلاً، ويقيسون عليه[1]، فمذهبهم هو السماع، ومذهب البصريين هو القياس عند أكثر علماء اللغة، والمهم من كل هذا، هو موقف أصحاب كتب ا((المقصور والممدود)) المطبوعة من القياس في المسائل اللغوية بكل تصنيفاتها، وذلك على التفصيل الآتي:

1-الفراء: (ت: 207هـ):

إن المتتبع لموقف الفراء من القياس في كتبهِ بعامة، و((المقصور والممدود)) بخاصة، يجدهُ تارة يبسط ظلَّ القياس، وتارة يقبضهُ، ففي بداية كتابه((المقصور والممدود))، بخاصة في باب ((ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات)) نجد أنه قد اعتمد على القياس مثلاً : يقول: ((من ذلك المصدر في أَفعَل الذي أثناء "فعلاء"، فهو منقوص، من ذلك: عَميَ عَمى، وعشيَ عَشيً، وطَويَ طَوًى، وصَديَ من العطش صَدًى، فعلى هذا أكثر الكلام، وإذا كان المصدرُ من فعل زائد مثل، الانفعال، والاستفعال، والافتعال، والإفعال، فكلهُ ممدود، من ذلك: الاستخفاء والانتهاء، والادعاء، والإعداء، والإرجاء يكتب بالألف))[2]، وفي موضع آخر، نجدهُ يتخذ من قياس النظير بالنظير مبدأ، فيقول: ((وما كان من اسمٍ على مثال حَمّادٍ وعَبّادٍ وفَعَّال، وفِعَال، وفُعَال، فهو ممدود، يكتب بالألف، مثل: الحذاء والشواء، والسقاء، والحواء، والفَعَال، مثل: عَطَاء ورَجَاء، والفِعَال، مثل: غِطاء، وخِضَاء، والفُعَال: مثل: الدعاء والرُعاء))[3]، وقد يحاول إيجاد مسوغ لمخالفة القياس، فمثلاً، ما قالهُ في قول الشاعر، يقول: ((وأما قول الشاعر: سيغنيني الذي أغناك عني – فلا فَقْرٌ يدوم ولا غِناءً))، فإنهُ إنما احتاج إليه في الشعر فمدهُ، وكذلك قولهُ، ((قد عَلِمْتْ أم أبي السِّعلاء – وعَلِمَت ذاك مع الجَراءِ، فمد جميع هذهِ الحروف، وهي مقصورة لضرورة الشعر، وكذلك قولهُ: " لا بُدَّ مِن صَنعَا وإنْ طالَ السَّفَرُ "، نقصها حين احتاج إلى ذلك لضرورة الشعر وهي ممدودة))[4].

---

(1) ينظر: القياس في النحو العربي، نشأته وتطورهُ: 48.

(2) المقصور والممدود، للفراء: 23، 24.

(3) المصدر نفسه: 31، 32.

(4) المصدر نفسه: 59-60.

2-ابن السكيت (ت: 244 هـ):

موقفهُ واضح من " القياس "، ففي بداية كتابه ((المقصور والممدود)) نجدهُ، قد أخذ بهذا الدليل، فمثلاً، يقول: ((إذا ثنيت المقصور الذي على ثلاثة أحرف، فالقياس فيه أن يثنى ما كان أصلهُ الواو بالواو، وما كان أصلهُ الياء بالياء، وذلك قولك في قفا وعصا: قفوانِ وعَصَوانِ، تقول في حرًى: رَحَيان، وحَصًى: حصيان؛ لأنهما من الياء))[1].

وعزاهُ في أماكن أخرى من كتابهِ فمثلاً في باب ((فَعْلَى))، يقول: ((كل ما يكون على مثال ((فَعْلَى))، فهو مقصور يكتب بالياء، مثل: القفزى من القفز، وناقة مَلْسى، تَمُرُ مراً سريعاً، وناقة لَجى تنعت بالخفة، وناقة وَكَرَى شديدة العَدوِ)).

ونراهُ في موضع آخر من كتابهِ، يقول في باب الأسماء المشتقة من الأفعال على ((فُعَال)) بالألف: ((اعلم أن ما كان من الأصوات اسماً موضوعاً، فأكثر ما جاء ممدوداً مضموماً، من ذلك الدُّعاء، والعُواء، والرُّغاء والثُّغاء، والمُكاء، وهو الصغير والضُّغاء، ضغاء الذئب، والزُقاء، زُقاء الديك))[2]، وهذا الاعتداد بالقياس مستمرٌ عند ابن السكيت حتى آخر باب من أبوابه.

3-نفطويه (ت: 323 هـ):

كان للقياس عنده نصيب، في كتابهِ المقصور والممدود، إذ قال: ((اعلم أن من المقصور ما يعرف قصرهُ بالتحديد والقياس والعلامات فمنهُ إن كان ماجمعتهُ على مثال ((فُعَالى وفَعَالى وفَعْلَى، ((فهو مقصور يكتب بالياء، نحو قولك: كَسَالى، وسَكَارى وسُكَارى، وأَسَارى، وأَسْرَى، وجَرْحَى، وقَتْلَى، وما كان من الأسماء واحداً على مثال: فُعَالى، فهو مقصور، نحو جُمَادى وحُبارَى، وكذلك ((تَفعَلُ)) إذا شددت العين، نحو: خُبازى وحُوّارى))[3]، ويذكر في موضع آخر من كتابهِ ما يثبت أنهُ يعتد بالقياس، إذ يقول: وكل مصدرٍ من فعل زاد على ثلاثة أحرف فهو ممدود، نحو: الانتهاء، والإيماء، والادعاء، والإعطاء))[4]، ونستمر مع ((نفطويه)) وموقفهُ من القياس، فهنا وصلت إلى الباب الأخير من كتابهِ نجدهُ يذكر فيه هذا القول: ((واعلم أن المقصور

---

(1) المقصور والممدود ، لابن السكيت:43.

(2) المصدر نفسه: 78.

(3) المقصور والممدود، لنفطويه: 32.

(4) المصدر نفسه: 36.

كلهُ إذا أضيف إلى مكنى كان على ضرب واحد في اللفظ والخط، نحو:هذا رضاك، وفعلت عن رضاكَ، وأحببتُ رضاكَ...))[1].

4-أبو الطيب الوشاء (ت: 325هـ):

هو يعتد بالقياس كثيراً بخاصة في كتابه ((الممدود والمقصور))، فنراهُ يقول فيه: ((اعلم أن من المقصور والممدودِ، ما يدرك بالقياسِ، ويعرف بالعلامات، ومنهُ ما لا يدرك إلا بالسماعِ، فما يدرك من الممدود بالقياس ويعرف بالعلاماتِ، فاعلم أن كل مصدر من فعلٍ زائد في أوله الألف فهو ممدود، نحو الإفعال، والافتعال، والانفعال، والاستفعال))[2]، ونراهُ يحدد المقصور الذي يدرك بالقياس والعلامات فمثلاً، يقول: ((وكل فعلٍ لحقتهُ الزيادة من ذوات الواو أم من ذوات الياء، فهو بالياء...، واعلم أن كل اسم على مثال فَعْلَى)) الذكرُ منهُ ((فَعْلَان))، فهو مقصور يكتب بالياء، نحو: نَشْوَانِ نَشْوَى، وسَكْرَان سَكْرَى... ونحوهُ))[3].

5-ابن ولّاد التميمي (ت: 332هـ):

من خلال التتبع لكتاب ابن ولّاد ((المقصور والممدود)) وجدتهُ يميل ميلاً كبيراً إلى المقيس، وهذا جلي وواضح، حتى في القسم الأول من كتابهِ ((المسموع)) نجدهُ يقيس، فهو قام بتقسيم كتابهِ إلى قسمين قسم المسموع، وقسم المقيس، فعندما يتحدث عن المسموع يحاول أن يصيغ قاعدة كلية يستخلصها ممّا يكتب، فنراهُ يجد المسوغ لمخالفة القياس، فمثلاً، يقول: الأسى: الحزن، مقصور يكتب بالياء؛ لأنك تقول: رَجُل أسْيَانُ، وقالوا: أَسْوان، فجائز أن يكتب بالألف على هذا القول))[4]، فالقول الثاني: أجاز لمن يكتب الأسا، وهو الحزن بالألف؛ لأن القياس فيه أن يكتب بالياء.

ومن يتابع قياس ابن ولّاد، يجده مُعَلَلاً مزوداً بالبيانِ والشرح؛ أي أن تعليلهُ مشروح ومفسر، فمثلاً، يقول في كلامهِ عن لفظة ((متى)): ((ومتى التي يستفهم بها عن الوقت تكتب بالياء، فمتى وصلتها بما الزائدة كتبتها بالألف لا غير، كقولك في المجازاة: متا ما تأتني آتك، لما صارت الألف من ((متى)) متوسطة؛ لاتصال (ما) بها كتبت على اللفظ؛ لأن التغيير ألزم

---

(1) المقصور والممدود، لنفطويه: 44، 45.

(2) الممدود والمقصور، للوشاء: 31.

(3) المصدر نفسه: 37، وينظر: نفسه، الصفحة: 38، 39.

(4) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 10.

لآخر الكلمة، ألا ترى أنك تكتب رَمَى وما أشبَهَه بالياء، فإذا وصلتهُ بمضمَر كتبتَ جميعهُ بالألف، نحو رَمَاكَ ورماهُ، وكذلك: رَمَى، تكتبها بالياء فإذا وصلتها بمضمرٍ كتبتها بالألف، فقلت: رحاك ورَحَاهُ ورحَانا، وكذلك جميع، ما يكتب بالياء من اسمٍ وفعلٍ))[1]. هذهِ الأمثلة هي جزء من المادة التي ذكرها ابن ولّاد في القسم المسموع، لكن القسم الثاني من كتابهِ هو ((قسم المقيس))، فقد تناول فيه عدة أبواب منها باب المقصور وما يتفرع عنهُ، وباب الممدود وما يتفرع عنهُ أيضاً[2]. ثم ذكر في هذا القسم أيضاً، باب تثنية المقصور والممدود، وباب الجمع للمقصور والممدود[3].

6-أبو علي القالي (ت: 356 هـ):

في كتابهِ ((المقصور والممدود))، كان للقياس نصيب كبير، فقد افتتحَ كتابه بباب سماهُ ((باب ما يعرف من القصور بالقياس))، ثم باب ((تثنية المقصور وتحتهُ جمع القصور)) سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير[4]، وكان القالي يكثر من الشرح والتفسير للمادة، حتى يقع على صحيحها في القياس وغيره، ومن ذلك ما قالهُ عن مادة "عشاً"، بعد ذكر أقوال العلماء فيها: ((وهذا صحيح في القياس، وأصله من عشًا العين، وقال أبو موسى هارون بن الحارث: يقال عشا الرجل يعشو عشوًا، وهو أن يستضيء بنظر ضعيف، أو نظره ضعيف في ظلمة))[5].

ونراهُ يأتي بالمسوغ لمخالفة القياس، وذلك بذكر الدليل الذي يجيز ذلك، فمثلاً يقول: في شرح وتفسير مادة النَّسى: ((والنَّسَى: عرق في الفخذ مقصور يكتب بالياء؛ لأن تثنيتهُ نَسَيانِ، وهذا جيد، وقد حكى أبو زيد في تثنيته نَسَوانِ، وهو نادر، فيجوز على هذا أن يكتب بالألف))[6]، ويعتمد على القياس كمبدأ للتنظير، مثلاً يقول ((وسمعتُ أبا بكر بن دريد يقول: الوأى: الصُلب الشديد، وهو عندي الصحيح؛ لأن الحمار إنما سمي وأي؛ لشدتهِ وصلابتهِ، وكذلك الوأى من الخيل، يقال: ناقة وَأةٌ على وزن وَعَاة، إذا كانت قوية شديدة، والذكر وأى على مثال وَعَى،

---

(1) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 116-117.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 135-150.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 150، 152، 153، 154، 155، 159، 160.

(4) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 13، 17، 20، 21.

(5) المصدر نفسه: 35.

(6) المصدر نفسه: 87.

وكتابتهُ بالياء))[1]، ويستمر القالي في نهجهِ، وقد استوقفني قولهُ: ((وكل ماكان عدد حروفه أربعة وفيها هاء التأنيث، وكان فَعيلة، أو فَعَالة، أو فِعَالة، أو فُعَالة أو فَعُولة، واللام منهُ همزة أو حرف علة، فالقياس فيهه أن يجمع على ((فعائل)) مثل: رَذايا، وهي المهازيل من الإبل التي قد سقطت من الهزال، واحدتها رذيّه))[2]، وما زلت مع موقف القالي من القياس حتى وصلت إلى ((باب ما يعرف من الممدود بالقياس))، كما بدأ كتابه بالمقصور، ثم باب تثنية الممدود))[3]، ونراهُ كثيراً يشيد في نهاية كل باب أنه يكثر ويطرد هذا الباب في كل لفظة على مثال أو وزن كذا، فمثلاً، يقول: ((وهذا الباب يكثر ويطرد؛ لأن كل ما كان آخرهُ حرف علة على مثال "فعَّال" فهو ممدود))[4]، وقد يذكر مجموعة أبواب ثم يعقب عليها بقولٍ واحدٍ، يشملها قياسياً، فمثلاً لذلك، يقول: ((وكل ما ذكرناه مِن هذه الابواب، التي هي للمصادر تطرد في القياس؛ لذلك لم نذكر منهُ إلا اليسيرة، قس جميعها على ما ذكرناهُ إن شاء الله))[5].

7-كمال الدين الأنباري النحوي(ت: 577 هـ):

في كتابه ((حلية العقود في الفروق بين المقصور والممدود)) أخذ بالقياس واعتد بهِ في النظر بمنهج كتابه، ففي بداية كتابه مثلاً، يقول ((والمقصور على ضربين، أحدهما ما يعرف قصرهُ بالقياس، والآخر: ما لا يعرف قصرهُ بالقياس))[6]، ثم يتكلم على القسمين في شرحٍ مفصل من خلال عرض مواد الكتاب، الشيء نفسه وجدتهُ مع الاسم الممدود يقول فيه: ((والممدود على ضربين، أحدهما: ما يعرف مدهُ بالقياس، والآخر: ما لا يعرف مدهُ بالقياس))[7]، ثم يبدأ بالحديث عن القسمين أيضاً بالتفصيل.

8-ابن مالك الطائي (ت: 672 هـ):

ابن مالك الطائي وجدت في كتاب ((تحفة المودود في المقصور والممدود)) بعض الإشارات البسيطة للقياس، فمثلاً، يقول: ((والضحاء هنا مصدر ضحى، إذا برز للشمس،

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 121، وينظر: نفسه: 421.
(2) المصدر نفسه: 153، 154.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 105، 108.
(4) المصدر نفسه: 412.
(5) المقصور والممدود، للقالي: 470.
(6) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 2.
(7) المصدر نفسه: 30.

وقصرهُ أقيس))[1]، وكذلك في كل مرة أجدهُ يردد عبارة ((وقصرهُ أقيس))، وقد وجدتهُ أيضاً يستخدم قياس النظير على النظير، لبيان نسبة كلمة ما في جمع أو تثنية أو غيرها، يقول: ((الوزى: القصير والوزاء: جمع وزأ: وهو الشديد الخلق، ونظيرهُ فَرأ وفراء، وجمل وجِمال، والبرا: الخلق، والبراء: جمع بريء مثل كريم وكِرام))[2].

(1) تحفة المودود في المقصور والممدود: 28، 39.

(2) المصدر نفسه: 18.

الفصل الثاني:

الدراسة الصرفية في كتب المقصور والممدود المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري.

مدخل الدراسة الصرفية عند علماء اللغة (توطئة)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاشتقاق.

المطلب الثاني: الميزان الصرفي.

المطلب الثالث: التذكير والتأنيث.

المبحث الثاني: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الجمع بنوعيه (الصحيح والمكسور)..

المطلب الثاني: الصفات.

المطلب الثالث: الإعلال .

المطلب الرابع: الإبدال.

مدخل: الدراسة الصرفية

توطئة:

حديثُ علم الصرف قديم في اللغة العربية، إذ يُعّد علم الصرف من أجل علوم العربية واخفها بالعناية، وكيف لا وهو يتعلق ببنى الألفاظ، ويجري منها مجرى المعيار والميزان، فهو يدرس بنية الكلمة ووزنها الذي هي عليه، وما يعتريها من زيادة وحذف وقلب واعتلال وغير ذلك، كما درس بكل بنية، ومن خلالها يتبين كون اللفظ اسماً أو فعلاً، ومن ثمَ نوع الاسم (مصدراً أو مشتقاً أو جمعاً) وغير ذلك [1]، وقد عني علماء العربية بمباحث الصرف، ودلالة الصيغ، وما تتعرض له من زيادات في تغيير المعنى كالخليل وسيبويه [2]، ثم توسع من جاء بعدهم بالعناية بالدلالة الصرفية كالمبرد[3]، وابن السراج[4]، وابن جني[5]، وغيرهم الكثير الكثير من العلماء القدامى، منهم أصحاب الكتب المطبوعة للمقصور والممدود، فقد درسوا مباحث كثيرة لعلم الصرف، من مصادر ومشتقات وجموع، وغيرها من المباحث التي سيجيئ ذكرها وتفصيلها إن شاء الله تعالى.

سار المحدثون من بعدهم على النهج نفسه الذي سار عليه القدامى، إلا إنهم عنوا أكثر بتلك الزيادات التي سمَّوها (مورفيمات أو وحدات صرفية)[6]، والتي عدت المصطلح الأساسي للتحليل الصرفي الحديث، من خلال المعاني التي تؤديها الإضافات أو اللواصق مع الصيغ الصرفية [7]، فهذه توطئة موجزة يسيرة عن الدراسة الصرفية، لكي لا أطيل في هذا الفصل؛ إذ سأتطرق لأهم القضايا الصرفية في كتب (المقصور والممدود) المطبوعة في هذا الفصل فتوزعت على ثلاثة مباحث، الأول منها وفيه: ((الاشتقاق : والميزان الصرفي، والتذكير والتأنيث جاء فيه الجمع بنوعيه: الجمع والصحيح وفيه (جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم) والجمع المكسر وفيه (جمع القلة، وجمع الكثرة) وكلها جاءت مجموعة من غير فصل بين الجمع الصحيح والجمع المكسر، ثم الصفات وفيها عدة صور، وكل ذلك يأتي بالتفصيل.

---

(1) ينظر: الشافية، لابن الحاجب: 6، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 449/3، والمنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين: 23، 25.

(2) ينظر: الكتاب: 14/4-37.

(3) المقتضب: 113/2، 114، 209.

(4) الأصول في النحو: 85/3-100.

(5) الخصائص: 152/2-159.

(6) ينظر: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دكتور محمود السعران: 16-19.

(7) ينظر: اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز: 41.

المبحث الأول

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاشتقاق.

المطلب الثاني: الميزان الصرفي.

المطلب الثالث: التذكير والتأنيث.

المطلب الأول: الاشتقاق.

تبدو أهمية الاشتقاق عند اللغويين جلية وواضحة، فلا يوجد فيها خلاف عندهم، وقد حددوا طبيعة عمله، فهو الحقل الذي يحمل أهمية بالغة من مجمل حقول الدراسات اللغوية، ولا خلاف أيضاً في كونه وسيلة من وسائل العربية في الاعتناء بألفاظها، واتساعها، والتمييز بين الأصيل والدخيل.

وهو (اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل، وهذا يحصل منهُ معنى الاشتقاق)[1]، وحده الشريف الجرجاني بأنهُ: (نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة [2])، وصرح ابن جني في الخصائص المنفعة المستفادة من الاشتقاق، فقال:((إن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها؛ فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنِس بها، وزال استيحاثهُ منها، فهل هذا الاعتماد في تثبيت اللغة على القياس، ومع هذا أنك لو سمعت ظَرُف ولم تسمه يَظرُف هل كنت تتوقف عن أن نقول يظرف راكباً له))[3].

وقال ابن فارس: ((اجمع أهل اللغة– إلا من شذ عنهم– أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض))[4]، وقد جعل العلماء القدامى من اللغويين الاشتقاق على قسمين: أصغر وأكبر [5]، ومنهم من جعله ثلاثة أقسام [6]، ومنهم من جعله أربعة أقسام [7]. وبعد هذا العرض الموجز عن (الاشتقاق)، أصل إلى كتب (المقصور والممدود) ؛ إذ إنَّ مؤلفي هذه الكتب لم يذكروا الاشتقاق، بحسب أنواعه، وإنما ذكروه بعامة، فأصل الخلاف في المشتقات قديم بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أن المصدر هو الأصل والفعل فرع عنه، في

---

(1) رسالة الحدود، للرماني: 69، وللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري: 219/2.

(2) التعريفات: 27.

(3) الخصائص: 369/1.

(4) الصاحبي: 35، والمزهر: 274/1.

(5) ينظر: الخصائص 133/2، إسفار الفصيح، للهروي 165/1، والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور: 39.

(6) ينظر: شرح المراح: 32، وجامع الدروس العربية: 208.

(7) ينظر: من ذخائر ابن مالك في اللغة: 315–317.

حين يرى الكوفيون خلاف ذلك، ولا أريد الخوض في هذا الأمر، فهو مثبوت في كتب اللغة لمن أراد زيادة وبياناً [1].

أما موقف أصحاب الكتب من مسألة الاشتقاق، فهو متنوع بتنوع مذاهبهم، فبعضهم بصريّ وبعضهم كوفيّ، ومنهم من يجمع بين المذهبين، أو يذهب إلى مذهب آخر، وهنا سأذكر أمثلة– الاشتقاق الواردة في كتب المقصور والممدود المطبوعة، على النحو الآتي:

أولاً: "الأُبَاء فُعَال من الإبَاء"، وهذه العبارة وردت عند أبي البركات الأنباري، فقال: ((والأُبَاء: فُعَال من الإبَاء، يقال: أصابه أُباء، إذا كان يأبى الطعام))[2]. ويذكر ابن السكيت قوله: ((وأخَذَهُ أُباء، إذا جُعِلَ يأبى الطعام))[3].

فالهمزة والباء والياء أصل يدل على الامتناع، فابن مالك أشار ما يؤيد كل ما سبق من كلام، فقال: ((الأُباء: مرض يكره لأجله الطعام والشراب، فلا يقبل أي شيء يعرض أو يقدم له))[4]. فمن كل هذا وجدت أنَّ مادة (أ ب ى) حملت دلالة الامتناع، والإعراض عن الشيء، وأن ما اشتق منها على وزن (فُعَال) بكسر الفاء أو ضمها، حمل الدلالة نفسها، وإن حصلت الزيادة في البناء عن لفظ (أبى).

ثانياً: بَرَدَيَا: هذه اللفظة وجدتها في كتاب القالي (المقصور والممدود)، إذ قال: ((وبَرَدَيًّا: مشتق من البرد وهو موضع))[5]. وقد أشار سيبويه أن "بَرَدَيَا" على وزن "فَعَلَيّاً"، وهذا الوزن هو اسم، وهذا الوزن لم يأت سوى اسم))[6].

وعند مراجعة اللفظة في كتب المعاجم اللغوية، وجدتُ أن قول القائل هو حكاية عن ابن سيدة [7]، فأكثر كتب اللغة أشارت إلى أنَّ "بَرَدَيا" هي مَوضع أو نَهْرٌ أو نَهْرُ دِمَشقٍ، وأن ما

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 190/1.
(2) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 56.
(3) إصلاح المنطق: 167، وينظر: تهذيب اللغة: 434/15.
(4) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس: 45/1، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام: 35/1.
(5) المقصور والممدود: 161.
(6) ينظر: الكتاب: 265/4، وينظر: الممتع في التصريف: 95.
(7) ينظر: المخصص: 7/5.

اشتق منه لفظ "بَرَدَيا" هو "البَرْد" يحمل دلالة: موضع، أو جبل أو ماء، فما ذكره القالي وافق أحد دلالات "البَرد" الثلاثة التي ذكرت. [1]

ثالثاً: "التواء مشتق من "التَّوِ": عثرت على هذه اللفظة عند القالي، فقال: ((والتِّواء: ضربٌ من الوسْم مشتق من التَّوِ والتَّوُّ الفرد والشيء الواحد))[2].

إن المتتبع لدلالة "التَوّ" في كتب المعاجم اللغوية، يرى إجماع أكثر العلماء على دلالة "الفرد"، فكيف ربط القالي بين "التواء" التي هي الوسم وما انبثقت منه وهو "التو" الذي حمل دلالة "الفرد"، فابن منظور وجدته قد بين ذلك، فقال: ((والتَّواء من سمات الإبل وسمٌ كهيئة الصلب طويل يأخذ الخدَّ كلهُ))[3] فالرابط الدلالي بين "الوسم" و"الفرد" هو أن كلاهما شيء واحد "الوسم شيء في الخد" والتَوّ: الفرد والشيء الواحد، فيمكن أن يكون هذا هو الربط، فالمشتق يُأخذ من دلالة المشتق منهُ، فأحياناً تصبح في الألفاظ زيادة في الدلالة إن كان هناك زيادة في حروف البناء، وقد يكون نقصٌ إن كان هناك نقص في البناء.

رابعاً: "الحُدُيَّا من التحدي"، هذه العبارة أيضاً وردت عند القالي، حكاها عن الخليل، فقال: ((هو الحُدَيَّا مثل الهُديَّا، وقال أبو بكر بن دريد: قولهم: انا حُدَّيا الناس؛ أي: اتعرض لهم وأتحداهم، وفي العين: والحُدَيَّا من التحدي، يقال: فلان يتحدى فلان؛ أي: يناريه ويُنازِعهُ الغلبة، وهذا القولان في المعنى واحد وهما أصح في الاشتقاق من القول الأول))[4].

وقد أشار صاحب التهذيب إلى أن "الحُدَيَّا" تصغير الحَدَو، وهو بالتصغير الاسم من التحدي، فيقال: حُدْيَاكَ بهذا الأمرك أُبْرزلي فيه وجارني، وهو على وزن "فُعْلَى" بضم الفاء [5].

فعلى القول الأول الذي ذكره القالي إنَّ "الحُدَيَّا" مثل "الهُدَيّا" فقط في الوزن لا غير، والذي ورد في كتب اللغة من أقوال يثبت ان قول القالي صحيح؛ لأن الاشتقاق هو ما دلَّ عليه.

---

(1) ينظر: معجم متن اللغة: 268/1.

(2) المقصور والممدود، للقالي: 443.

(3) ينظر: لسان العرب: 458/1.

(4) المقصور والممدود، للقالي: 262.

(5) ينظر: تهذيب اللغة: 122/5، وشمس العلوم ودواء كلام العرب: 3/ 1362.

خامساً: "الذَفْرَى واشتقاقه من الذَفَر، وردت هذه العبارة عند ابن مالك في تحفته، وتعني "المكان الذي يعرق أولاً، واشتقاقه من الذَفَر، وهي الرائحة الحادة طيبة كانت أو خبيثة))[1]، ويذكر الجوهري أن "الذَّفْرَ" هو الصُنان، فهذا رجل ذَفِرٌ ؛ أي لهُ صُنَانٌ وخُبثُ ريحٍ[2]، وما دام "الذَفْرَى" من قفا البعير الموضع الذي يَعْرَقُ من البعير، فيترتب عليه خروج رائحة كريهة من العرق، فثبت أن الاشتقاق فيها صحيح، فالمشتق والمشتق منه الدلالة نفسها.

سادساً: ذُكاءٌ:... "اشتق من ذَكْو النار"، وفيها يقول القالي: ((وذُكاءُ: الشمسُ، يقال: قد أضنت ذُكاءُ وانتشر الرُعاء، وإنما اشتق من ذُكْو النار))[3].

وزن (ذُكَاء) هو (فُعَال) ودلالة هذا الوزن هي لزيادة المبالغة ألا ترى أن هناك فرقاً بين قولك "طُوَال وعُرَاض" أشد مبالغة من "طويل وعريض"[4]، وأشار صاحب كتاب الزاهر إلى أن (أصل الذكاء في اللغة تمام الشيء وكماله، ومن ذلك "الذكاء" في السن والفهم تمامها، ورجل ذكر، أ تام الفهم سريع القبول، وذكيتِ النار، أتممت وقودها)[5]، وفي معجم الفروق ذكر العسكري أن "الذكاء" هو تمام الفطنة، وهو مأخوذ من ذكت النار، إذا تم اشتعالها، حتى سميت الشمس "ذُكاء" لتمام نورها [6]. فالفرق بين "ذَكَاء" بفتح الذال، وبين "ذُكاء" بضم الذال، فالأول يعني "الفطنة"، والثاني يعني "تمام الفطنة" فحصلت الزيادة في المعنى.

سابعاً: الرَهطَاء: مشتق من الرَهَط وبه صرح القالي، فقال: ((والمرهِّط ان يُقَصِّع جحره بعض التقصيع ولا يُقَصِّع كالذي ينبغي يَدَعُ في فم جُحره خصاصةً؛ أي: خرقاً، يقال: قد رَهَّطَ، وحينئذ يُسمَى الرَاهِطاء وهو مشتق من الرَّهط وهو الشق))[7]. وقد حدد الأزهري أيضاً أصل هذه اللفظة هو" الرَّهطُ، وفي هذا "الرَّهط" فرجٌ يصل بها الضوء إلى اليربوع [8]. فهنا – حدد الأزهري

---

(1) تحفة المودود في المقصور والممدود: 24، وينظر: المقصور والممدود، للقالي: 197.
(2) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 2/ 663، وينظر: تهذيب اللغة: 14/ 305.
(3) المقصور والممدود، للقالي: 475.
(4) ينظر: المنصف، لابن جني: 241.
(5) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: 400.
(6) ينظر: معجم الفروق اللغوية: 242.
(7) المقصور والممدود: 401.
(8) ينظر: تهذيب اللغة: 102/6.

سبب التسمية لـ(الرهطاء)، وكيف أنها اشتقت من "الرَّهَطِ"، ومن علماء اللغة من أنكر اشتقاق "الراهطاء" من "الرَّهْطِ" [1].

ثامناً: كَأْدَاء: وجدت هذه اللفظة عند القالي، وفيها يقول: ((والكَأْداء: العظبة الشاقة المَصْعَد، مثل الكؤود، وكأداء فعلاء من الكؤود))[2].

وذهب الخليل إلى أنَّ "كأد: عقبة كأداء؛ أي: ذات مشقة، وهي أيضاً: كؤود، وتَكَاءَدَتْنَا هذه الأمور؛ إذا شقت علينا"[3]، أما ابن دريد، فقد أشار إلى دلالة هذه اللفظة، واعطاها صعوبة الامر[4]، فمن خلال ما سبق يبين أن دلالة "كَأْداء" عند الخليل أو عند ابن دريد وقفت في كل حالاتها على معنى الصعوبة والمشقة؛ لأن الأصل الثلاثي لها وهو (ك ء د) حامل لهذه الدلالة، وقد حكى عن ابن الاعرابي أنَّ "الكَأداء" الشدة والحِذارُ والهَوْلُ واللَيْلُ المظلم[5].

تاسعاً: ما جاء في كتاب ابن السكيت عن لفظة "مِرَاء"، يقول: ((والمِراء هو الاسم من ماريتُ))[6]، وقد تحدث ابن السراج عن هذه اللفظة، فقال: (المِراء مصدر مَارَيْتُه مُمَاراة ومِرَاء؛ أي: جادلتهُ، ويقال: مَارَيْتُهُ أيضاً؛ إذا طَعَنْتَ في قولهِ تزييفاً للقول، وتصغيراً للقائل، ولا يكون المِرَاء اعتراضاً بِخلاف الجدال)[7].

أما ابن فارس، فقد صرح بالأصل اللغوي لمادة (م ر والحرف المعتل) الواو أو الياء: فيها أصلان يدل أحدهما على مسح الشيء، والآخر بما صلابة في الشيء، والمِراء: مما يتمارى فيه الرجلان؛ لأنه كلام فيه بعض الشدة، فهو يُمَاريه مِرَاءً ومُمَارَاةٍ، وهو من المُرْو، جمع مَرْوَة وهي حجارة تبرق[8]. ويرى ابن سيدة أن المِراء من المُمَاراة والجَدَل، وأن همزته منقلبة عن ياء؛ لأن كل واحدٍ منهما يَمْري ما عِند صاحبهِ؛ أي: يستخرجه [9].

---

(1) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: 133/1.
(2) المقصور والممدود، للقالي: 374-375.
(3) العين: 397/5.
(4) ينظر: جمهرة اللغة.
(5) لسان العرب: 3802/5.
(6) المقصور والممدود: 82-83.
(7) الأصول في النحو: 251/2.
(8) ينظر: مقاييس اللغة: 314/5.
(9) ينظر: المخصص: 26/5.

عاشراً: مِنَى: من الأمثلة التي وقف عليها ابن ولّاد في كتابه، فقال: ((مِنَى مَكَّة مقصور يكتب بالياء، وهو مشتق من مَنَيْتُ الدَمَ، إذا صَبَبَتَهُ))[1].

وفي معاجم اللغة وجدت ما يؤيد اشتقاق هذه اللفظة، وإن لم يصرحوا في كتبهم عن ذلك بصورة مباشرة، فهذا صاحب إيضاح شواهد الإيضاح، يقول: (("مِنى" معروف سمي بما يُمنى فيه من الدمِ، أي: يُقَدر، يقال: أمَنى الله الشيء مَنياً قدرهُ، وأمنى الحاج، نزلوا بمِنَى))[2]، ويرى صاحب التصحيح أنَّ معنى (مِنَى) سال، وأمْنَى أَسَالَ، ومنها سميت (مِنَى) التي بعرفات؛ لأن الدماء تمنى فيها؛ أي: سَال، إذا ذبحت بها النُسك [3]. في حين أن ابن منظور ذهب في هذه اللفظة من مَنَىَ الله عليه الموت؛ أي: قدره؛ لأن الهدي ينحر هناك [4]. فالملاحظ أن قول ابن ولّاد في الاشتقاق مطابق لكلام صاحب الإيضاح من حيث إنّ الدم هناك مقدر، أما ابن درتسويه فقد طابقه تماماً من حيث المعنى، فعند ابن ولّاد صُبَّ الدم، وعند ابن درستويه سَال الدم؛ وكلاهما يعطي معنى نزول الدم.

الحادي عشر: "الهَبَصَى واشتقاقه من الهُبْصِ" وهنا قول ابن دريد يرويه القالي بقوله: ((وقال أبو بكر بن دريد: مرَّ يعدو الهَبَصَى، وهو ضربٌ من عدو الذئب، قال: واشتقاقه من الهَبْصِ وهو النشاط))[5]، وحكى الأزهري عن الليث قولهُ: "الهَبْص من النشاط والعجلة"، ويقال للكلب: قد هَبَص هَبْصاً، إذا حرص على الصَيْد أو الشيء بأكله فتراه قلقاً لذلك، وكذلك الإنسان الهَبِصُ))[6].

فاشتقاق "الهَبَصَى" وهو العدو السريع، صحيح من "الهَبْص"؛ لأن أصل مادته المشتق منها (ه ب ص) في كتب اللغة تدل على معنى النشاط أو العجلة والمشي السريع.

---

(1) المقصور والممدود: 118.
(2) إيضاح شواهد الإيضاح: 203/1.
(3) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: 163.
(4) ينظر: لسان العرب: 4283/2.
(5) المقصور والممدود، للقالي: 140.
(6) تهذيب اللغة: 71/6.

المطلب الثاني: الميزان الصرفي.

الميزان في اللغة: " يقال للآلة التي تُوزن بها الأشياء: ميزان، وجمعهُ: الموازين، وقال بعضهم: الميزانُ العَدلُ، وبعضهم قال الكتاب الذي فيه اعمال الخَلق"[1].

فالميزان الصرفي: ((هو لفظ وصفهُ العلماء لمعرفة أصول حروف الكلمة وترتيبها وبيان ما يطرأ عليها من تغيير سواء أكان بالزيادة أم بالنقصِ أو اختلاف حركاتها وسكناتها، وجعلوه مكوناً من ثلاثة أحرف أصول هي (ف ع ل) وكل منها يقابل الحرف الأصلي في الكلمة الموزونة))[2].

ولا أريد الاطالة في هذه التوطئة إلا أن القول في هذا الجانب هو عُظم الإنجاز اللغوي الذي تحقق من خلال الميزان الصرفي؛ لأنه جرد اللفظ العربي الذي ليس بإعراب ولا بناء تجريدًا خالصاً. وقد حقق هذا التجريد الاختصار التعليمي والضبط العلمي لسبب أنَّه بني على منهج رصين إلا وهو الاستقراء، وقد وردت ألفاظ عديدة في كتب المقصور والممدود مقرونة بذكر ميزانها؛ مما استدعى الوقوف عليها، وبخاصة أنَّ بعض أصحاب الكتب المطبوعة، قد صرح بذلك فذكر عبارة "على وزن" أو "وزنها"، وبعضهم الآخر صرح بعبارات أخرى غير ألفاظ الوزن، واكتفى بعبارة "على مثل" أو "على مثال" أو "نظير ذلك"، وهنا سأذكر الأمثلة التي وقف عليها أصحاب الكتب المطبوعة، والتي تخص هذه القضية من خلال الشكل بالنظير المعلوم:-

1- ما ورد في وزن لفظة (آءٌ)، قال ابن ولّاد نقلا عن أبي العباس: ((آءٌ في الأصل وزنهُ "فَعْلٌ" بوزن حبل وليس بممدود على أصل البناء، ولكنا ذكرناهُ؛ لأنه ممدود اللفظ ولذكر العلماء لهُ في هذا الباب))[3]. ذهب ابن الأثير إلى أنَّ ((الآءة بوَزن العَاهَة، وتجمع على "آءٍ" بوزن عاهٍ، وهو شجر معروف، وأصل ألفها التي بين الهمزتين واوٌ))[4].

---

(1) تهذيب اللغة: 13/ 176.

(2) اسفار الفصيح: 1/ 188.

(3) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 14.

(4) النهاية في غريب الحديث والاثر: 1/ 83.

وأيضاً ما ورد في وزن كلمة "لُغيزى، يقول ابن ولّاد ((لُغّيزى" مشدد الغين "فُعَّيلى"، وهو موضع من حجرة لليربوع، ويقال لكل كلام ليس بمستقيم واضح: لُغّيزى))[1]. وذهب ابن سيده إلى أن "لُغَّيْزَى" هو اسم على وزن "فُعَّيلَى" ، وكذلك بُقَّيْرَى وخُلَّيْطَى [2].

وما قالهُ ابن ولّاد أيضاً في وزن كلمة (مَرْدَاء): ((والمَرْداء: ممدود بوزن حمراء موضع، وجمعهُ: مِرَادٌ[3]))، فهذا الاسم على وزن "فَعْلاء"،وهذا الوزن مشهور يأتي منهُ الاسم والصفة[4].

وقد يستخدم ابن ولّاد الميزان الصرفي في إثبات أصول الكلمة الثلاثية، ومن ذلك ما ورد في كلمة (جاء)، فقال: ((وليست الألف في جاء بمزيدة للمد، وأنما هي ألف مبدلة من حرف من أصل الكلمة، والأصل جيأ فلان مهموز، ولا فرق بينهما وبين "باع"، وهي مع ذلك في الأصل بوزن "غَزَا"؛ لأن "غَزَا" فعل و "جاء" فعل، ثم اعتلت العين فصارت ألفا، ولسنا نقول: إن الممدود يكون بوزن المقصور كما كان "جاء" بوزن "غزا" [5].

وقد يستخدم ابن ولّاد الميزان في قياس الاسم الممدود بالاسم الصحيح من غير قصر، يقول: ((كل مصدر بني من فعل زائد على الثلاثة نحو "الإعطاء" ؛ لأنه بوزن "الإخراج"، وتقول": أعطيت، كما تقول: أَخْرَجتُ، و"الاستسقاء" بوزن "الاستخراج"، وتقول: استسقيت، كما تقول: استخرجت))[6].

2- ما ورد عند الفراء، ومن الأمثلة التي ذكرها، قوله: ((والثأى على تقدير الثعى في الوزن: الامر العظيم الشديد يقع بين القوم يكتب بالياء))[7].

وعند الوشاء الذي استخدم قياس المصادر الممدودة على وزن الأسماء الصحيحة من غير قصر، فقال: ((فالإفعال "نحو: الإلقاء" مصدر "القى" ، والإعطاء" مصدر "أعطى" ، وهكذا في كل ما ورد على وزن الانفعال والافتعال والاستفعال))[8].

---

(1) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 112.
(2) ينظر: المخصص: 4/ 419.
(3) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 114.
(4) ينظر: المخصص: 5/ 33،38.
(5) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 137.
(6) المصدر نفسه: 146.
(7) المقصور والممدود، للفراء: 80.
(8) الممدود والمقصور، للوشاء: 31.

وابن ولّاد أيضاً، يقول في لفظة "أَرْطَى":((فأما "أرطى" فزعم قوم انَّ وزنها على وزن "أفعل"، وزعم قوم أنها على وزن "فَعْلَى"، واحتجوا بقول العرب: أديم مأروط إذا ربع بالأرطى))[1]. فقد ذهب ابن عصفور إلى إعطاء الدليل الذي يثبت أنَّ "أرطى" على وزن "فَعلى" وليس "أفعل"، فقال: أي: مدبوغ بالأرطى، فإثبات الهمزة في "مأروط" ، وحذف الألف دليل على أصالة الهمزة وزيادة الألف))[2].

وعند القالي، وجدته يتحدث على وزن لفظة "وآة" و "وآى" ، يقول: ((ناقة "وآة" على وزن "وعاة" إذا كانت قوية شديدة، والذكر "وَآى" مثل "وَعَى" وكتابه بالياء))[3].

فنلحظ أن قياس القالي في ذلك قياس بُنيَةِ ببُنْيَة فـ "وَآة" تدل على المفرد، لكن "وعاة" تدل على الجمع، والحال مختلف تماماً في " وآى" فهو لم يقل على وزن، وإنما قال على مثال "وعى"، فألف "وآى" منقلبة عن ياء وليست عن واو، كما هو الحال مع "وعى" ، ففيها الألف منقلبة عن ياء فليس في الكلام وَعَوْتُ [4]. ومع القالي أيضاً؛ إذ يقول في وزن لفظة "السَنَاء":((والسَّنَاء: من المجد والشرف ممدود، يُقال منهُ سَنَى يسنى سَناء على وزن بَقَى يَبْقَى بقاءً))[5].

ومما جاء أيضاً عند ابن ولّاد والقالي في وزن لفظة "صَدَاء" ، يقول ابن ولّاد: ((وصَدَاء بِئْرٌ عَذِبَةٌ على وزن حمراء وصفراء عن المبرد))[6]، وهو ما صرح به القالي، فقال: ((وكان أبو العباس محمد بن يزيد النحوي، يقول: صداء على وزن حمراء))[7]، يكاد يُجمع أهل اللغة في وزن "صَداء" على وزن "حَمْراء"؛ أي: هي على وزن "فعلاء" [8].

3- مما ورد في وزن لفظة "القضاء"، يقول: ((القَضَاء على مثال "الذهاب" فالألف التي بعد الضاء بمنزلة الألف التي بعد الهاء والهمزة التي بعد الألف بمنزلة الباء))[9]، "فالقَضَّاء" على وزن "قَعَّال" وهي من "قَضَى"، إذا أحكم وفرَغَ))[10].

---

(1) المقصور والممدود: 11.

(2) الممتع الكبير في التصريف: 158.

(3) المقصور والممدود، للقالي: 24.

(4) ينظر: المخصص، لابن سيده: 4/ 470.

(5) المقصور والممدود، للقالي: 351.

(6) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 74.

(7) المقصور والممدود، للقالي: 387.

(8) ينظر: تهذيب اللغة: 12/ 154، وتاج العروس: 1/ 310.

(9) المقصور والممدود، للقالي: 15.

(10) ينظر: تهذيب اللغة: 8/ 207، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 8/ 464.

وفي هذا أيضاً يقول القالي في وزن لفظة "آدَاوَى": ((آدَواى جمع إداوة، وهي فِعَالة وفعَائل، مثل رسالة ورسائل؛ وذلك أنك لما جمعتها همزت الألف التي كانت في الواحد كما فعلت ذلك برسائل، وقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، فصارت "آدائى" على مثال "أداعى" ثم فتحت الهمزة لتَخفّ))[1].

وأختم الحديث عن هذه القضية بوزن لفظة "قضياء" وفيها يقول القالي: ((وقَضْيَاء "على مثال" فعلال اسم من قضيب، قال الكسائي: إذا فتحت القاف فهو اسم، واذا كسرتها فهو مصدر، وهو مثال آخر))[2].

وقد فصّل ابن سيده القول في لفظة "قَضياء"، وكيف أصبحت بهذه الصورة، فقال: ((وقَضْياءُ: اسم من قضيّت، وأصله: قَضَضْتُ فابدلوا احد الضادين ياء، وابقوا الضاد الأولى ساكنة، فلما بنوا منه "فَعْلال" صار "قَضايا"، فابدلوا من الياء الأخيرة همزة لما وقفت طرفاً بعد ألفٍ ساكنة فصارت "قَضْيَاء"[3].

المطلب الثالث: التذكير والتأنيث

لم يكن هناك لفظ مذكر أو مؤنث قبل تأنيث الأشياء وخَلقَتها، فلما طرأ التأنيث لحكم الخليقة وجد المذكر والمؤنث للتفريق. فالأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع عليه، قال سيبويه: ((لأن الأشياء كُلّها أصلها التذكير ثم تختص بعده، فكل مؤنث شيءٌ والشيء يذكَّر، فالتذكير أول وهو أشد تمكناً، كما أن النكرة هي اشد تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء انما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل، وهو اشد تمكناً عندهم))[4].

فأصل الكلام بلا علامة للتأنيث أو للتذكير؛ وذلك لانتفاء الحاجة إليه قبل إطراء التأنيث، كما ذكرناه أعلاه، لكن لما صار التأنيث واقعاً عَمِدنا إلى الكلام، فاحتاج المؤنث إلى علامة؛ إذ إنَّ الفروع هي التي تحتاج إلى علامات بخلاف الأصول التي لا يتصور احتياجها إلى هذه

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 152.

(2) المصدر نفسه: 410.

(3) المخصص: 50/5.

(4) الكتاب: 541/3.

العلامات[1]، فيكفي في هذا الكلام أن نبرهن أصالة المذكر، فكلمة "الشيء" بحد ذاتها مذكر، وهي تستعمل للمذكر والمؤنث [2].

فعندما احتاج المؤنث إلى شيء كانت فيه علامة زائدة وكان مؤنثاً، وما خلا منها كان مذكراً، فالتذكير عند النحاة: ((أن لا يلحق الفعل وما أشبهه علامة التأنيث))[3]، ويقال: إن التأنيث أثقل من التذكير؛ لأنَّ التأنيث يُثقِّل الاسم؛ وذلك أنه مضارع للفعل، وصار كذلك؛ أي: مضارعاً للفعل؛ لأن الفعل بعد الاسم [4].

فاللفظ مجازي التأنيث، وهو من ابتداع الناس؛ لأنه من طبيعة البشر أنسنة الموجودات ليأنس بها ويحتويها غفلة، فالشمس مؤنثة، والقمر مذكر، وكلاهما كوكب، قال تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ(الأنعام:78). وقد وردت ألفاظ المذكر والمؤنث في بعض كتب المقصور والممدود، فمنهم من صرح بذلك بكلمات تكاد تختلف من مؤلف إلى آخر، فبعضهم ذكر أنها "مذكر" أو أنها "مؤنثة" أو "والمذكر" أو "والأنثى" أو "أُنثى" لهذا فسأتكلم على هذا الجانب بشيء من التفصيل من خلال كتب المقصور والممدود المطبوعة.

الصورة الأولى: الألفاظ المقصورة والممدودة التي جاء لفظها "مذكر":

1- **الآبى:** ذكرها ابن مالك، فقال: ((والآبى من المعز مذكر الأبواء، وهو مقصور وكتابته بالياء)) [5]. أما ابن قتيبة فذكر هذه اللفظة في باب الامراض وعيوبها، فقال: ((أخذها الآبى مقصور، وهو أن تشرب أبوال الاروى فيصيبها منه داء، فقال: عنز أبواء، وَتيسٌ آبي))[6]، وعند الرجوع إلى المعنى المحوري لمادة (أ ب ي) نجد أن الامتناع هو الدلالة العامة له، فشرب الماعز للبول جعلها تمرض، ثم جعلها تأبي وتمتنع عن الشرب[7].

---

(1) ينظر: الحمل على المعنى: 108.

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب: 25/1.

(3) التوقيف على مهامات التعاريف: 168.

(4) ينظر: المذكر والمؤنث: 114/1.

(5) تحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 14.

(6) الجراثيم: 268/2.

(7) ينظر: المعنى الاشتقاقي المؤصل: 57/1.

2- **الجَمَزَى:**.. وهذه ذكرها القالي، فقال: ((والجَمَزَى: عَدْوٌ فيه نَزوٌ، وهو على وزن "فَعَلَى" وهو وزن في المؤنث، لكن ورد في بيت للمذكر))[1]. وأثار الحميري أن "الجَمَزَى" العدو للحمار والناقة السريعة [2]، فهذا يعني أن "الجَمَزَى" يكون للمذكر والمؤنث، وليس للمؤنث فحسب.

3- **الدَّبا:**... وهذه اللفظة وردت عند القالي، قال فيها: ((والدَّبا: مذكرٌ جمع دباة، وهي الصغار من الجراد، ويكتب بالألف؛ لأنه يقال: دَبَا يَدْبُو))[3]. فهنا ذكر القالي كلمة "الدَّباة" على لفظ الجمع، وقد حملت دلالة المذكر، ومعناها في كتب المعاجم اللغوية "الجراد" ، فاللفظ والمعنى متطابق، كما أن مفردها "الدّباة" ، يعني "الجرادة"، فهنا أيضاً تطابق اللفظ المفرد والمعنى، فكلتا اللفظتين في المفرد والجمع متطابقة لفظاً ومعنى [4].

4- **الشَاءُ:**..وقد وردت أيضاً عند القالي، فقال: ((الشَّاءُ مذكر عند أكثر العرب، وقد يؤنثه قوم على مذهب الغنم، وأنه جماعة))[5].

قول القالي هذا مبني على ما ورد في كتب اللغة في تذكير وتأنيث هذه الكلمة، فهذا أبو بكر الأنباري يقول: ((والشاء مذكر عندهم، أكثر العرب يقولون: هو الشاء، الهمزة بدل من الهاء وربما أنشؤوه على معنى الغنم، وأنه جماعة))[6]، وقد أشار ابن درستويه إلى أن ابدال الهمزة من الهاء قد غير معنى التأنيث إلى التذكير، ولو كانت بالهاء لقيل في الجمع "شياه"، وهذه اللفظة حملت دلالة المؤنث [7].

5- الكلاَّء: من الأمثلة التي ذكرها القالي، فقال: ((والكَلاء، مُذَكَّرةٌ محبس السفن، وهو مُكَلأً السفن ايضاً، والجمع مكَلاَّن ولا أعلم أحداً يؤنثهُ))[8]. فقد أشار سيبويه إلى أنَّ "الكَلاء" على وزن "فَعَال" ، وهو اسم ليس صفة، مثل: "جَبار وقَذاف"[9]، فيما أوضح الجوهري دلالة هذه اللفظة فقال: ((الكَلاّء" مشدد ممدود، وهو موضع بالبصرة؛ لأنهم يكلئون هناك؛ أي: يحبسونها،

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 143.
(2) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 1168/2.
(3) المقصور والممدود، للقالي: 93.
(4) ينظر: جمهرة اللغة: 1019/3، ومعجم ديوان الأدب: 19/4، والصحاح تاج اللغة: 2333/6.
(5) المقصور والممدود، للقالي: 313.
(6) المذكر والمؤنث: 2/ 132.
(7) تصحيح الفصيح وشرحه: 433.
(8) المقصور والممدود، للقالي: 412.
(9) ينظر: الكتاب: 4/ 257.

يؤنث ويُذكر، والمعنى أن الموضع يدفع الريح عن السفن ويحفظها، وهو على هذا مذكر مصروف))[1].

الصورة الثانية: وفيها الألفاظ المقصورة والممدودة التي جاء لفظها مؤنث

1- **الحَمَاء:** وردت هذه اللفظة عند ابن مالك، فقال: ((والحَمَاء: أُنثى الأَحم، وهو الأسود من كل شيء، والمراد به ههنا فرس))[2]. عند مراجعة هذه اللفظة في كتب المعاجم اللغوية، وجدت فيها اجماع الكل "أنَّ" "الحَمَاء"، انثى، "الأَحم" هو الأسود من كل شيء،"الحَمَاء". تعني السوداء لأن مذكرها الأسود [3]، لذلك قال عنه ابن مالك أعلاه الفرس.

2- سَلْمَى: يقول القالي: ((وسَلْمَى: احدُ جَبَلى طيء مؤنثة، وسَلْمَى اسم مؤنث))[4]. جاء في الخصائص أنَّ "أسْلَم وسَلْمَى" أسماء علم، وهما ليس مثل "أَكْثَر وكُبْرَى" فهما صفة"[5]. وأشار ابن فارس إلى أن "سَلْمَى" امرأة، "وسَلْمَى" جَبَل [6]، فمن خلال ما سبق نجد أن لفظ "سَلْمَى" يشير إلى اسم مؤنث أو اسم امراة، فهو مؤنث "سَلَم"، وهذا الذي ذكرهُ القالي مشيراً إلى كونهِ اسماً وليس صفة.

3- السُوآى: وردت هذه اللفظة عند ابن مالك، فقال: ((السُوآى: العاقبة السيئة، وهي في الأصل أُنثى الأسوأ))[7]. والمتتبع لدلالة مادة "السوأى" في كتب المعاجم اللغوية، يجد أنها تدل على معنى "القبح"، فهذا ابن فارس يقول: ((فأما السين والواو والهمزة، فليست من ذلك، انما هي من باب "القبح"، تقول: رَجُلٌ أَسْوَأُ؛ أي: قبيحٌ وامرأة سَوَاءُ؛ أي: قبيحة، لذلك سميت السيئةُ سَيِّئَةً، وسُميَّت النارُ "سُوأى"؛ لِقُبحِ منظَرِها))[8]، فعلى ذلك فإن وزن هذه الكلمة هو "فُعْلَى من "أَفْعَل"،

---

(1) الصحاح تاج اللغة: 1/ 69.

(2) تحفة المودود في المقصور والممدود: 29.

(3) ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: 275، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 3/ 1292.

(4) المقصور والممدود: 135.

(5) الخصائص: 1/ 324.

(6) ينظر: مقاييس اللغة: 3/ 91، والصحاح تاج اللغة: 5/ 1950.

(7) تحفة المودود في المقصور والممدود: 28.

(8) مقاييس اللغة: 3/ 113.

فهنا هي اسم تفضيل من "الأَسْوَأ" الذي هو "أَفْعَل"[1]، فالسُوْأى" مثل "الحُسْنَى" التي هي اسم تفضيل من "أَحْسَن"[2].

4- الضُحَى: ذكرها الفراء وابن السكيت، فقال الفراء: ((وأما "الضُحَى" فانها تقصر، فإذا فتح أولها، قيل: ارتفاع الضَّحاء فيمد ويُذَكَرُ))[3]، أما ابن السكيت، فقال فيها: ((الضُحَى: فهو أُنثى مقصور تكتب بالياء، فإذا فتحوا مدوا، فقالوا: الضحاء للابل بمنزلة الغذاء للإنسان"[4]، ويكاد " يجمع علماء اللغة على أن الضَحَى" الاسم المقصور يكون مؤنثاً، والاسم الممدود "الضَحَاء" يكون مذكراً، ففي "الضَحَى" معنى التأنيث؛ لأن فيها شروق الشمس، وفي "الضحاء" معنى التذكير؛ لأن انبساط النهار فيه [5].

5- مَلْأَى:- من الأمثلة التي وقف عليها ابن مالك، فقال: "والمِلاَء هنا جمع مَلأَى مُؤنث مَلآن، كَغَضْبَى وغِضَاب [6]؛ " يقول ابن السكيت في دلالة هذه اللفظة: ((إمتلأ الإناء يمتلئ امتلاء، ومَلَأْتهُ فأنا أَملؤه ملأً، وهو حُبٌّ ملآن، وجرةٌ مَلأَى على وزن "عَطْشَى"))[7].

إن وزن هذه اللفظة هو "فَعْلَى" مؤنث "فعلان"، وهذا الوزن يدل على الخلو والامتلاء، فإذا لاحظنا من خلال عرض ابن السكيت، ومن ثم ابن مالك، وجدنا أن قولهم "ملأن" للمذكر، فقيل: "حُبٌّ مَلآنٌ" ، والحُبُّ: إناء معروف من الفخار يجعل في الماء وهو مذكر، وقولهم: "مَلْأَى" للمؤنث فقيل: "جرةُ مَلْأى"، والجرة هي إناء آخر للماء وهي مؤنث [8].

6- الوُلَيَا:- وهنا أيضاً نجد ابن مالك قد انفرد بذكرها، فقال: ((والوُليا مؤنث الأَولى بمعنى الاحق))[9].

عند الرجوع لقول ابن مالك بأنّ "الوُليا" مؤنث "الأَولى" مبني على أساس لغوي هو أن

---

(1) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 1/ 298.
(2) ينظر: الكليات: 503.
(3) المقصور والممدود، للفراء:
(4) المقصور والممدود، لابن السكيت: 101.
(5) ينظر: غريب الحديث، للقاسم بن سلام: 4/ 292، وجمهرة اللغة: 2/ 1050، وتهذيب اللغة: 5/ 98.
(6) تحفة المودود في المقصور والممدود: 25.
(7) الألفاظ، لابن السكيت: 388.
(8) ينظر: جمهرة اللغة: 2/ 1084، وتهذيب اللعة: 15/ 289، والصحاح تاج اللغة: 1/ 73.
(9) تحفة المودود في المقصور والممدود: 35.

المادة المشتقة منها وهي: ((الواو واللام والياء)) تدل على معنى القرب [1]، ونحن في حياتنا اليومية نستعمل دائماً عبارة ((الأقربون أَوْلَى بالمعروف))، أي: اَحَقُّ من غيرهم، وأجدر في الاستحقاق.

الصورة الثالثة/ الألفاظ المقصورة والممدودة تذكر وتؤنث في الوقت نفسه ،

وأمثلة ذلك:

1- حراء: عثرت على هذه اللفظة بتذكيرها وتأنيثها عند القالي، فقال:((حراء: يذكر ويؤنث، والتذكيرُ أعرف الوجهين))[2]، ولكن قبل القالي ذكرها الفراء في ((المقصور والممدود)) من غير ذكر للتذكير والتأنيث واكتفى بالقول: ((وحِرَاء: جَبل يُجرى ولا يُجرَى))[3].

إن قول الفراء في "حِرَاء" يُجرى ولا يُجرَى" مبني على كلام ورد في كتاب سيبويه الذي قال: ((واما قولهم: قِبَاء وحِرَاء، فقد اختلف العرب فيهما، فمنهم من يذكر ويصرف، وذلك أنهم جعلوها اسمين لمكانين، كما جعلوا واسطاً بلداً أو مكاناً، ومنهم من أنث ولم يصرف وجعلها إسمين لبقعتين من الارضِ"[4]. ويقول في موضع آخر، وهو ما يمكن أن يكون القالي قد بنى قوله عليه" انما وقعا " قِبَاء وحِرَاء" علماً على المؤنث والمذكر مشتقين وغير مشتقين في الكلام))[5].

2- غَوْغَاء: من الألفاظ التي ذكرها القالي، وانفرد بها من دون غيره من أصحاب الكتب المطبوعة، فقال: ((الغَوْغَاء: يُذَكر ويؤنث، فمن ذَكَّر قال غوغاء بمنزلة: رِضْرَاض فصرف، ومن أَنَّث قال: هذهِ غَوغاءُ، كقولك: عَوْرَاء))، فالمتتبع لقول القالي هذا يجد أنهُ وارد في أكثر كتب اللغة، فهذا سيبويه يقول: ((من العرب من يجعلها بمنزلة عَوْرَاء فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة "قِضْقاضٍ" فيذكر ويصرف، ويجعل الفين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد))[6]، فمعنى هذا ان "غَوْغَاء" إذا أجريت جُعِلت على قياس "فِعْلاَل" فتصرف وتذكر، واذا

---

(1) ينظر: مقاييس اللغة: 6/ 141.

(2) المقصور والممدود، للقالي: 425.

(3) المقصور والممدود، للفراء: 108.

(4) الكتاب: 3/ 244، وينظر: المقتضب: 3/ 359.

(5) الكتاب: 3/ 246.

(6) المصدر نفسه: 3/ 215.

لم تجر جُعلت على قياس "فَعْلاء" فلم تصرف فتؤنث، وهذا الشيء وارد في أكثر كتب المعاجم اللغوية [1].

3- القَفَا: هذه اللفظة من الأمثلة التي وقف عليها القالي أيضاً فقال: ((القَفا: يؤنث ويُذكر، وكذلك الذراع))[2]. جاء في المذكر والمؤنث أن لفظة "القفا" تذكر وتؤنث، والتذكير فيها أغلب، وحكى الأصمعي أن "القفا" لا يعرف الا في التأنيث [3].

والذي يبدو لي من ما ذكر أعلاه أن دلالة "القفا" على التذكير والتأنيث متوقفة على ما تحملهُ من معنى من خلال الاستعمال، فيمكن أن نقول: هذه القَفَا، وهذا القَفَا، كما نقول: هذه ذراعٌ، وهذا ذراعٌ.

(1) ينظر: الصحاح تاج اللغة: 6/ 245، والمحكم والمحيط الأعظم: 5/ 549؟

(2) المقصور والممدود، للقالي: 53.

(3) ينظر: المذكر والمؤنث: 1/ 393.

المبحث الثاني

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الجمع بنوعية الصحيح والمكسر.

المطلب الثاني: الصفات.

المطلب الثالث: الإعلال.

المطلب الرابع: الإبدال.

المطلب الأول: الجمع بنوعيه الصحيح والمكسر

الجمع نوع من أنواع الرقي اللغوي والحضاري للمجتمع البشري الناطق؛ وذلك أنه أحال بحرفٍ أو حرفين، أو حتى بمصوتٍ أو دلالة مختزلة في سياق قول الناس: هذا رَجُلٌ ورَجُلٌ ورُجُلٌ ورَجُلٌ ورَجُلٌ منهم خمسة، إلى قولهم خمسةُ رجالٍ، وهكذا دواليك بقية ما قصدناه.

ومن المعلوم أن الجمع في اللغة هو: ((ما دلَّ على أكثر من اثنين ولهُ مفرد من لفظهِ ومعناهُ: كرجلٌ ورجال))[1].

والجمع نوعان: الأول جمع تصحيح ويشمل جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، والثاني جمع تكسير، وفيه جمع القلة وجمع الكثرة))

فجمع المذكر السالم يكون بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، وجمع المؤنث السالم يكون بزيادة ألف وتاء في آخر الاسم، وهناك شروط يخضع لها الاسم إذا جمع جمعاً مصححاً، اما جمع التكسير، فهو ((الاسم الدال على أكثر من اثنين، بتغيير ظاهر أو مقدر))[2]، وهذا التغيير أنواع: أما بزيادة نحو: صِنْو، صَنْوَان، أو بنقص، نحو نَخْلَة؛ نَخْلٌ أو تبديل شَكْل، نحو: أَسَد، أُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل، نحو: رَجُل، رِجالٌ، أو بنقص وتبديل شكل، نحو: قَضِيبٌ، قَضُب، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل؛ أي: بهن جميعاً نحو: غُلاَمُ >> غِلْمَانٌ [3]. والجمع موجود في كل لغة على العكس من التثنية التي لم توجد في كل اللغات، وهذا ما أشار إليه السيوطي في المزهر[4].

ولا أريد الغور في هذا الحديث أكثر، وإنما عرضتُ هذه التوطئة الموجزة عن "الجمع"، وانما أريد ان اعرض الجموع التي وردت في كتب ((المقصور والممدود))، وهذه الألفاظ كثيرة جداً، وقد اقتصرت دراستي في هذا المبحث على بعضها، إذ تنوعت صور الجمع، وهذا ما سأعرضُه بالتفصيل:

---

(1) اللباب في قواعد اللغة: 97.

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1377.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 1377.

(4) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 39/1.

الصورة الأولى: وردت فيها الألفاظ المقصورة قد جمعت جمعاً صحيحاً ومكسراً.

وهذه الأمثلة هي:

1- الغَسَا والغَسَوات: ذكرها بلفظ الجمع ابن ولّاد فقال: ((الغَسَا جمع غَساةٍ ، وهو البَلَح، ويكتب بالألف، لقولك في الجمع: غَسَواتٍ))[1]. وقد أشار ابن منظور إلى أن "غَسَاة" يجمع على جمعين جمع مؤنث سالم، فيقال: غَسَواتٍ، وجمع تكسير، فيقال: غَسَاً [2].

2- القِضى والقِضُون: هذا الجمعان وردا عند ابن ولّاد والقالي، يقول ابن ولّاد: ((والقِضى جمع قِضَة، وهي نبت، ويجمع بالواو والنون، فيقال: قِضون))[3]، أما القالي فقد فصل القول في هذين الجمعين، فقال: ((والقِضى بكسر القاف: جمع قِضَة، وهي ضرب من الحمض ينبت في السهل، ويقال في جمعها أيضاً: القِضين والقِضون، ويكتب بالياء))[4].

يرى الخليل بن احمد الفراهيدي أن كلمة "قِضَةٌ" إذا كانت بمعنى الأرض المنخفضة، فإنها تجمع جمعاً صحيحاً ، فنقول: قِضون[5]، أما إذا كانت "القِضَة" بمعنى "النبتى السهلية" فهنا تجمع جمع تكسير، فيقال: "القِضا" ، وتجمع أيضاً جمع مذكر سالم، فيقال القضُون [6].

وهنالك أمثلة أخرى ذكرها ابن ولّاد والقالي معاً هي:

1- الفَلاَ والفَلَوات [7].

2- اللَهَا واللَهَواتٍ [8].

انفرد أحدهم من دون الآخر بذكر ألفاظ الجمع من هذه الصورة هي:

1- كُبَى وكُبُون: يقول ابن ولّاد: ((وكُبى جمع كُبَةٍ، وهو البَعَرِ، واكثر ما يُجمع بالواو والنون، فيقال: كُبُون في الرفع، وكُبين في النَصب والجر، ولهذا النوع باب من القياس))[9].

---

(1) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 92، وينظر: المقصور والممدود، للقالي: 24.

(2) ينظر: لسان العرب: 5/ 3259.

(3) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 103.

(4) المقصور والممدود، للقالي: 179.

(5) ينظر: العين: 5/ 9، وينظر: المخصص: 3/ 78.

(6) ينظر: المخصص: 3/ 239، 4/ 445.

(7) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 96، والمقصور والممدود، للقالي: 110.

(8) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 111، والمقصور والممدود، للقالي: 77.

(9) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 107.

2- ظربى وظرابين: يقول القالي: ((ظربى مقصور جمع ظِربان ويجمع أيضاً ظرابين))[1].

الصور الثانية: وردت فيها الألفاظ المقصورة أو الممدودة مفردها وجمعها اللفظ نفسها، ومن ذلك

1- الشَّعْراء: من الأمثلة التي ذكرها ابن ولّاد، فقال: والشَّعراء من الفواكه جمعُهُ وواحدُهُ سواء، يقال: هذه شَعراء واحدة، وأكلنا شعراء كثير))[2]، ولم يتطرق القالي عند ذكره لهذه اللفظة، إلى أنها مفرد أو جمع واكتفى بذكر دلالتها [3].

كلام ابن ولّاد مبنيٌّ على ما ورد في كتب المعاجم اللغوية، ومنهم الخليل يقول فيها: ((والشَّعراء من الفواكه واحدهُ وجمعهُ سواء، تقول: هذه شَعراء واحدة، وأكلنا شعراء كثيرة))[4].

2- الشُقَّارَى: وهذه ذكرها القالي، فقال: ((والشُقَّارى نبتٌ واحدتهُ "شُقَّارَى" مثل الجميع سواء))[5].

ويذكر صاحب المخصص أن "الشُقَّارَى" جَمْعٌ، و الشُقَّارى" المفرد هو لجمع آخر "الشُقَّار"؛ لهذا اعتبر القالي لفظ المفرد والجمع على سواء [6].

3- الحَلْفاء والطَّؤفاء: هاتان الكلمتان من الأمثلة التي وقف عليها ابن ولّاد فقال: ((حَلْفَاء للكثير، وهذه حَلْفاء واحدة، وطَرفاء للكثير، وطرفاء واحدة))[7]. وعند القالي لم يذكر أن هاتين اللفظتين جمعهما ومفردهما واحد، وانما لفظ الجمع مخالف للفظ المفرد [8]. وقد تطرق سيبويه إلى هذا النوع من الجمع في "باب ما هو اسم واحد يقع على جميع، وفيه علامات التأنيث، وواحدهُ على بنائهِ ولفظهِ))، وذلك قولك للجميع: حَلفَاء وحَلفَاء واحدة، وطَرْفَاء للجميع وطَرفَاء

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 196.

(2) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 70.

(3) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 377.

(4) العين: 1/ 252.

(5) المقصور والممدود، للقالي: 256.

(6) ينظر: المخصص لابن سيده: 4/ 492، والمزهر في علوم اللغة: 2/ 182

(7) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 158.

(8) ينظر: المقصور والممدود، للقالي:

واحدة"[1]، وقد بين ابن السراج في "باب ما جاء لفظ واحده وجمعهُ سواء" أن هذا الاستعمال من التحقير للواحد منهُ، فيقولون: حَلْفَاء للجميع وحَلْفاء واحدة، وطَرفَاء الطَرْفَاء: طَرِفَه، كسرت اللام والراء مخالفة لأختيها [2].

وهناك أمثلة أخرى لهذه الصورة وقف عليها ابن ولّاد والقالي وقعت للمفرد والجمع باللفظ نفسه وهي:

1- الحُلاَوى: شجر ذات شوك وواحدته "حُلاَوى" أيضاً والجمع والواحد سواء [3].

2- الشُكَاعى: يقال: هذه شُكَاعى واحدةٌ، وهذه شُكَاعى للكثير [4].

الصورة الثالثة وردت فيها ألفاظ مقصورة وممدودة جمعاً، ولكن لها اشكال متعددة في طريقة الجمع منها:

1- البِنَى والبُنَى: من الأمثلة التي وقف عليها اغلب أصحاب الكتب المطبوعة، فهذا الفراء يقول: ((أنهم أرادوا بقصرهِ (البِنى والبُنَى) إذا كسر أوله أو ضُم الجمع؛ لأن من العرب من يقول: بِنْيَة وبُنْيَة، مثل مِرْيَة، ومُرْيَة))[5]. أما ابن دريد فذَكَرَ أنَّ المقصور "البُنا" هو جمع بُنية، والممدود "البِناء" جمع البُنيان [6]، لكن ابن ولّاد وجدتهُ يفصل القول في لفظتي "البِنَى والبُنَى"، فقال: ((والبناء من البُنيان مكسور الأول ممدود، والبِنَى أيضاً بكسر أوله جَمْعُ بنية مكسور الأول مقصور، يقال: بيتُ حَسَنُ البِنية، وقد يضمون اوله، فيقولون: بُنىً، فمن ضَمهُ جعلهُ جمع "بُنْيَة" مضموم الأول، ومن كسره جعله جمع "بِنْيَة" مكسور الأول؛ لأنه يقال: بِنيَة وبُنيَة بالكسر والضم))[7].

2- الجِرَاء: هذه اللفظة للجمع ايضاً، وقد ذكرها القالي وحده من دون غيره من أصحاب الكتب المطبوعة، يقول: ((الجِرَاء: جمع جِرْوِ، ويقال في القِلَّةِ: "ثلاثة اجرٍ" ، وفي الكثرة:

---

(1) الكتاب: 3/ 596.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 445.

(3) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 158، والمقصور والممدود، للقالي: 248.

(4) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 158، والمقصور والممدود، للقالي: 252.

(5) المقصور والممدود، للفراء: 50، وشرح قصيدة المقصور والممدود، لابن هشام: 36.

(6) المقصور والممدود، للفراء: 50، وشرح قصيدة المقصور والممدود، لابن هشام: 36.

(7) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 16-17، وينظر: المقصور والممدود، للقالي: 189.

"الجِرَاء"، والجِرَاء أيضاً جمع جَرِيء))[1]، فكل الجموع التي ذكرها القالي في الجَرَاء هي جمع تكسير، وقد أوضح القِلَّة والكَثْرَة منها.

3- الحِذا والحِذى: انفرد بذكر هذين الجمعين ابن مالك، فقال: ((" الحِذا: جمع حِذوةٌ، وهو ما يهبهُ الغانم من الغنيمة، والحِذى أيضاً جمع حِذية، وهي قطعة لحم قطعت طولاً))[2]. فـ ((الحِذْيةُ)) و "الحِذوة" قطع من اللحم ومادتها (ح ذ ي) بعامة تدل على الجزء المقطوع من أي شيء سواء أكان لحمًا أم غيره [3].

4- العُدَى: وردت هذه اللفظة عند القالي وحدهُ دون غيره من أصحاب الكتب فقال:((و"العُدَى" جَمْعُ عُدْوة الوادي، ويقال: عُدْوَة وعِدْوَة بالضم والكسر، و"العُدَى" أيضاً جمع عَدوٍ، وكسر العين فيه اكثر، فإن أدخلت الهاء قلت: عُداة بالضم لا غير))[4]. وقد أشار ابن سيده إلى انَّ "العِدْوَة" و "العُدْوَة" شاطئ الوادي، وقيل: المكان المرتفع [5]. فإذا قلنا إنها جمع عُدْوَة أو عِدْوَة حملت دلالة المكان، وإن قيل: إنها جمع "عَدُو" حملت معنى العداوة.

5- القِنَى والقِنَاء: هذان الجمعان ذكرهما ابن مالك، فقال: ((والقِناء جمع قِنَى، والقِنى جمع قناةٍ))[6] فـ "القَنَى" مثل: حَصَاة وحَصَى، و "الغِناء" مثل: جِبَال [7].

6- اللَطَا اللَطَى: من الأمثلة التي وقف عليها القالي في كتابة "المقصور والممدود" فـ "اللَطَى" هي جمع "لَطاة" تعني الثِّقَلُ، أما "اللَطَا" فهي جمعٌ أيضاً لـ "اللطاة" ولكن تعني الجبهة[8] واكتفى ابن ولّاد بذكر الاسم المقصور المكتوب بالألف، وهو جمع "لطاة" وتعني الجبهة [9].

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 434.

(2) تحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 29.

(3) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 3/ 1372.

(4) المقصور والممدود، للقالي: 213.

(5) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 2/ 318.

(6) تحفة المودود في المقصور والممدود: 25.

(7) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 2/ 517.

(8) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 77، وينظر: المخصص، لابن سيده: 4/ 469.

(9) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 112.

المطلب الثاني: الصفات

الصفة أو النعت في اللغة العربية:

الصفة مأخوذة من الأصل اللغوي لمادة (و ص ف)، إذ تحدث ابن فارس عنها، فقال: ((الواو والصاد والفاء: أصل واحد هو تحلِيَه الشيء، وَوَصَفتُهُ أَصِفُهُ وَصفاً، والصفة: الأَمارة اللازمة للشيء، كما يقال: وزَنتُه وزناً، والزِّنَة قدرُ الشيء، يقال: اتصف الشيءُ في عين الناظر احتمل أن يوصَفَ))[1]، اما ابن منظور، فتحدث عن "النعت" فقال: ((وصفُكَ الشيء تنعتُهُ بما فيه، وتبالغ في وصفهِ))[2]، هذا من الناحية اللغوية. أما من الناحية الاصطلاحية، فاننا نجد لدى النحاةِ ثلاثة مصطلحات وهي "الصفة"، النعت، الوصف، فهنا يقول ابن يعيش: ((الصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحِلية، نحو: " طويل وقصير"، والصفة تكون بالأفعال، نحو: "ضارب وخارج"، فعلى هذا يقال للباري سبحانه: موصوف، ولا يقال لهُ: منعوت، والصفة لفظ يتبع الموصوف في اعرابه تحليةً وتخصيصاً لهُ بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه، وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازم لهُ، فهي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، نحو: طويل، وقصير، وعاقل واحمق))[3].

فمصطلح "النعت" أطلقه الكوفيون، ومصطلح "الصفة" أو "الوصف" اطلقهُ البصريون، "فالصفة" تابع مكمل لمتبوعهِ لدلالتهِ على معنى فيه أو في متعلق به"[4].

فأقول في الصفة إنها اخبار مفردة أو مركبة أو متخيلة، فالقصد النحوي هو اللفظ المفرد والمركب (الجملة)، والقصد الصرفي هو اللفظ المفرد، مثل: شُجَاع وحَكِيم وجَبَان، صَلْبٌ وغيرها، أما القصد الدلالي فيشملها جميعاً، وقد يفهم من السياق أو يُتَخيل من الموقف، والصفة تابعة لموصوفها، عقلاً ولفظاً، والذي يهم من كل ذلك ما ذكرهُ أصحاب الكتب المطبوعة من صفات؛ إذ سأتطرق لها في هذا المبحث وعلى النحو الآتي:

1- الجَلاَء: هذه الكلمة الممدودة جاءت صفةً واسماً، وقد ذكر ذلك القالي، فقال: والجَلاَء الذي يجلو السلاح، والجَلاء بفتح الجيم ممدود: الأمر العظيم، مثل الجُلَّى، قال أبو

---

(1) مقاييس اللغة: 6/ 115.

(2) لسان العرب: 6/ 4470.

(3) شرح المفصل، لابن يعيش: 2/ 232.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 3/ 145.

علي: إنما قيل لهُ "جَلاَء" ؛ لأنه يجلى من نزل به، فهو في الأصل صفة ثم جعل اسماً))[1]، وذهب الخليل إلى أن "الجَلاَء أن يَجلو قوم عن بلادهم، يقال: أجليناهم عن بلادهم فجُلُوا؛ أي: تحولوا وتركوها"[2] ، فهنا يكون "الجَلاَء" صفة لكل شيء انكشف وبرز وصارَ واضحاً غيُ خفي، فأصل المادة لهذه اللفظة يدل على انكشاف الشيء وبروزه [3].

2- العَلَنْدَى: تكون صفةً واسماً، وقد ذكرها ابن ولّاد والقالي، قال ابن ولّاد: ((والعَلَنْدَى نَبتٌ، ويكون صفة للغليظ الشديد، ويضمون أوله، فيقولون: جَمَلٌ علندى، وعُلادى بمعنى واحد))[4]، فمن هنا نقول: إذا استعملت "العَلَنْدَى" بمعنى النبت فهي اسمٌ، وإن استعملت للغليظ الشديد كانت صفة.

3- المُعْطَى: وردت هذه الكلمة صفة واسماً أيضاً يقول ابن ولّاد: ((فإن كان الاسم على وزن "مُفْعَل وكان صفة لآدمي فالأجود أن تجمعهُ بالواو والنون، نحو: قولك في "مُعطَى" مُعْطَون وإن جعلتهُ اسماً لشيء واردت تكسيرهُ قُلت: مَعاطٍ))[5]. ذهب سيبويه إلى أنَّ وزن هذه اللفظة هو "مُفْعَل" ، وهذا الوزن يكثر في الصفة ولا يكثر في الاسم [6]، فالصفة من هذه الكلمة تكون مجموعة جمعاً صحيحاً، وهي صفة لآدمي، أما الإسلام فيجمع جمع تكسير.

4- عَوْرَاء: وهذه تأتي صفة وتأتي اسماً، يقول القالي فيها: ((والعَوْرَاء: الكلمة القبيحة، وامرأة عوراء، إذا عَوِرَ احدى عينيها، والعَوْرَاء: موضع))[7]، وهذا قول القالي مبني على قول الخليل الذي أشار إلى أنَّ "العَوَرَ" لا يكون إلا في إحدى العينين، والنعت "أَعْوَر" للمذكر، و"عَوْراء" للمؤنث، وهنا الصفة،اما الاسم، فقد ذكر الخليل ان "العَوْرَاء" موضع بالعراق في مَيسان يسمى بـ "رجلة العَوْرَاء"[8]، فـ "أَعْوَر عَوْرَاء" صفة مشبهة على وزن "أَفْعَل مؤنثه فَعْلاء" وهذا الوزن يطرد في كل فعل دال على حلية أو لون أو عيب.

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 412.

(2) العين: 6/ 181.

(3) ينظر: مقاييس اللغة: 1/ 468.

(4) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 85، وينظر: المقصور والممدود، للقالي: 163.

(5) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 156.

(6) ينظر: الكتاب: 4/ 272.

(7) المقصور والممدود، للقالي: 365.

(8) ينظر: العين: 2/ 236-237.

5- العَجَاساء: وهذه صفة تكون لليل والإبل؛ إذ ذكرها القالي من دون غيره من أصحاب الكتب المطبوعة، فقال:((والعَجاساء العظيمة من الابل، ويقال: ابل عَجَاساء، إذا كان ثقالاً، وقال بعض اللغويين: ليلة عَجَاساء إذا كانت طويلة ما تكاد تنقضي))[1] ف "العَجَاساء" من الابل تكون دائماً متأخرة لنقل حملها وشحمها فتكون صفتها ((الثقيلة))، اما "العَجَاساء" من الليل، فَلِظُلمتِها، تكون ثقيلة بخاصة في مآخير الليل؛ لذلك شبهت بـ "عَجَاساء الابل"[2]

6- "قَصْوَاء": هي من صفات الابل، وهي على وزن "فَعْلاء" عثرت على هذه الصفة عند الفراء وابن السكيت، يقول الفراء: ((ناقة قَصْوَاء بيِّنة القصا، ولا يقولون: جَمَلٌ أَقْصَى، وانما يقولون: جمل مَقَصىً ومَقْصُو، وربما قالوا: أَقْصَى وهو قليل))[3].

ذهب الخطابي أن القاف في "قَصْوَاء" تكون مفتوحة، فيقال: قَصَوت البعير فهو مَقْصُو، والناقة قَصْواء، فالمعروف أن مذكر "فَعْلاء" من الصفات ان يكون على وزن "أَفْعَل" لكن مذكرها جاء على قياس "مَفْعُل"، ف "أَقْصَى" مؤنث "القُصْوَى" كما في الأَسفل مؤنثه "السُفْلَى"[4]

فالقاف والصاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على البعد والابعاد، فالقَصِية من الإبل تكون مَوْدُوعَةٌ وكريمة لا تستخدم للركب أو للجهد، وانما تكون معزولة تكريماً لها، فَتُقْصَى، والقَصْوَاء من الابل، تكون مقطوعة الأُذن، وسبب تسميتها؛ لأن أُذْنُها صارت بعيدة عنها؛ بسبب القطع [5].

7- السَفَى والسَفْوَاء: "سَفْوَاء" على وزن "فَعْلاَء" مذكرها جاء على وزن "فَعَل" وليس على وزن "أَفْعَل" على القياس، وقد ذكر ذلك ابن السكيت، فقال: ((والسَفَاء ممدود الخفة والطيش يقال منهُ رَجُل سَفَى بيِّن السفاء ولا يقال للذكر "أَسْفَى"، ويقال للانثى "سفواء"[6] فالمعروف في اللفة أن "السَفَا" يعني سرعة المشي وخفتهِ، وهذا قبيح وليس بعيب، فعندما يقال:

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 402-403.

(2) ينظر: تهذيب اللغة: 1/ 218، ومقاييس اللغة: 4/ 234.

(3) المقصور والممدود: 81، وينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 113، 114.

(4) ينظر: غريب الحديث، للخطابي: 3/ 241.

(5) ينظر: مقاييس اللغة: 5/ 94.

(6) المقصور والممدود، لابن السكيت: 89، ينظر الهامش رقم (2) من نفس الصفحة.

"رجل سَفِيٌّ وامرأة سَفْوَاء" يعني ذلك الخفة وهذا قبح، فالأَسْفَى ومؤنثة السَفْوَاء يكون في الدابة ولا سيما الخيل والبغال؛ لهذا في الإنسان يقال للذكر: سَفَى ومؤنثه سَفْوَاء [1].

8- مِهْدَاء: وزن هذه الكلمة هو "مِفعَال" وهذا الوزن من اوزان الصفات التي يستوي فيها لفظ المذكر والمؤنث كما وجدناه في: فَعُول، نحو: شَكُور، و"فعشيْل" نحو: قَتِيل" وهنا في كتب المقصور والممدود، وجدتُ هذه اللفظة عند القالي يقول: ((والمِهْدَاء: الرجل كثير الهدية إلى الناس، يقال: رجل مِهْداء وامرأة مِهْدَاء))[2]، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام بقوله: ((أنهُ يقال للكثير: الهَدِيَة إلى الناس: مِهْدَاء وهو من أَهْدَى))[3]. فهنا في هذه الصفة لا تلحقها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، فهي صفة معتلة ونظيرها من الصحيح: مِهْذَارٌ [4].

المطلب الثالث: الإعلال.

الإعلال اصطلاحاً: ((هو تخفيف حرف العلة بالإسكان، والقلب والحذف)) [5] اما الرضي في شرح الشافية فقد ذكر أن الإعلال هو ((تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والاسكان وحروفه: الألف والواو والياء؛ أي: حروف الإعلال تسمى الثلاثة حروف العلة ؛ لأنها تتغير، ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حال بحال، وتغيير هذه الاحرف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحمل ادنى ثقل، وايضاً لكثرتها في الكلام لأنه إن خلت كلمة من أحدها، فخلوها من إبعاضها – أعني الحركات محال وكل كثير مستقل وإن خف))[6]، كذلك يرى الرضي أنهُ: ((لا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلال، نحو: رَأْس ومَسَلة والمِرَاة بل يقال إنه تخفيف للهمزة)) [7]، وأشار الحملاوي إلى أن كل إعلال هو إبدال، وليس العكس فترى انهما يجتمعان في نحو: قال، رَمى [8]، وقد سمى الدكتور تمام حسان (الإعلال) عند النحاة بالاعتلال، وقال عنه: ((هو الظاهرة الموقعية، وموضوع الإعلال هو

---

(1) ينظر: العين: 7/ 309، والاشتقاق، لابن دريد: 74، وجمهرة اللغة: 2/ 1073.
(2) المقصور والممدود، للقالي: 460.
(3) المدخل إلى تقويم اللسان: 493.
(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 4/ 1738، وتوضيح المقاصد والمسالم: 3/ 1363.
(5) الكليات: 150.
(6) شرح شافية ابن الحاجب: 68/3.
(7) المصدر نفسه: 67/3.
(8) ينظر: شذى العرف في فن الصرف: 122.

حرف اللين، وهو الواو والياء (دون الألف)، ويكون الإعلال في هذين الحرفين بإحدى طرق ثلاثة: الأولى القلب، وملخصه أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفاً كما في قال وباع، ونوى ورمى، الثانية: النقل، فإذا كانت الواو والياء عيناً للفعل أو الاسم الجاري يجرى المضارع المسبوق ساكن صحيح. والثالثة: الحذف ؛ تحذف الواو والياء عند التقاء الساكنين كما في: (قاضٍ وغازٍ)[1].

ومما ورد من إعلال في كتب المقصور والممدود المطبوعة، يمكن تقسيمه إلى عدة صور، أهمها:

الصورة الأولى: ما ورد في كتاب الفراء، فجاء قوله: ((فرسٌ أجأى بَيِّن في لونهِ، تقديره: أجعنى بَيِّنُ الجعى، ولجؤوا الاثنين، واصله بالألف ولكنه بالياء أَحَبُّ اليَّ؛ لأنه قد اجتمع فيه الفان، واصله الواو لاجتماع ألفٍ والف فيجعلونها ياء)) [2] اما ابن ولّاد فقد ذكر في هذه اللفظة الاختيار في كتابتها بالياء، وان كان الأصل بالواو، لئلا يجتمع ألفان فاختير لمخالفة صور الحرف[3]، وقد أيد ابن سيده ما ذكرهُ الفراء وعبر عنه بكلام فسر العلة التي لأجلها قلبت الواو ياء في هذه الكلمة، فقال: ((وحكمهُ ان يكتب بالألف لقولهم في معناه: جُؤْوة وفرس جَأواء، ولكنهم كرهوا الجمع بين الفين فكتبوه بالياء، كما كرهوا الجمع بين الياءين فيما حكمه ان يكتب بالياء من جهة التصريف أو جهة مجاوزة للثلاثة فيكتب بالألف)) [4].

الصورة الثانية: ما ورد عند ابن السكيت في قوله: ((وأما الدنيا والعُليا، فإنهُ يأتي بضم أوله وبالياء؛ لأنهم يستثقلون الواو مع الضم أوله فليس فيه اختلاف، إلا إنَّ أهل الحجاز، قالوا: القُصوى وأظهروا الواو وهو نادر، أخرجوه على القياس إذا سكن ما قبل الواو، وتميم وقيس يقولون القصيا))[5]، وقد ذكر ابن ولّاد من ذلك: ((والتقوى مقصور يكتب بالياء؛ لأنه على أكثر من ثلاثة أحرف، ويقال: البُقيا بالضم، وهو مقصور أيضاً يكتب بالألف؛ لأن قل اخر حرفٍ منه ياء، فكرهوا الجمع بين ياءين)) [6].

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 276.

(2) المقصور والممدود، للفراء: 101.

(3) المقصور والممدود، لابن ولاد:28.

(4) المخصص لابن سيده: 463/4.

(5) المقصور والممدود، لابن السكيت: 66-67.

(6) المقصور والممدود، لابن ولاد: 19، وينظر: المقصور والممدود للقالي:137.

وقد أوضح القالي ان النعوت التي تأتي على مثال " العليا " و" الدنيا "، فإنه يأتي بضم أوله وقلب آخرهِ ياء كما في البُقيا والقُصيا والفُتيا؛ لأن في ذلك ثقلاً من اجتماع الواو مع ضمه الحرف الاول، وهي لغة تميم واهل نجد)) [1]، وعند مراجعة هذه الاقوال في كتب أهل اللغة ممن سبق أصحاب الكتب ، أو من عاصرهم أو جاء بعدهم نجد أن بعضهم قد جعل قلب الياء واو كما في " البقوى " و" القصوى " وقلب الواو ياء كما في " البُقيا " و"القُصيا" من باب التكافؤ، يقول سيبويه: ((وأما فعلى من بنات الواو، فإذا كانت اسماً فان الياء مبدلة مكان الواو، كما ابدلت الواو مكان الياء في " فعلى " فادخلوها عليها في فعلى كما دخلت الواو في فعلى، وذلك قولك: الدُنيا والعُليا، والقُصيا، وقد قالوا: القصوى، فأجروها على الأصل لانها قد تكون صفة بالألف واللام)) [2] اما اين بعيش فقد فصل القول في ذلك فيما لو كانت الكلمة اسماً أو صفة، فقال: ((وجملة الأمر أنَّ فَعلى إذا كان اسماً ولامه ياء فإنهم يبدلون من الياء الواو، ولا يفعلون ذلك في الصفة كانهم ارادوا التفرقة بين الاسم والصفة وقد اعتمدوا ذلك في مواضع، فقالوا في الاسم: " الشروى " و" التقوى "، و" البقوى "...)) [3]، وقد جعل ابن مالك إبدال الواو من الياء في " فعلى " من شواذ الإعلال، كما في: البَقوَى والفَتوى، والثنوى والتقوى [4].

الصورة الثالثة: في الصورة، أتعرض إلى قلب الواو همزة كما في (أناة)؛ إذ يقول ابن ولّاد: ((ويقال: إمرآة أناةٌ، وهي التي فيها فتورٌ عند القيام . والاصل وَناة؛ لانها من وَنَى يَنِي بالواو)) [5]. ويذكر مثالاً آخر لهذه الصورة، فيقول في " إخاء " ((ويقال: وِخاء وإخاء بمعنى المُؤَاختة))[6] ، وهذه الصورة التي ذكرها ابن ولّاد هي صورة وردت في الكثير من كتب للغة ممن سبقه، فهذا أبو بكر الأنباري يقول: ((امرأة أناة، وأصلها: وناة من الونى والفتور، فابدلوا من الواو))،[7] فالملاحظ أن ابن ولّاد ومن سبقه، من العلماء من أهل اللغة، أنهم لم يفرقوا بين نوع الحركة التي تحركت فيها الواو، وهل هي الكسرة أو الضمة أو الفتحة؟ فحركة الواو مهمة؛ لأن

---

(1) ينظر:: المقصور والممدود للقالي:137- 138.

(2) الكتاب: 389/4.

(3) شرح المفصل: 499/5.

(4) ينظر: ايجاز التعريف في علم التصريف: 158.

(5) المقصور والممدود، لابن ولاد: 18.

(6) المصدر نفسه: 130.

(7) الزاهر في معاني كلمات الناس: 136/2.

ذلك فيه قياس وسماع، وقد علق على هذا ابن عصفور: ((إن الواو المكسورة إنما تشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء، نحو طيَّ؛ وذلك أن الحركة في النية بعد الحرف، وسيقام الدليل على ذلك في موضعه، فالكسرة إذا من وشاح في النية بعد الواو، وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو ساكنة، فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة يجب إعلالها، نحو طيّ، فكذلك يجب إعلال ما اشبهها، نحو: وشاح)) [1].

فالملاحظ في هذه الصورة أن ابن عصفور اشترط للإعلال في قلب الواو همزة، ان تكون الواو مكسورة إذا وقعت اولاً هذا من ناحية القياس، والذي ذكره ابن ولّاد في ابدال الواو الهمزة هو من جانب السماع؛ لأن الواو مفتوحة في " وَناة " فصارت أناة[2].

الصورة الرابعة: وقد عثرت على نموذج لهذه الصورة عند القالي الذي يقول: ((أَدَاوَى جمع إداوة، وهي فِعَاله وفعائل، مثل رسالة رسائل؛ وذلك أنك لما جمعتها هزت الألف التي كانت في الواحد، كما فعلت ذلك برسائل، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصارت أدائِ على مثال: أداعِ، ثم فتحت الهمزة لتخف فلما انفتحت قلبت الياء ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، كما فعلت ذلك: بمَدَارَى ومعايا، فصارت أداءى على مثال أداعى، فلما وقعت الهمزة بين الفين، صارت كأنها ثلاث ألفات، متواليات أو همزتان متواليتان، فابدلت منها واواً)) [3] جاء في أكثر كتب أهل اللغة، فقيل: ((وإن جمعت " إداوة " زدت الف التكسير بعد الدال وقلبت من الألف التي بعدها همزة وكسرها، فانقلبت الواو ياء، فقلت: أدائي، ثم " أداء " ثم " اداوى "، فهذه الواو انقلبت عن همزة إنقلبت عن الف زائدة، وإنما قلبوها واواً في الجمع ليدلوا على أن لام الكلمة كانت واواً ظاهرة في الواحدة))[4] وقد أشار الجوهري إلى أن الواو بدل من الألف الزائدة في " إداوة " والألف في آخر "الاداوى" بدل من الواو التي في " أداوة " والزموا الواو هنا كما الزموا الياء في مطايا))[5]، فالقالي قد خط في مثل ((أداوى)) طريق القياس في جعل علة القلب فيها مثالاً لكل ما كان على مثالها في معاملة القلب [6] .

---

(1) الممتع الكبير في التصريف: 222– 223.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 223.

(3) المقصور والممدود، للقالي: 152.

(4) شرح التطريف، للثمانيني: 497.

(5) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 2266/6.

(6) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 153.

الصورة الخامسة: حذف الياء في تثنية (قَهْقَرى)، وهذه الصورة وردت عند القالي في كتابه ((المقصور والممدود))، فجاء فيه: ((إذا ثنيت قلت: القهقران، استثقالاً للياء مع الف التثنية، وياء التثنية، هذا قول أبي بكر بن الأنباري، قال أبو علي: إن الياء لا تستثقل مع الألف، وانما تستثقل الياء مع الياء، وإنما أسقطوها مع الألف لتكون التثنية على طريقة واحدة، إذا لزمهم اسقاطها مع الياء لثقل الاسم في حال النصب والجر؛ لئلا يجتمع ياءان، فلما لزمهم ذلك في حال النصب والجر، أسقطوها في حال الرفع لتكون على طريقة واحدة، ولا تخالف التثنية التثنية)) [1]، فالملاحظ أن قول أبي بكر الأنباري جعل الثقل واحداً بوجود الياء لـ (قهقرى) مع الف التثنية وياء التثنية، لكن القالي فرق بين الاستثقال حيث جعله في التثنية في حالة النصب والجر؛ لأن الياء مع الألف لا تستثقل بل الياء مع الياء، لكن حذف الياء مع الألف عند التثنية صار من باب الالحاق لتكون الصورة أو الطريقة واحدة.

الصورة السادسة: جاء في كتاب حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، ان الألف في المقصور والممدود، إنما هي الف منقلبة وجوباً عن واو أو ياء؛ لأن حرف العلة (الواو والياء) متى ما تحرك وانفتح ما قبله، وجب ان يقلب ألفاً [2]، وهذا الكلام لأبي البركات الأنباري، انهى فيه قسم المقصور، ولا سيما المقصور المعتل الاخر الذي تكون لامه واو أو ياء.

المطلب الرابع: الإبدال.

الإبدال اصطلاحاً: ((هو إبدال الحروف واقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مَدَحَهُ ومَدَهَه، وفرس رِفلٌ ورِفْنٌ، وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء)) [3]، وقد أوضح السيوطي " الإبدال "، فقال: ((قال ابن السكيت في الإبدال، يقال: تركت فلاناً نحوس بني فلان ويجوسهم؛ أي يدوسهم ويطلب منهم، وأجمَّ الأمر وأحسمَّ، إذا حان وقته، ورجل مجازف ومُحازف، أي: محروم))[4] ويطلق مصطلح الإبدال على ((تحويل احد حروف الكلمة إلى آخر بحيث يختفي الأول ويجل الآخر محله))[5].

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 155–156، وينظر: تهذيب اللغة: 258/5.

(2) ينظر: حلية العقود، لأبي البركات الأنباري: 29.

(3) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها: 154.

(4) المزهر في علوم اللغة وانواعها: 419/1.

(5) المهذب في علم التصريف: 312.

وقد أوضح بعض علماء اللغة السبب الذي يكون مدعاة للإبدال، يرى سيبويه أنه قد يكون إبدال الحروف بعضاً من بعض إذا كان هناك تقارب فيما بينهما من ناحية المخرج [1]، وبعضهم يرى أن السبب هو النص على أصل اللفظ المبدل منه أو الإشارة إلى الألفاظ في اللغات، واحياناً الاستشهاد بالشعر على الصيغة المبدلة أو الاتباع والمزاولة [2]، كلها أسباب تؤدي إلى وقوع الإبدال، ومن ثم التخلص من الثقل في الألفاظ العربية.

وقد اختلف النحاة قديماً في عدد الحروف المبدلة، فهي عند ابن جني أحد عشر حرفاً، وعند ابن عصفور سبعة أحرف، في حين عدها ابن مالك تسعة أحرف[3]. فالملاحظ من خلال ما سبق أما الإبدال فلا يمكن حصره بعدد معين من الحروف، وأما الفصل في الأمر كله فعائد إلى السماع من كلام العرب، من خلال الكتب اللغوية، وفي هذا الأمر يقول ابن يعيش: ((فاما حصر حروف البدل في العدة التي ذكرها، فالمراد الحروف التي كثر إبدالها، واسندت واشتهرت بذلك، ولم يرد أنه لم يقع البدل في شيء من الحروف سوى ما ذكر، ولو أراد ذلك لكان محالاً، الا ترى انهم قالوا: " بعكوكة " وأصله "معكوكة " بالميم، لأنه من المعك، وقالوا: " باسمك " والمراد " ما اسمك " فأبدل من الميم الباء)) [4].

فحصر حروف البدل غير صحيح، لأن البدل لا يختص بحروف معينة، وإنما يجيء في غيرها، ويطرد فيما وسم وكثر من كلام العرب [5].

فقد عني علماؤنا الاوائل بمسألة الإبدال، واولوه أهمية كبيرة، فأورد أصحاب الكتب المطبوعة الكثير من الألفاظ التي حصل فيها الإبدال، وقد عثرت على الكثير من الألفاظ التي حصل فيها الإبدال اللغوي، لكن المقام يتطلب مني حصر تلك الألفاظ بأمثلة منتقاة من خلال ما ذكروه في كتبهم:

أولاً: إبدال الألف من الهمزة: ما ورد في حلية العقود عن هذا الإبدال ((واما قولهم: تفرقوا ايدي سَبَا، وأيادي سَبَا، بالألف من غير همزة، فالألف فيه مبدلة من الهمزة، هكذا جرى المثل

---

(1) ينظر: الكتاب: 305/4.

(2) ينظر: اسفار الفصيح: 180/1-182.

(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: 3/9.

(4) شر المفصل، لابن يعيش: 348/5.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 348/5.

في كلامهم))[1]، وقد تحدث ابن سيده عن هذا النوع أيضاً، فقال: ((وقد اجمعت العرب على ترك الهمز في قولهم: ((ذهبوا ايدي سَبا وأيادي سَبَا، واصله الهمز، ولكنه جرى في هذا المثل على السكون فترك الهمز)) [2]، أما ابن منظور فقد ذكر أن هذا بدلٌ فقط، وليس بتخفيف، كما ذكره ابن سيده؛ لأن التحقيق للهمز في (سبأ) ليست على ذلك، فبنوه هكذا لكثرته في كلامهم [3]، وهذا الكلام لابن منظور يؤيد ما ذكره أبو لبركات الأنباري في الحلية.

ثانياً: إبدال الباء والحاء: في لفظتي (البذرى، والحذرى) يقول ابن ولّاد: ((البذرى: الباطل بالذال المعجمة))[4]، ويقول في موضع آخر من كتابه: ((والحُذرى: الباطل يُكتب بالألف))[5]، وقد ورد إبدال الحاء من الباء في هذه الكلمة، ولم يتغير المعنى، عند أبي الطيب اللغوي قوله: ((والبُذرَّى بضمتين، ككُفُرَّى: الباطل، والحُذُرَّى كغُلُبَّى: الباطل أيضاً))[6]، أما الصغاني، فقد ذكر أنَّ ((بُذُرَّى)) و((حُذرى)) مشددتا الراء على ((فُعُلَّى)) وهما الباطل [7].

والذي يبدو من خلال مراجعة للفظتين في كتب اللغة والمعاجم، وجدت أنَّ " البُذُرَّى " من البَذر الذي هو الزرع وهو راجع إلى التفريق، وبَذَّر ماله أفسده وانفقه في السَّرَف، وكل ما تفرق وأسرف يعني بَذَّرته[8]، أما " حُذُرَّى " فهي صيغة مبنية من الحذر، فالحذر معناه الابتعاد عن الشيء المحذور منه، فإن قيل لك: أُحَذِرُكَ من زيد، أي: أنْذِرُكَ من زيد[9]؛ أي: ابتعد عنه؛ لهذا قيل عنه: الباطل أيضاً كون الشيء الباطل يدخل من ضمن المحذورات التي امرنا الله سبحانه وتعالى بالابتعاد عنها.

ثالثاً: إبدال التاء والدال: الألفاظ ((السدى والستى)) في هاتين اللفظتين، يقول ابن ولّاد: ((سدى الثوب، ويقال: ستى الثوب، وهما لغتان بمعنى))[10]، وأما القالي، فقال: ((السدى والستى

---

(1) حلية العقود، في الفرق بين المقصور والممدود، 270، وينظر: المقصور والممدود، للفراء: 64.
(2) المخصص: 12/5.
(3) ينظر: لسان العرب: 1908/3.
(4) المقصور والممدود: 20.
(5) المصدر نفسه: 35.
(6) الإبدال: 580/2.
(7) ينظر: التكملة والذيل والصلة: 415/2.
(8) ينظر: لسان العرب: 237/1.
(9) ينظر: المخصص، لابن سيد: 356/3.
(10) المقصور والممدود، لابن ولاد: 63.

واحد، يقال: سدى الثوب وستاه، وسدى ثوبه وستاه سدية وسَتية [1]))، وقد وردت أيضاً عند أبي الطيب اللغوي، بهذا الإبدال بين التاء والدال فقال: ((يقال: هو سَتَا الثوب وسَدَى الثوب، وأستيّ الثوب وأُسدِيَّهُ عن الأصمعي)) [2]، فعند مراجعة اللفظين في كتب المعاجم اللغوية تبين أيضاً أنما تكاد تكون متفقة على أن السَدَى والسَتَى هو اسفل الثوب، أو ياتي بمعنى السرعة، حيث يقال: سَدَى البعير وستى [3]، وذكر بعضهم أن السَتيَّ والسَدَّى هو النَدَى)) [4].

والذي يبدو في هذا الإبدال أن استخدام التاء والدال وإبدالهما فيما بينهما، لم يفرق أي شيء من الناحية الصوتية على اعتبار ان مخرجيهما هو ((مما يبين طرف السان وأصول الثنيا)) [5]، وهذا ما أوضحهُ ابن سيده بأن التاء والدال من مخرج واحد، والاتفاق في الشدة لذلك يُمحَ بانتقال احد الصوتين إلى الآخر [6].

وهناك ألفاظ أخرى وردت في كتب المقصور والممدود، وذكرها بعضهم، ورد فيها هذا النوع من الإبدال مثل لفظة: السبندي والسبنتي، وهي بمعنى الجرىَ الصَّدرِ من جمع الحيوان [7]، فشرط الإبدال بين الأصوات؛ أن يكون بينهما علاقة في المخرج، وقد أوضح الدكتور عبدالصبور شاهين، فقال: ((الصوتان المبدل أحدهما من الاخر لا يمكن إلا أن يكونا على علاقة مخرجية ووصفية، وفي ضوء هذه العلاقة نستطيع أن نضع تعليلاً لما لدينا من امثلة إبدال))[8].

رابعاً: إبدال الجيم والكاف: ورد هذا الإبدال عند ابن ولّاد في كتابه المقصور والممدود، فقال: ((ومن المقصور المكسور أوله الزميكى والزمجي لغتان أصل ذنب لطائر، وقد روى سيبويه هذا مقصوراً وممدوداً، لا أحفظه ممدوداً الا عنده، فأما غيرهُ فلم يذكر فيه الا القصر))[9] ولم يضف القالي بشأن هذا الإبدال إلا ما ذكره ابن ولّاد [10]، واضاف أبو الطيب

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 101.
(2) الإبدال: 99/1.
(3) ينظر: تهذيب اللغة: 33/13، والتلخيص في معرفة أسماء الاشياء: 153.
(4) ينظر: الشوارد: 72.
(5) المدخل إلى علم الأصوات، د. غانم قدوري الحمد: 84.
(6) ينظر: المخصص، لابن سيده: 356/3.
(7) اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 269.
(8) المقصور والممدود: 60.
(9) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 202.
(10) الإبدال: 246/1.

اللغوي لهاتين اللفظتين المد فيهما، وهو بهذا قد ايد سيبويه فيما نقله عنه ابن ولّاد[1]، وهذا ما ذكره ابن فارس في مجمله هاتين اللفظتين فقال ((الزمك تداخل الشيء بعضه في بعض، ومنه اشتقاق الزمكى، وبعضهم يقول لذلك: الزمجى، وهو من باب إبدال الزاي والميم والجيم))[2]، وبدأ السير في كتب المعاجم اللغوية، وجدت عند ابن منظور التفسير اللغوي لكل من اللفظتين، يقول: ((سمي الذَّنبُ نفسه، إذا قص زِمكلَّى والزَّمَكة السريع الغضب، وزمكت القربة وزَمَجتها، إذا ملأتها))[3]، فإذا تتبعنا صفة الحرفين وجدت ان كليهما من الحروف الشديدة، لكن الجيم صوت شديد مجهور، أما الكاف فهو شديد مهموس، فإذا عدنا إلى كلام ابن منظور في "الزمِكى" و"الزمِجى" وجدنا ان للغضب في "الزَمَجَة" كميته قليلة كون الجيم مجهور، اما "الزَمَكة" فالغضب فيها كميته كثيرة كون الكاف مهموساً ويستغرق زمناً اطول [4].

خامساً: إبدال الخاء والهاء: الإبدال بين هذين الحرفين ورد في بعض كتب المقصور والممدود، فهذا الفراء يقول في كتابه: ((والطخاءُ من الغيم، ولطهاء مثله وهو الغيم))[5]، في حين أنَّ ابن ولّاد والقالي وكمال الدين الأنباري، حددوا في اللفظتين التي حدث فيها الإبدال نوع الغيم وهو الرقيق[6]، وقد جاءت هاتان اللفظتان عند أبي الطيب اللغوي بمعنى الغيم، وبمعنى الثقل، وبمعنى الانتشار، فقال: ((ويقال في السماء: طخاءٌ وطهاءٌ، وهو اللطخ اليسير من الغيم، ويقال: وجد على قلبه طخاءً وطهاءً؛ أي: ثقلاً، ويقال: طخت الماشية وطهت: انتشرت في الرعي
ليلاً)) [7]، ويرى ابن منظور أن الطهاء لغة في الطخاء، واحدته طهاءة، فاصل الطخاء ؛ الظلمة والغيم وما يغشى القلب، وأصل الطهاء من قولهم ليلٌ طاهٍ؛ أي: مظلم[8] فهذا دليل على ان

(1) ينظر: الإبدال: 246/1.
(2) مجمل اللغة: 440/2.
(3) لسان العرب: 1863/3.
(4) ينظر: جهد المقل: للمرعشي: 69-70.
(5) المقصور والممدود، لابن ولّاد:111.
(6) المقصور والممدود، للقالي: 342، وحلية العقود في الفرق بين المقصور والمدود، لأبي البركات الأنباري: 41.
(7) الإبدال: 351/1، وينظر: الإبدال والمعاقبة والنظائر: 53.
(8) ينظر: لسان العرب: 2648/4، 2715، 2716.

اللفظتين بالخاء أو الهاء لهما الدلالة نفسها من الناحية اللغوية، ولا علاقة لمخرج الصوتين في تأليف المعنى المؤدى من اللفظتين " فالخاء يسمى صوتاً طبقياً، ويسمى الهاء صوتاً حنجرياً"[1].

سادساً: الشين والصاد: وهذا الإبدال بين الحرفين، ورد عند القالي؛ إذ يقول: ((الشَّيشاء، الشيصُ، والشيصاء: الشيص، والصَّيصاء الشيص أيضاً)) [2].

فالذي يتبين من تلك الألفاظ ان الشين ابدل مرة من الصاد في اللفظة الثانية الشيصاء، وأبدل من الصاد الأولى والثانية في اللفظة الثالثة والصيصاء، يقول الجوهري: ((الشيش والشيشاء لغة في الشيص والشيصاء والصيص، والصيصاء لغة في الشيص والشيصاء)) [3]، وهذا الإبدال بين الحرفين ذكره أبو الطيب اللغوي في كتابه، فقال: ((الشيش والشيص، والشيشاء والشيصاء))[4] أن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الإبدال، أن صوت الصاد هو صوت اسناني لثوي، في حين ان الشين هو صوت غاري[5]، فالذي حدث أنَّ الإبدال بينهما كانت علتهُ التجانس بين صوتي الشين والصاد، فليس هناك أي تقارب بينهما لا من جهة المخرج ولا من جهة الصفة.

سابعاً: الضاد والصاد: ذكر هذا الإبدال بين الضاد والصاد، ابن ولّاد، فقال: ((القبض: الشديد من العدو عن أبي عمرو،، وغير أبي عمرو، يقول: القِبصِ بالصاد غير معجمة والمعروف عند أهل اللغة ما قال أبو عمرو))[6]، وإذا تتبعنا مخرج الصوتين وجدنا أنه مخرج الصاد هو ما بين رأس اللسان، وبين صفحتي الثنيتين أعني صفحتيهما الداخليتين[7]، أما الضاد فتخرجه ما بين حافتي اللسان مما يحاذيها من الاضراس العليا[8] فالملاحظ أن الحرفين مخرجاهما ليس واحداً، وإنما لكل واحد منهما مخرج، ولكن اجتمعا في علاقة وصفية وهي

---

(1) وينظر: المدخل إلى علم أصوات اللغة: 87.
(2) المقصور والممدود: 453-455.
(3) الصحاح تاج اللغة: 1009/3، 1044.
(4) الإبدال: 220/2.
(5) ينظر: المدخل إلى عالم أصوات العربية: 87.
(6) المقصور والممدود: 103.
(7) جهد المقل: 133.
(8) المصدر نفسه: 130.

((الرخوه))[1]، فضلاً عن إعطائهما معنى لغوياً واحداً وهو العدو الشديد والسرعة سواء كان ذلك بالصاد أو الضاد [2].

ثامناً: اللام والميم: وهذا النموذج الأخير لهذا المبحث، إذ إنّ هذا الإبدال، ورد في كتاب المقصور والممدود، للقالي، إذ قال: ((وليلةٌ طِرمِسَاء وطِلّمِساء؛ أي: مظلمة، وقال يعقوب: الطَّرمساء والطَّلَّمساء: الظلمة، ويقال: ليلة طرمساء لا يبصر فيها، ولياٍل طرِمساء، وقد اطرمَّس الليل؛ أي: أظلم)) [3]، وقد اضاف أبو الطيب اللغوي إلى معنى الظلمة معنى الغبار ((لهاتين اللفظتين [4]، فهنا التقارب بين الصوتين هو تقارب الوصفية من حيث إن كليهما يحمل صفة الاعتدال بين الشدة والرخاوة[5]، وفي حين أنها لم تتقارب في المخرج، فاللام " ما بين حافتي اللسان معاً، بعد مخرج الضاد، وما يحاذيهما من اللثة العليا، أما الميم فمخرجهُ: ما بين الشفتين))[6].

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 324/2.
(2) ينظر: المصدر نفسه.
(3) ينظر: لسان العرب: 3511/5.
(4) المقصور والممدود: 458.
(5) الإبدال: 62/2.
(6) جهد المقل: 130- 135.

الفصل الثالث

الدراسة الدلالية

وفيها مبحثان:

-المبحث الأول: مظاهر التطور الدلالي.

-المبحث الثاني: الدراسات الدلالية الأخرى.

المبحث الأول

مظاهر التطور الدلالي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المشترك اللفظي.

المطلب الثاني: الحقول الدلالية.

المطلب الثالث: التضاد.

مظاهر التطور الدلالي (توطئة)

إن الباحث في دراسة اللغة لا يخفى عليه ما لأهمية اللهجات العربية في إعطاء الكلمات دلالات مختلفة، بحسب البنية التي تكون عليها، فبعض اللهجات تعطي دلالة معينة للكلمة، وبعضها يعطي للكلمة نفسها دلالة أخرى.

وعلماء العربية القدامى واخص منهم من كتب في ظاهرة (المقصور والممدود)، اخذوا بتسجيل الظواهر الدلالية وغير الدلالية من خلال ما أوردوه في شرح المادة اللغوية للكلمات، فالنظرة الشاملة إلى اللغة العربية قبل نزول القرآن الكريم، وبعد نزوله تجعلنا نقول: إنّ اللغة العظيمة لهذا الكتاب الكريم، جاءت مطابقة للهجات القبائل في الكثير من جوانبها، وما دام الحديث هنا عن الدراسة اللغوية الدلالية وغير الدلالية، فأتطرق في هذا الفصل لجانبين مهمين، وجدتُ صداهما في كتب المقصور والممدود المطبوعة، هما:

اولاً: الجانب الدلالي، وفيه: (المشترك اللفظي، الترادف والتضاد).

ثانياً: الجانب غير الدلالي، وفيه: لهجات العرب والتغليب، التقابل الدلالي أو المقابلة.

واليك أيها القارئ الكريم، هذان الجانبان مفصلان في مبحثين

المطلب الأول:- المشترك اللفظي:

وهو صورة من صور التطور الدلالي الذي يحصل في معاني الكلمات على مر العصور والازمنة، وعرفهُ السيوطي بقوله (وقد عده أهل الأصول، بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فاكثر دلالة على سواء، عند أهل تلك اللغة)[1] هذا عند القدامى، أما عند المحدثين، فيقول احدهم: (المشترك هو ما اتحدت صورته واختلف معناه)[2] لكن وجدتُ الدكتور علي عبدالواحد وافي، قد جاء بتعريف خرج، وبعد فيه كل البعد عن غيره، فقال: (وذلك بأن يكون للكلمة الواحدة عدة معانٍ تطلق على كل منها على طريق الحقيقة لا المجاز)[3]،اما بيار جيرو، فقد تعرض للتطور الدلالي وعبر عن المشترك اللفظي، بقوله: (كل كلمة عبارة عن مجموعة من المشتركات، ويكفي لواحدة منها ان تتطور لكي تغطي على المعنى وتهدمهُ، انها تكتمه أولاً ثم

(1) المزهر في علوم اللغة، وانواعها: 291/1.

(2) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح: 302.

(3) فقه اللغة: 145.

تقوم بتعويضه)[1]، ويرى الدكتور تمام حسان أن قضية المشترك اللفظي، لها علاقة من جانبين، الأول: اختلاف الاستعمال باختلاف القبائل أيضاً، والثاني: فكرة الحقيقة والمجاز، بأن اللفظ الواحد هنا يتعدد معناه)[2]، وهذا دليل كبير على أن هناك علاقة وطيدة بالدراسة البلاغية.

وبعد هذا العرض الموجزة عن المشترك اللفظي، سأدرس ألفاظهُ التي وردت في كتب (المقصور والممدود) المطبوعة، مع بيان دلالة تلك الألفاظ، من خلال ما ذكروه عنها، في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وفي كتب القدماء من علماء اللغة وهذه الألفاظ، كثيرة جداً، وسأخذ منها الألفاظ التي تحمل ثلاث دلالات فاكثر، وذلك بحسب التفصيل الآتي:

1 – إزاء:–

في طريق هذه اللفظة حطت الرحال عند ابن ولّاد التميمي، فمن خلال تفسيرهِ وشرحهِ لهذه اللفظة، عثرت على ثلاث دلالات، يقول:[3] (وإزاء الشيء حذاؤُه، والإزاء: الحَسَن القيام عليه، قال قيس بن الخطيم*: ثأرتُ عَديا والخطيم فلم أُضِعْ وصية أشياخٍ جُعِلْتُ إزاءها

والإزاء: ما يوضع على مصب الماء إلى الحوض، يقال: أزيتُ الحوضَ، إيزاءاً وأزيتهُ تأزيةً، قال الشاعر*:

كأن محافيرَ السَبَاعِ حِيَاضُهُ لتعريبهَا جَنْبَ الإزاء الممزقِ

وقد ذكر هذه اللفظة من أصحاب الكتب، أبي عمر الزاهد في دلالة واحدة[4]، ثم وجدت القالي، يذكرها بالدلالات التي ذكرها ابن ولّاد، مضيفاً اليها بعض أقوال العلماء، مستشهداً بابيات شعرية، اوردوها، لتدل على تلك المعاني التي حملتها[5].

---

(1) علم الدلالة، بيار جيرو: 68.

(2) ينظر: الأصول، د. تمام حسان: 300.

(3) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 14، 15. الوافي بالوفيات: 24/ 219.

* المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 19/1.

* الأصمعيات: 25، وهو: خفاف بن ندبة.

(4) ينظر: المقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 29.

(5) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 42.

2- التِلَاء :

وما زلت عند ابن ولّاد في كتابه (المقصور والممدود) ولكن هنا مع لفظة أخرى من ألفاظ المشترك وهي: (التِلَاء) فهو يقول في بيان دلالاتها:[1] (التِلاء: وهو الحَوالة، يقال: أتليت فلاناً على فلان؛ أي: أحلتُهُ عليه، والتلاء: العطية، والتلاء أعطاءُ الذمة، والتلاء: الجِوار، قال زهير[2]:

جوارٌ شاهِدٌ عَدْلٌ عليكم وسيَّانِ الكَفَالَةُ والتَّلاءُ

ومما يلفت النظر، أن أصحاب الكتب المطبوعة ممن سبق ابن ولّاد لم يذكروا هذه اللفظة سوى ابن السكيت، بدلالة واحدة، يقول: والتلاء: الحوالة، يقال: أتليت فلاناً على فلان بما كان لي عليه؛ أي: أحلته[3]، ومنجاء بعد ابن ولّاد، وجدتُ القالي يذكر لها أربع دلالات، توافق مع ابن ولّاد في اثنتين، وخالفه في اثنتين يقول: (التلاء: أن يكتب على قدح أو سهم، والتلاء أيضاً: الضمان، يقال: قد أتليتُ فلاناً إتلاءاً، إذا اعطيتهُ شيئا يأمن به مثل سهم أو نعل، فكان ذلك ضماناً لهُ، فهو في ضمانك حيث ما ذهب)[4] .

3- الجَوَى :-

وما زلت مع ابن مالك في تحفتهِ الذي فسر هذه اللفظة بثلاث دلالات، قال: (الجَوَى: كل الم في البطن، وفعله جوي يجوى، والجَوَى أيضاً: مصدر جوى الشيء، إذا أنتن وتغير *
والجَوَى أيضاً: مصدر جويتُ عن الشيء، إذا كرهتهُ، قال الشاعر**:

بَسأَت بنأيها وجَوَيت عنها وعندي لو اردتُ لها دواء[5]

كما في السابق ارجع إلى من ألف من أصحاب الكتب، والذين سبقوا ابن مالك، فهذا الفراء، يذكر لهذه اللفظة دلالة واحدة، هي: أن الجوى هو داء، وكذلك نفطويه ذكر الدلالة

---

(1) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 23.
(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: 18.
(3) المقصور والممدود، لابن السكيت: 81.
(4) المقصور والممدود، للقالي: 344.
* الأعلام بمثلث الكلام: 266.
** التذكرة الحمدونية: 8/ 355.
(5) تحفة المودود، لابن مالك: 21.

نفسها[1]، في حين أن الوشاء، ذكر لهذه اللفظة دلالتين، ولم يشترك معه ابن مالك فيها؛ أي: إن الوشاء انفرد بها وحده، وهي: أن الجوى: موافقة الطعام، والجوى: شدة الوجع[2]، اما أبو بكر الأنباري، فقد عثرتُ على دلالة واحدة في كتابه (الغاية) هي: الجوى: فساد الجوف[3]، ولم يبقَ عندي سوى ابن ولّاد والقالي، فهذا ابن ولّاد، يقول: (والجوى: فسادٌ في الجوف، يقال: جوى الرجل يجوى جَوًى شديداً فكتب بالياء)[4]، والآن أنا مع القالي في كتابه، وقد عثرتُ فيه على دلالتين، وهما مخالفة كل الاختلاف، لما ذكره ابن مالك، وهي: فساد الجوف، والهوى الباطن[5].

4- الحِرباء:

عثرت في كتاب الفراء (المقصور والممدود) على دلالات هذه اللفظة، يقول: (والحِرباء من الأرض، وهو الغليظ منها، وجمعهُ حَرابي، والحِرباء: دويبة، توفي على ساقِ شجرة إذا طلعت الشمس، فتدور مع الشمس إذا دارت، والحِرباء أيضاً: المسمار الذي يدخل في حلق الدرعِ)[6]، ولم اعثر خلال قراءتي لكتب المقصور والممدود المطبوعة الباقية سوى دلالتين ذكرهما ابن السكيت وهما الأرض الطبعة الغليظة، والمسمار الذي يجمع بين طرفي الحلقة من حلق الدرع وابن ولّاد والقالي ذكرا دلالتين هما، الأول: دويبة اكبر من العظاءة، والثاني: المسمار الذي يجمع بين طرفي الحلقة[7]، أما دلالتها (ما غلظ من الأرض الذي ذكرهُ الفراء، وابن السكيت، فقد ذكرهُ ابن ولّاد والقالي لِلَفظ (الحِرباء) بالزاي، وهذا أيضاً ما ذكر في كتب اللغة من المعاجم[8].

---

(1) كتاب الأفعال: 2/ 304.

(2) الممدود والمقصور، للوشاء: 53.

(3) ينظر: غاية المقصود في المقصور والممدود: 29.

(4) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 28.

(5) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 64.

(6) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 77.

(7) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 39، والمقصور والممدود، للقالي: 451، 452.

(8) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 39، والمقصور والممدود، للقالي: 451، 452، والمنتخب من غريب كلام العرب: 578/1.

5- الحَشا:-

وهذه أيضاً عند ابن ولّاد، ففي بيان لدلالات هذه اللفظة، يقول:[1] (الحشا، حَشا البطن مقصور يكتب، بالألف؛ لأن تثنيتهُ حَشَوانِ، وأجاز بعضهم، أن يكتب، بالياء، وحكي في تثنيته حَشَيانِ، والحَشا أيضاً: الرَبو مقصور يكتب بالياء؛ لأنه يقال: رجلُ حَشْيَانُ وحَشٍ، وإمرأة حَشْيَاء وحَشِيةٌ، ,وانشد الأصمعي*:

فنهنهت أولى القوم عني بضربةٍ تَنَفَسَ منها كل حَشْيانَ محجر

والحشا أيضاً الناصية، يقال: فلانٌ في حشا فلان؛ أي: في كتفهِ، وناصيته، يكتب بالألف، ويقال: ما أدري، بأي الحَشا أهْلكُ؛ أي: بأي طوائف الأرض، قال الهذلي**:

يقول الذي أمسى إلى الحِرْزِ أهلُهُ بأي الحَشَا أمسى الخليطُ المباين

وقد قال عنها ابن السكيت، وهو ممن سبق ابن ولّاد أنّ الحشا واحد الأمعاء، بالياء[2]، في حين أن القالي وهو متمن كتب بعد ابن ولّاد ذكر لهذه اللفظة أربع دلالات، ثلاثاً منها متوافقة مع ما ذكره ابن ولّاد وهي: (حشى البطن) والحشى: الربو، والحشى: الناصية والطرف وخالفهُ بدلالة: أن الحَشَاء موضع)[3].

6- الدَوى:-

قال أبو بكر الأنباري، في شرحهِ، إن لفظة (الدوى) تحمل عدة دلالاتٍ، (الدوى، مقصور ينقسم إلى أربعة اقسام، أحدهما: الدوى: جمع دواة يكتب بالياء، والثاني: الدوى: الداء، والثالث: الدوى: الضنا، والرابع: الدوى: الرجل الاحمق)[4]. وعند تتبع دلالات هذه اللفظة في الكتب المطبوعة، ممن سبق أبا بكر الأنباري أو جاء بعده، وجدتُ بعضهم منهم قد ذكر لها دلالة واحدة فحسب، منهم: الفراء، وابن دريد، وابن هشام، وابن مالك[5]، وبعضهم الآخر، ذكر لها

---

(1) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 32، 33، ديوان الهذليين: 3/ 45

* الابل، للاصمعي: 131.

** ديوان الهذليين: 45/3.

(2) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 109.

(3) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 39، 40.

(4) غاية المقصود في المقصور والممدود: 23.

(5) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 42، وشرح قصيدة المقصور والممدود لابن دريد: 29، وشرح قصيدة المقصور والممدود، لأبن هشام: 30، وتحفة المودود، لابن مالك: 20.

دلالتين فقط، منهم: ابن السكيت، والوشاء، وابن ولّاد[1]، لكن وجدتُ أبا علي القالي قد ذكر لها أربع دلالات، ثلاثاً منها وافقت ما ذكره الأنباري، هي: الدوى: جمع دواة، والدَّوى: الداء، والدَّوى: الرجل الأحمق، وغايرهُ في دلالة واحدة، هي: الدّوى: المريض، وكلهن مقصورات يُكتبن بالياء[2]، فصارت المفارقة بين أبي بكر الأنباري والقالي في دلالة (الضنا)، ودلالة (المريض).

7- الرحى:

مستمرٌ في رحلتي مع (المقصور والممدود) لابن ولّاد، وقد توقفت عند لفظة (الرَحَى) حينما وجدتُ فيها دلالات كثيرة؛ إذ يقول عنها: (الرحى التي يطعن بها مقصورة تكتب بالياء، تقول في تثنيتهِ، رَحَيانِ، وكذلك الرحى: رحى الحرب، ورَحَى واحد الأرحاء، وهي الاضراس، والرَحى: نجفَةٌ عظيمة من الأرض، والرحى أيضاً واحد أرحاء العرب من مُضَر تميم بن مُرٍّ، واسد بن خزيمة، ومن ربيعة بكر بن وائل، وعبد القبيس بن أقصى، ومن النَمِرِ كلبٌ بن وَبَرَة طيء بن أدَدَ، وانما سميت الأرحاء لفضل قوتها على العرب...، والرحى مقصورة في هذه الوجوه كلها)[3]، ومثل سابقتها وجدتُ ابن السكيت، ممن سبق ابن ولّاد، يذكر لها دلالة واحدة هي أن (الرحا) هي التي يطحن فيها، فتكتب بالياء والألف[4]، وممن جاء بعد ابن ولّاد من أصحاب الكتب المطبوعة، وجدت القالي، قد ذكر لهذه اللفظة ثماني دلالات اشترك في أربع دلالات، هي:- الرحى التي يطعن بها، والضرس، ورحى الحرب، والنجفة، وخالفه القالي في أربع أيضاً، وهي: (رحى الغيم وسطهُ ومعظمه، ورحى القوم جماعاتهم، ورحى الناقة كِرْكِرتُها، والرحى: الصدر، مستدلاً باقوال العلماء واستشهاداتهم، وهذا هو ديدنهُ في توضيح كل لفظة[5]. ثم ابن مالك، فقد ذكر في تحفتهِ، دلالة واحدة لهذه اللفظة انفرد بها دون غيره من أصحاب الكتب المطبوعة، فقال: (والرحا: القبيلة العظيمة)[6].

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 93، والممدود والمقصور، للوشاء: 49، والمقصور والممدود، لابن ولّاد: 42.

(2) المقصور والممدود، للقالي: 94.

(3) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 54.

(4) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 109.

(5) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 79، 80.

(6) تحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 9.

8- السَّدى:

وهذه أيضاً وردت في كتاب الفراء، فقد تعرض لها في شرحهِ، وذكر لها ثلاث دلالات، فقال: (والسَّدى بالياء، والسدى على ثلاثة أوجه: السَّدى من الندى، والسَّدى الثوب، ويقال: السَّتى، والسِّدى البلح، يقال: سداة وسَدًى تكتبهن ثلاثتهن بالياء، وإن شئت بالألف) وابن ولّاد، قد توافق مع الفراء في هذه الدلالات الثلاث[1]، ويستمر البحث في طريق (السَّدى)، وقد وصلت لكتاب القالي، الذي تطرق إلى دلالات هذه اللفظة مستفيداً من أقوال العلماء فيها، فوضح المقصود من تلك اللفظة يقول: (السَّدى الأسفل من الثوب...، وقال: اما السَّدى من الندى، فبالدالِ لا غير، يقال: سَدِيتْ الأرض، إذا نَدِيت من السماء كان الندى أو من الأرض...، , ويقال في الجود: السدى والندى مقصوران[2] وحين بحثت عن دلالة هذه اللفظة في كتاب حلية العقود، وجدت في دلالتين، واحدة منها، مطابقة لما ذكره الفراء وابن ولّاد والقالي وهو (البلح الذاوي)[3]، وكذلك ذكر صاحب (الحلية) أن لفظة (السدى) تأتي بالإضافة إلى فتح السين، مضمومة السين، وهي (السُّدى) وتعني المهمل[4]، وابن مالك ذكر لها دلالتين، هما: الندى والبلح[5]، وقد لاحظت أيضاً أن مؤلفي الكتب المطبوعة ممن ذكر دلالات هذه اللغة ذكروها بفتح السين، وذكرها القالي وكمال الدين الأنباري بضم السين مع الفتح أيضاً.

9- السَّفا:-

هذه اللفظة أيضاً وجدتها عند القالي[6]، في كتابه (المقصور والممدود) وفيه قد ذكر لها أربع دلالات يقول: (والسَّفَا: مصدر قولك: فرسٌ أسفى بيِّنُ السفا، إذا كان خفيف الناصية...، والسَّفا: جمع سَفَاةٍ، وهو تراب البئر والقبر والسَّفَا: شوك البُهْمَى، واحدتها سفاةٌ، والسَّفا أيضاً: ما سفت الريح، مقصورة أرجِعُ بهذه اللفظة إلى الوراء، وعند من سبق القالي من أصحاب الكتب المطبوعة، نجد أن اكثرهم قد ذكر لها دلالة واحدة أو دلالتين فهذا ابن السكيت، اعطى لها

---

(1) المقصور والممدود، للفراء: 67، وينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 63.

(2) المقصور والممدود، للقالي: 101، 102.

(3) ينظر: حلية المقصود في الفرق بين المقصور والممدود، 180، وينظر: جمهرة اللغة: 1/ 542، وينظر: مجمل اللغة: 237/1، ومقاييس اللغة: 69/2.

(4) ينظر: تحفة المودود في المقصور والممدود: 11.

(5) المقصور والممدود، للفراء: 116.

(6) المقصور والممدود، للقالي: 104، 105.

دلالتين اشترك القالي معه فيها، وهي خفة الناصية، وتراب البئر والقبر[1]، ثم يأتي الوشاء ويعطي دلالتين أيضاً، اشترك معه القالي فيهما، وهما: التراب وشوك البُهمى[2]. أما ابن دريد فقد ذكر لها دلالة واحدة، أيضاً توافق معه القالي فيها هي: تراب القبر[3]، انتهى من سبق القالي، وهنا يأتي من جاء بعده، فهذا كمال الدين الأنباري في حليتهِ، جاءت هذه اللفظة، وهي تحمل في طياتها ثلاث دلالات، وافقت القالي فيما ذكره، يقول[4]: (والسَّفا: التراب، قال أبو ذُؤَيب*:

وقد أرسلوا فُراطَهُم فتأثلوا قَليباً سَفاها كالإماء القواعد

والسَّفا: خفة الناصية، والسَّفا: شَوْك البُهْمَى، بقي عندي من أصحاب الكتب ابن هشام وابن مالك، وقد اكتفى بذكر دلالة واحدة اشترك فيها مع القالي هي (تراب البئر والقبر)[5].

10- السَّماء:-

عثرت على خمس دلالات لهذه اللفظة في كتاب القالي (المقصور والممدود)؛ إذ قال: (والسماء واحدة السماوات، وسماءُ البيت: سقفهُ، قال الشاعر:

وبيت بموماةٍ هتكتُ سماءَهُ الى كوكبٍ يَزوى لهُ الوجه شاربُهُ

والسماء: المطر أيضاً، قال الله تعالى ﴿ٱ□□□□ً﴾ (الأنعام: 6)؛ أي: ارسلنا: المطر، وقال أبو حاتم: السماء: التي تظل الأرض مؤنثة، والسماء: اسم فرس معاوية بن عمر، أخى الخنساء...)[6] ومع دلالات القالي لهذه اللفظة، نجد أن صاحب (الحلية) أيضاً قد تطرق لهذه اللفظة، فذكر لها أيضاً أربع دلالات، اشترك مع القالي في دلالتين، هما: أن السماء المطر، والسماء: المظللة، والباقية من الدلالات الأربع لا توافق ما ذكره القالي، هي: ان السماء: السحاب، والسماء: كل عالٍ مظل يسمى سماء. وهنا يجب التنويه، أن هذه اللفظة (السماء) بدلالاتها المتعددة لم يذكرها من أصحاب الكتب سوى القالي وكمال الدين الأنباري، ولم أجد أي مؤلف آخر من أصحاب كتب المقصور والممدود، قد تطرق لهذه اللفظة، وذكر لها حتى لو دلالة واحدة.

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 94.
(2) ينظر: الممدود والمقصور، للوشاء: 50.
(3) ينظر: شرح قصيدة المقصور والممدود، لابن دريد: 30.
(4) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 7.
* ديوان الهذليين: 122/1.
(5) ينظر: شرح قصيدة المقصور والممدود، لابن هشام: 31، وتحفة المودود، لابن مالك: 7.
(6) ينظر: حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، لكمال الدين الأنباري: 31.

11- الشَّذَا:-

يستمر الطريق في كتاب القالي، وهو ما يزال يرفد الألفاظ بالدلالات الكثيرة، منها هذه لفظة: (الشَّذا)، الذي ذكر لها خمس دلالات، يقول: (والشّذا: الأذى، والشّذا أيضاً: ضرب من الذباب، واحدتها شذاة، والشَّذا ينظر:: شجر ينبت بالسراة تَصنع منه المساويك، والشَّذا أيضاً: شدة ذكاء الريح، يكتب بالألف، قال أبو علي: أصل الشذا: الحدة والمبالغة)[1]. أرجع أيضاً إلى من سبق القالي، واتابع دلالات هذه اللفظة عند أصحاب الكتب المطبوعة، فهذا (الفراء) يذكر لها ثلاث دلالات اشترك معه القالي في واحدة هي: الأذى، وانفرد في ذكر دلالتين خالفه فيهما، وهما كل شيء لهُ حَدٌّ، والشَّذا: من الشيء بقية[2]، اما ابن السكيت، فقد ذكر لها دلالتين، واحدة منها اشترك القالي معه فيها، وهي الأذى، والثانية اشترك فيها مع الفراء، وهي: حد كل شيء[3]، وانفرد (نفطويه) في كتابه المقصور والممدود بذكر دلالة واحدة، لم يتطرق لها أحد من مؤلفي الكتب للمقصور والممدود، يقول: الشَّذا: هو الهلاك)[4]، وانتقل إلى من ألف بعد القالي، فوجدت في (الحلية) أربع دلالات للفظة (الشَّذا)، قال[5]: (والشَّذا: ضربٌ من السُّفن، والشَّذا: ذباب الكلب، والشَّذا: شجر الملح، والشَّذا: كِسَر العود، وأنشد*:

اذا ما مَشتْ نادَى بما في ثيابها رياحُ الشذا والمندَلِيُّ المُطَيَّرُ

فهنا نلحظ أن ما ورد في الحلية من دلالات، اشترك في دلالتين مع القالي هما: الذباب والشجر، وخالفه في اثنتين، وهي: ضربٌ من السُّفن، وكِسَر العود).

12- الشَوى:-

ذُكِرَ لهذه اللفظة عند ابن السكيت ثلاث دلالات، يقول: (والشوى: إخطاء المقتل، والشوى: اليدان والرجلان، والشوى: هي جلدة الرأسِ، قال الله عز وجلّ ﴿ كَلَّآ ﴾ [6] [7]، اما الوشاء، فقد ذكر لهذه اللفظة أربع دلالات ثلاثاً منها اشترك مع ابن السكيت، والرابعة منها، يقول: (والشوء

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 73، 74.
(2) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 74.
(3) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 113.
(4) المقصور والممدود، لنفطويه: 41.
المعجم المفصل في شواهد العربية: 372/3.
(5) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، لكمال الدين الأنباري: 9.
* ديوان ذي الرمة: 2/ 852.
(6) المعارج: 16.
(7) المقصور والممدود، لابن السكيت: 109.

رديء المال، مقصور يكتب بالياء)[1] وهنا ابن ولّاد، يذكر ثلاث دلالات لهذه اللفظة، اشترك مع ابن السكيت والوشاء في دلالتين هما: جلدة الرأس، وإخطاء المقتل، والثالثة منها، يقول: (يقال: فرس غليظ الشّوى، إذا كان غليظ القوائم)[2]، وفي حلية العقود ذكر صاحبه دلالة واحدة هي: جلدة الراس[3]، وهنا لابد لي من وقفة مع ما ذكرهُ ابن ولّاد، في دلالة (القوائم) مع جلدة الرأس وإخطاء المقتل فذلك قد ورد في معاجم اللغة العربية ممن سبقهُ من العلماء[4].

13- **الصَّدَى:-**

قال أبو الطيب الوشاء: (والصَّدَى: الصوت في الجبل، مقصور يكتب بالياء، والصَّدَى: العطش، مقصور يكتب بالياء، والصَّدى: الرجل الحسن القيام على ماله، مقصور يكتب بالياء، والصَّدَى: بقيت الميت[5]، قال الشاعر*:

منازل لو مَرَّت بهنَّ جنازتي لقال الصَّدَى يا حامِليه انزلا بِيا

وقد ذكر ابن ولّاد أنّ للفظة (الصَّدَى) ست دلالاتٍ، بعضها متوافق مع ما ذكرهُ الوشاء، وبعضها الآخر غير متوافق، فقال: (والصَّدى: من العطش مقصور غير مهموز يكتب بالياء، وكذلك الصّدى الطائر، والصَدا) الصوت الي يُجيبك عند شط نهرٍ أو جبلٍ وفي بيت خالٍ، والصَداء أيضاً: مصدر فَرَسٍ أصْدَأ، والصدى أيضاً: البدن، والجمع: أصداء، ويقال: هو صَدَى مالٍ، إذا كان حَسَن القيام عليه، فهذهِ مقصورات يكتبنَّ بالياء)[6]، وما زلت ابحث في دلالات لفظة (صَدَى)، فوجدتُ لها عند القالي سبع دلالات مستفيداً من اقوال العلماء، أربعاً منها متوافقة مع ابن ولّاد،، هي: (العطش، والذي يُجيبك إذا كنت في بيت خالٍ، والطائر، والبدن)، اما الثلاث الباقية فهي أنَّ (الصَّدى العالم بالابل وبمصلحتها، , والصَدَى: اللطيف الجسد، والصدى:

(1) الممدود والمقصور، للوشاء: 52، وينظر: تحفة المودود، لابن مالك: 17.

(2) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 67.

(3) ينظر: حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 5.

(4) ينظر: اصلاح المنطق، لابن السكيت: 46، والاشتقاق، لابن دريد: 83.

(5) الممدود والمقصور للوشاء: 55.

* هذا البيت لمرار بن هباش الطائي، ذكرهُ صاحب الحماسة البصرية: 133/2، وزهر الاكم في الامثال والحكم: 1/ 248.

(6) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 72، 73.

السَّمع)[1]، وحين وصلت إلى كتاب حلية العقود، عثرت على خمس دلالات، وافق في واحدة منها ما ذكرهُ الوشاء، والباقي متوافق مع ما ذكرهُ القالي من دلالات، يقول، كمال الدين الأنباري: (والصَّدى: ذكر البوم، والصَّدى: الدماغ نفسه، وقيل هو موضع السمع من الدماغ، والصَّدى: بدن الميت، والصَّدى: الذي يُجِيْبُك إذا صِحْتَ بقربِ جبلٍ، ويقال: هو صَدَى مالٍ، إذا كان حَسَن القيام عليه، ويستعمل الا بالإضافة)[2].

هذه الدلالات التي أشار اليها: الوشاء، ثم ابن ولّاد، ثم القالي، ثم كمال الدين الأنباري في الحلية، لم يذكرها غيرهم من أصحاب الكتب المطبوعة سوى بعض الإشارات، وجدتها، فيها دلالة واحدة أو دلالتين لهذه اللفظة، ذكرها الفراء، وأبو عمر الزاهد، وابن مالك[3].

14- العِدَى:-

في باب العين، أحد أبواب كتاب (المقصور والممدود)، لابن ولّاد، طرقتُ فيه دلالات لفظة (العدى) قال[4]: (والعِدى، مكسور الأول مقصور يكتب بالياء، يقال: هؤلاء قومُ عِدى، أي: غرباء، قال الشاعر*:

إِذَا كُنْتَ في قَوْمٍ عِدًى لَسْتَ مِنْهُمْ فَكُلْ مَا عَلِفْتَ مِنْ خَبِيْثٍ وَطَيِبٍ

والعدى بكسر أولهِ ونقصهِ: الأعداء، ويقال: قوم عِدًى وعُدى، بالكسر والضم لغتان؛ أي: أعداء، تكتب بالياء لمكان الكسرة في اولهِ، وزعم أبو عمرو، أنَّ العِدى بالكسر مقصور: الحجارة والصخور تجعل على القبر وأنشد لكُثير**:

وحالُ السفا بيني وبينك والعِدَى ورَهْنُ السفا غَمْرُ النقيبةِ ماجدُ

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 98، 99، 100.

(2) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 9، 10.

(3) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 60، والمقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 24، وتحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 16.

(4) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 82، 83.

* الشاعر زرارة بن سبيعٍ الاسدي ينظر: زهر الاكم في الامثال والحكم: 242/1.

* كثير عزة بين ناقديه قديماً وحديثاً: 143.

** كثير عزة بين ناقديه قديماً وحديثاً: 143.

فمن سبق ابن ولّاد من أصحاب الكتب المطبوعة، ذكرها بدلالة واحدة[1] غير ان أبا بكر الأنباري، جاء بدلالتين، هما: الغرباء والاعداء[2]، حتى من جاء بعد ابن ولّاد ذكر لها دلالة واحدة[3]، الا إن أبا علي القالي، كعادتهِ يفسر هذه اللفظة، بدلالات متعددة اشترك فيها مع ما ذكره ابن ولّاد، وفارقهُ في اثنتين، هي أن (عدًى) يكون بتأويل عِدَة، و(العِدى) ما ارتفع من الارضِ[4].

15- العمى:-

في هذه اللفظة، حطتْ رحال قلمي عند ابن مالك في (تحفتهِ) هذا العالم الجليل، والفقيه اللغوي الكبير، وجدتُ عندهُ، هذه اللفظة، وقد حملت من الدلالات ثلاث يقول: (العمى: فقد البصر، والعمى أيضاً: السمنُ، والعمى أيضاً: الطول)[5]، وعند الرجوع إلى من سبق ابن مالك من أصحاب الكتب المطبوعة للمقصود والممدود، لم أجد احداً يذكر لها من الدلالات سوى دلالة واحدة أو دلالتين لا أكثر، فابتداءً من ابن دريد الذي ذكر لها دلالتين، واحدة اشترك فيها ابن مالك معه، وهي (عمى البصر)، والثانية: مخالفة تماماً له، هي: أن يقال رجل عميٌ القلب؛ أي: جاهل)[6]. ثم انتقل إلى كتاب نفطويه (المقصور والممدود)، فيذكر أن العمى يكون في القلب والعين من غير الإشارة إلى دلالة خاصة في كيفية وجود ذلك في القلب والعين، وهذا قول الوشاء والزاهد[7]، أما أبو بكر الأنباري فقد اعطى دلالة واحدة لهذه اللفظة، وهي: عمى العين[8]. واستمر في البحث عن دلالات هذه اللفظة في الكتب المطبوعة ووصلت إلى كتاب ابن ولّاد، وفيه عثرتُ على دلالتين، واشترك ابن مالك بواحدة معه، وهي العمى: الطول، وخالفه في

(1) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 46، والمقصور والممدود، لنفطويه: 42.
(2) ينظر: غاية المقصود في المقصور والممدود: 26.
(3) ينظر: المقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 28، والمقصور والممدود، لابن هشام: 36
(4) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 174، 175.
(5) تحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 7.
(6) ينظر: المقصور والممدود، لنفطويه: 41، والممدود والمقصور، للوشاء: 42، والمقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 23.
(7) شرح المقصور والممدود، لابن دريد: 31.
(8) ينظر: غاية المقصود في المقصور والممدود، لأبي بكر الأنباري: 24.

الثانية، وهي: العمى، عمى القلب)[1]. والقالي، عثرت عنده على دلالتين، اشترك ابن مالك فيهما معه، وهي: أن العمى في العين؛ أي: فقد البصر، والثانية: العمى: الطول)[2].

17- اللِحَاء:-

تتبعت هذه اللفظة في جميع كتب المقصور والممدود المطبوعة، وتباينت آراءهم من حيث الدلالة التي تعطيها هذه اللفظة؛ فبدأ بالفراء، إذ قال في كتابه: (واللِحاء، أن يتلاحى الرجلانِ، فنقول: بينهما لحاءٌ شديد، ممدود، واللِحاء، لحاء التمرة (وهو ما كسا النواة منها، تقول للتمرة إنها لكثيرة اللحاء ممدود، وكذلك لحاء العصا، ممدود، قال الشاعر: (لا تدخلن بتكلفٍ بين العصا ولحائِها)، وهو قشرها)[3]، أما ابن السكيت فقد ذكر في كتابه، دلالة واحدة لهذه الكلمة، فقال: (واللِحاء: قشر كل شيء، يقال للتمرة: انها لكثيرة اللحاء، بالألف وقد لحوت العود ألحوهُ وألحاهُ، إذا قشرتهُ، ولحاهُ الله؛ أي: قشره الله)[4] ووجدتُ ابن دريد، أيضاً يذكر لها دلالة واحدة، يقول[5]: (اللِّحاء، ممدود: الشتم، وفي المثل: (من لا حاك فقد عاداك)[6]، ثم يأتي بعد ذلك الوشاء، فيذكر دلالتين لهذه اللفظة، الأولى: اللِّحاء، قشر العود، ممدود، والثاني: المشاجرة بين الرجلين ممدود أيضاً ويستمر الحديث عن لفظة (اللِحاء)، وهنا أقف مع أبي بكر الأنباري، حيث ذكر دلالتين: (احدهما: اللِّحاء من الملاحاة بين الرجلين؛ يقال: بينهما مُلاحاة إذا جعل كل واحدٍ منهما يشتم صاحبهُ، والثاني: اللِّحاء، قشر كل شيء، يقال للنخلة انها لكثيرة اللِّحاء)[7]، وهنا يأتي الدور لأبي عمر الزاهد، الذي قال عنها، دلالة واحدة هي (لحاء الشجر)[8]، لكن أبا علي القالي، وجدتهُ مغايراً لما ذكروهُ من حيث الدلالة، فهو يربط بين دلالة (لحاء الله) مع (اللحاء بين الرجلين) يقول: (يقال: لحيت الشجر ألحاه، إذا اخذت لحاءه؛ أي: قشرهُ، وقولهم: لحاك الله مشتق

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 82.

(2) المقصور والممدود، للقالي: 34.

(3) المقصور والممدود، للفراء، 44، وينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 109.

(4) المقصور والممدود، لابن السكين: 95.

(5) شرح المقصود والممدود: 38، وينظر: تحفة المودود، لابن مالك: 27، ومعجم ديوان العرب: 119/4. هذا المثل، لأكثم بن صيفي، ينظر: التذكرة الحمدونية: 86/7.

(6) الممدود والمقصور، لأبي الطيب الوشاء: 51.

(7) غاية المقصود في المقصور والممدود: 26، وينظر: المقصور والممدود، لنفطويه: 25، وينظر: شرح المقصود والممدود، لابن هشام اللخمي: 35.

(8) المقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 30، وينظر: حلية العقود، لكمال الدين الأنباري: 51.

من هذا.....، واللِّحاء بين الرجلين من هذا؛ لأن كل واحد منهما يقشر صاحبهُ بالشتم)[1]. فمن الملاحظ أن ذكر الفراء لأكثر من معنيين، دون غيرهِ من أصحاب الكتب، أنهُ قد فرق بين لحاء العصا، ولحاء التمرة فضلاً عن دلالة الملاحاة بين الرجلين التي حملت على أصل معناها، وهو المباغضة والملاومة[2]، في حين أن بعضهم أصحاب الكتب المطبوعة قد أشاروا إلى دلالتين هما: المشاتمة، والقشر لكل شيء، سواء للشجر أم نواة التمر، على اعتبار أن قشر كل شيء يدل على معنى محوري، وهو لصوق ما هو كالقشر لشيء بظاهرهِ، لصوقاً شديداً كلحاء الشجر، والتمرة[3].

18- اللَّخا:-

هنا انتقلت مع القالي في كتابه المقصور والممدود، فقد ذكر لهذه اللفظة ثماني دلالات، يقول: (واللَّخَا: استرخاء في أحد شِقَي البطن، يقال: رجل أَلْخَى، وامرأة لَخْوَاء، وقال الأصمعي: واللَّخا: أن تكون احدى خاصرتيه اعظم من الأخرى، وقال أبو زيد: اللَّخا: كثرة الباطل، واللَّخا أيضاً: السَّعْط، وقال الأصمعي: اللَّخا: شيء من جلود دواب البحر مثل: الصدف يتخذ مُسْعطا، واللَّخا: ما يجتمع في العين من الرمص وغيره، واللَّخا: أن تكون احدى ركبتي البعير أعظم من الأخرى، واللَّخا: ميلُ في الفم[4]. وكالعادة أتتبع دلالات هذه اللفظة عند من سبق القالي، ومن جاء بعده، فممّن سبقه، وجدت عند الفراء، قد اعطى لهذه اللفظة دلالتين، فقط توافق معه القالي في دلالة المسعط، والثانية انفرد بها من دون غيره، وهي: أن اللَّخا: الاسترخاء في العينين وهما يكتبان بالألف[5]، وحين وصلت إلى ابن ولّاد وهو أيضاً ممن سبق القالي؛ إذ حدد لها أربع دلالات اشترك معه القالي فيها، وهي اللَّخا: المُسْعُط، واللَّخا: ما اتخذ من جلود دواب البحر كالصدف واللَّخا: استرخاء احدى شقي البطن، واللَّخا: كثرة الكلام في الباطل)[6]. وممن جاء بعد القالي، وجدت فقط ابن مالك، وقد ذكر دلالة واحدة فقال: (واللّخا: كثرة الكلام بالباطل)[7]

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 436، 437.

(2) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: 2/ 16.

(3) المعجم الاشتقاق المؤصل: 4/ 1959

(4) المقصور والممدود، للقالي: 76.

(5) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 83.

(6) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 111.

(7) تحفة المودود في المقصور والممدود، لابن مالك: 16.

المطلب الثاني:- الحقول الدلالية –

يعرف الحقل الدلالي في الاصطلاح اللغوي بأنه: (مجموعة من الألفاظ والمعاني المتقاربة ذات الملامح الدلالية المشتركة وجعلها تحت لفظٍ عام يجمعها ويضمها)[1]، ومن الجدير بالذكر أن الدكتور منقور عبد الجليل في كتابه قد تطرق إلى انه هناك مسألة قديمة ناقشها الآمدي في عصره بين جمهور العلماء وهذه المسألة أضحى لها علاقة بما يسمى في العصر الحديث- بمبحث الحقول الدلالية- التي تخضع عناصرها لعلاقات مختلفة تصنف على اساسها الى عائلات لغوية تحت غطاء لفظ أعم، يكون مفهومه موضع اشتراك بين جميع العناصر التي تحته فهذا يعني أن فكرة الحقول الدلالية لم تكن مبتدعة وانما أساسها موجود عند علماء اللغة القدماء فالبعض يرى أن نظرية الحقول الدلالية قد تأسست على فكرة المفاهيم العامة التي تؤلف بين مفردات لغةٍ ما بشكل منتظم يسايرُ المعرفة والخبرة البشرية المحددة للصلة الدلالية، أو الارتباط الدلالي بين الكلمات في لغة معينة يجمعها لفظ عام، فاللغة كما نعرف نظام يتكون من عناصر وقيمة هذه العناصر تتحدد بمكانتها وعلاقتها داخل هذا النظام.

والألفاظ المقصورة والممدودة التي تخص هذه القضية موجودة في كتب المقصور والممدود وقد تطرق اليها أصحاب هذه الكتب، وأنا بدوري أضعها بين أيديكم لكي يتناولها القارئ الكريم:

اولاً:- الألفاظ الدالة على معنى الموضع

وهذه الألفاظ كثيرة، قياساً إلى الألفاظ الأخرى التي حملت في طياتها دلالة الموضع، وابدأ من الفراء، فقد عثرت على لفظتين حملتا دلالة (الموضع)، فقال: (الحساء: موضع، والركاء، موضع، أيضاً)[2]، ثم يأتي ابن السكيت، فيذكر لهذه الدلالة لفظة واحدة، يقول: (وحُزوى: موضع)[3]، وثالث الكتب كتاب ابن دريد أو شرحه، وفيه عثرت على لفظتين لدلالة (الموضع)، وهما: بَدا: موضع، وكَراء: موضع)[4]، ويستمر السير، وما زلتُ مع دلالة (الموضع)، وقد استوقفني كتاب ابن ولّاد الذي عثرتُ فيه على الكثير من الألفاظ التي تحمل دلالة (الموضع) وقد وصلت خمسة عشر لفظة، وهي (أجلى، أدمى، اراطى، البثاء، حرملاء، الحنسا، الدنا،

---

(1) علم الدلالة، أحمد مختار عمر: 79.

(2) المقصور والممدود، للفراء: 67، 108، وينظر: المقصور والممدود، للقالي: 338، 427

(3) المقصور والممدود، لابن السكيت: 66، وينظر: المقصور والممدود، للقالي: 237.

(4) ينظر: شرح المقصور والممدود، لابن دريد: 34، 35.

عقرباء، القاصعاء، كلاء، كربلاء، لفّيزى، المرداء، النافقاء، جنفاء)[1]، ولكن وجدت في كتاب القالي من الألفاظ التي تحمل هذه الدلالة الشيء العجيب، فقد ذكر خمسة وسبعين لفظة، لدلالة (الموضع) اشترك مع ابن ولّاد في خمسة ألفاظ، وهي: (أجلى، أدمى، الدنا، كربلاء، جنفاء)[2]، ومع ابن مالك في لفظة (الجواء)[3]، وحده دون غيره وهي: (الحَشى، والجبى، وشرى، وسجى، والرجا، والنجا، والدبا، وسوء، والملا، وحوضى، وقوسى، وفَورى، وكلفى، وشوطى، ورهبى، والتقوى، وذو بهدى، وقلهى، وصَورى، وذو جمى، ودأثى، وقرقرى، وقنونى، وقلهى، وأهوى، وثرى، والمعى، ومنى، وحشمى، والقمرى، وسلى، وقرى، وسيقا، وشعبى، وجواشى، وجرادى، والحبيا، وتبنى، وترعى، والسواء، والغذاء، والثباء، والعوراء، وعلهاء، وعياء، وحداء، والخوصاء، والخلصاء، والقنعاء، والشجراء، واللعباء، والرتقاء، والرجلاء، والدرداء، والزعراء، والبطحاء، والقرماء، وعقاراء، ولومداء، ومكروثاء، والأبواء، وأبلاء، والفَناء، والرجيلاء، وظليلاء)[4].

ثانياً: الألفاظ الدالة على معنى النبت

من خلال البحث عن هذه الألفاظ، عثرت في كتاب الفراء على ثمانية ألفاظ، اشترك القالي معه في ستة، وهي: (الحراء، والسنا، والقفعاء، والدرماء، والحُواء، ووالالاء)[5]، واشترك ابن السكيت معه في ثلاثة، وهي: (الدرماء، والحرشاء والفقعاء)[6]، واشترك معه ابن ولّاد في أربعةٍ، هي: (الحزاء، الحُواء، السنا، الفقعاء)[7]، أما ابن السكيت فقد عثرت في كتابه على خمسة ألفاظ، لدلالة (النبت) اشترك مع الفراء بثلاثة ألفاظ، وهي: (الدرماء، والحرشاء، والفقعاء)، ونفسها

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 12، 13، 20، 38، 39، 46، 88، 104، 108، 112، 144.

(2) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 92، 140، 246، 397، 406.

(3) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 4333، وتحفة المودود، لابن مالك: 21/.

(4) ينظر:: المقصور والممدود، للقالي: 40–495 متفرقة الصفحات، وليست بالتسلسل، ولكن حُصرت بين ص40 وص495.

(5) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 110، 112، 114، 115، 116، والمقصور والممدود، للقالي: 41، 104، 372، 382، 445، 495.

(6) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 74، 76.

(7) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 38، 39، 62، 98.

اشترك معه ابن ولّاد أيضاً[1]، اما القالي فقد اشترك معه في ثلاثة ألفاظ، وهي (الكحلاء، والدرماء، والنفراء)[2]، ثم جاء ابن ولّاد في كتابه (المقصور والممدود)، من الألفاظ الكثيرة، التي اشترك بها مع الفراء وابن السكيت، وهو ما ذكرناه سابقاً، واشترك القالي معه أيضاً في ثمانية عشر لفظة، وهي: (البهمى، والثداء، والحفرى، والحزاء، والجُواء، وخبازى، والدرماء، والرخامى، وزبادي، والسنا، والسعاء، وشقارى، والصفراء، والعلقى، والعلندى، والكحلاء، والهلتى، والهردى)[3]، فهذه الألفاظ المشتركة بين أصحاب الكتب المطبوعة.

وهنا سأذكر الألفاظ الدالة على النبت، والتي انفرد بها كل مؤلف، وحده دون غيره، وذكرها في كتابه، فهذا الفراء، ذكر لفظة واحدة منفردة حملت دلالة (النبت) يقول (الخُزَامى، وهو نبتٌ طيب)[4]، ثم ابن السكيت، الذي لم أجد عنده أي لفظٍ منفرد بل فقط ما أشترك به وأُشتُرِكَ معه، أما ابن ولّاد، إذ عثرت في كتابه على عدد من الألفاظ، انفرد بذكرها، وهي: (الجِدى، حُلاوى، الجِحْلَى، الشُكاعى، القِضَى، الكُشُوثاء، النُقارى، الهندبى)[5]، والقالي ذكر من الألفاظ التي تحمل دلالة (النبت)، وهي تسعة ألفاظ، هي: (حُوّارى، الرّثغامى، الخُضّارى، السَّخا، فُطرَى، سُعَادَى، الغَبْراء، القَضْيَاء، الطَّحْمَاء)[6]، وهنا الأخير ابن مالك، ذكر لفظة واحدة عثرت عليها من خلال قراءتي لكتابه، وهي تحمل دلالة (النبت)[7].

ثالثاً: الألفاظ الدالة على معنى المشية.

هذه الألفاظ التي تحمل دلالة (المشية) لم أجد منها في كتب المقصور والممدود إلا عند الفراء، وابن السكيت، وابن ولّاد، والقالي، فبدءً من (الفراء) إذ ذكر لهذه الدلالة لفظتين، هما:

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 115، 116، والمقصور والممدود، لابن ولّاد: 38، 48، 98.

(2) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 375، 382، 389.

(3) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 19، 26، 36، 38، 39، 43، 48، 49، 59، 62، 66، 70، 74، 84، 85، 107، 113، 131، 132، وينظر: المقصور والممدود للقالي: 26، 41، 104، 116، 125، 163، 191، 244، 252، 256، 375، 382، 385، 445، 480.

(4) المقصور والممدود، للفراء: 102.

(5) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 29، 35، 36، 70، 103، 108، 125، 132.

(6) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 26، 253، 256، 287، 297، 369، 373، 382.

(7) ينظر: تحفة المودود لابن مالك/ 38.

(قهقرى والخوزلى)[1]، ثم عثرت في كتاب ابن السكيت على أربعة ألفاظ لدلالة (المشية)، اشترك مع الفراء في اثنتين، وهما: (قهقرى والخوزلى) والباقية هي: (خيزلى، وخيزرى)[2]، ثم يأتي ابن ولّاد، ويذكر في رحلة الدلالة (للمشية)، سبعة عشر لفظة حملت هذه الدلالة اشترك مع ابن السكيت في اثنتين، وهما: (الخيزلى، والخيزرى)[3]، واشترك القالي معه في ستة ألفاظ، هي: (الأبزى، والغيزلى، والدفقى، والسّبَطرى، والعَرقلى، والعجيلى)[4]، وانفرد ابن ولّاد بذكر عشر ألفاظ هي: (التركضاء، والخِبقى، وخِيلاء أو خُيلاء، والدألى، والعرضنى، وعجياء، والفنجلى، والمثعاء، والهبِقى أو الهبَقى، والهوينا)[5].

وبقي القالي، إذ عثرتُ في كتابه (المقصور والممدود) على اثنتي عشرة لفظة، واحدة اشترك فيها مع الفراء، وهي: قهقرى، وسبعة ألفاظ مع ابن ولّاد، وقد ذكرتها سابقاً[6]، وانفرد بذكر ثلاثة منها في كتابه، وهي: (الثوبى، والعزقلى، والخيقى)[7].

رابعاً: الألفاظ الدالة على معنى "الأرض الغليظة".

هنا حطت رحال القلم على الألفاظ التي تحمل دلالة الارض الغليظة، فأبتدئُ بالفراء، إذ عثرتُ في كتابه على لفظتين، حملت هذه الدلالة، وهي: (الحِرْبَاء والحِزْبَاء)[8] ويأتي بعده ابن السكيت، الذي ذكر ستة ألفاظ كلها مشتركة مع غيره دون أن ينفرد بأي لفظ منها، وهي: (الحِرْبَاء، والحِزْباء، والقيقاء، والجلذاء، والصمحاء، والزيزاء)[9]، إذ اشترك مع الفراء في لفظة (الحِرْبَاء والحِزْباء)، وفي كتاب ابن ولّاد، عثرتُ على لفظتين، هما: (الزيزاء والصيداء)[10]،

---

(1) ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 74.

(2) ينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 7، والهامش (6) من نفس الصفحة عند ابن السكيت.

(3) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 42، 44.

(4) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 12، 30، 42، 48، 64، 85، 86.

(5) ينظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: 2، 43، 44، 47، 87، 88، 97، 119، 132.

(6) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 26، 140، 155، 157، 199، 200.

(7) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 140، 155، 200.

(8) المقصور والممدود، للفراء: 116.

(9) المقصور والممدود، لابن السكيت: 77.

(10) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 60، 74.

الأولى اشترك فيها مع ابن السكيت، والثانية (الصيداء) انفرد بذكرها دون غيره، من أصحاب الكتب وبعد ابن ولّاد.

وعند القالي، وجدت ثمانية ألفاظ وهي: (الخشباء، وضبى، والصلداء، والحِزبَاء، والقيقاء، والجلذاء، والصمحاء، والزيزاء)[1]، الثلاثة الأولى، انفرد بذكرها دون غيره من أصحاب الكتب، والباقية، اشترك فيها مع من سبقه من أصحاب الكتب، فاشترك مع الفراء في واحدة وهي (الحِزبَاء)، ومع ابن السكيت في خمسة ألفاظ وهي (الحِزباء، القيقاء، الجلذاء، الصمحاء، الزيزاء)، واشترك مع ابن ولّاد في لفظة واحدة أيضاً (الزيزاء).

خامساً:- الألفاظ الدالة على معنى الشدة

ألفاظ هذه الدلالة، قد تنوعت وتوزعت بكثرة، عند أصحاب الكتب المطبوعة، فهذا الفراء، يقول: (اللأواء، واللَّولاء، ممدودتان وهما لُغتَان، وهما في الشدَّةِ والجَهْدُ)[2]، وابن السكيت فقد ذكر من الألفاظ ثلاث، اشترك في اثنتين مع الفراء، وهما (اللأواء، واللَّولاء)[3] وذكر لفظة أخرى، يقول (والعوصاء الشدة) وذكرها أيضاً ابن ولّاد والقالي، أي أنه لم ينفرد بذكرها وحده[4]، اما ابن ولّاد فقد ذكر من هذه الألفاظ أربعة، اشترك مع الفراء وابن السكيت، ومعهم القالي في لفظتين، هما: (اللولاء واللأواء)[5]، واشترك القالي وابن مالك معه في لفظة واحدة وهي (العزّاء)، يقول ابن ولّاد: (والعزاء بتشديد الزاء الشدَّة)[6]، قال الشاعر*:

ولا تقُوتُ عَيالي يوم مسغبةٍ ولا بنفسِكَ في العَزَّاء تكفيني

(1) ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 371، 452، 453، 455.

(2) المقصور والممدود، للفراء: 116.

(3)ابن السكيت: 74

(4) ابن السكيت: 76، وينظر: ابن ولّاد: 88، والمقصور والممدود، للقالي: 66.

(5) ينظر: ابن ولّاد: 112، والقالي: 311، 379.

(6) المقصور والممدود، لابن ولّاد: 88، وينظر: القالي: 367، وابن مالك: 30

* الأغاني: 101/3.

وبقي عندي من أصحاب الكتب والذي ذكر هذه الدلالة، القالي، إذ ذكر ثمانية ألفاظ، اشترك مع الفراء وابن السكيت وابن ولّاد في أربعةٍ، وانفرد بذكر أربعة ألفاظ، حملت دلالة (الشدة)، وهي (البؤسى، البلاء، الضراء، البأساء)[1].

المطلب الثالث:- الأضداد أو التضاد –

هو الصورة الثالثة من صور التطور الدلالي، بل تعد من أبرز صوره، حتى إنه نال من اهتمام العلماء قديماً وحديثاً، ما جعل هذه الصور تبرز عن المشترك اللفظي وعن الترادف، ومع أنه يعد من المشترك، فكل متضادين مشترك لفظي، وليس العكس، يقول ابن الأنباري: (ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة، وإن لم تكن متضادة)[2]، وقد عرف أبو الطيب اللغوي الأضداد، فقال: (هي الألفاظ التي تقع على الشيء وضده في المعنى، وقد استعمل العرب هذه الألفاظ في لغتهم، واطلقوا على الشيئين المتضادين اسماً واحداً، ليَسعوا في كلامهم، ويتظرفوا فيه)[3]، والملاحظ في مجال هذه الصورة، أن الكثير من علماء اللغة، قد كتبوا عنها بحيث افردوا لها مؤلفات خاصة مستقلة، مثل: قطرب، والأصمعي، وابو البركات الأنباري، والصفاني، وابن السكيت، والكثير الكثير ممن كتب عن الأضداد، ولا انسى اشارات المحدثين على هذه الصورة، فالدكتور ابراهيم انيس، يقول: (اما الكلمات التي تسمى الأضداد فيقحمها بعض اللغويين في هذا المشترك اللفظي، رغم ما نرى بينهما من صلة الضدية، وهي صلة وثيقة بين الدلالات، فلسنا نذكر الابيض الا ذكرنا معه الاسود، ولسنا نذكر الغبي الا ذكرنا معه الذكي، وقد لعب التفاؤل والتطير دوراً هاماً في نشأة تلك الأضداد)[4]، ولم يكن مفهوم الأضداد عند المحدثين ببعيد عن المفهوم عند القدامى، فقد أشار الدكتور احمد مختار، إلى معنى الأضداد، فقال (نعني بها مفهومها القديم، وهو اللفظ المستعمل في معنيين متضادين)[5] ومن خلال ما سبق، نجد ان الأضداد قد ارتبطت باختلاف اللهجات واستخدامها، وأصحاب كتب (المقصور والممدود) المطبوعة قد ذكروا الألفاظ المتضادة (الأضداد)، قسم منهم أشار إلى انها

---

(1) ينظر: القالي: 244، 360، 375، 391.

(2) الأضداد، لابن الأنباري: 3، 4.

(3) الأضداد في كلام العرب: 18.

(4) دلالة الألفاظ: 214.

(5) علم الدلالة: 191، وينظر: نظريات في اللغة: 101.

من الأضداد، والقسم الآخر لم يُشِر اليها، أو عدوها من الأضداد، وهذا ما سأذكره من الألفاظ التي عثرت عليها في كتبهم المطبوعة مع اراء العلماء من أصحاب الكتب والمعاجم اللغوية:-

أولاً:- الإقراء :-

وردت هذه اللفظة عند القالي في كتابه (المقصور والممدود)، فقال: (والإقْراء: جمع قُرْء، وهو الطهر في قول أهل الحجاز، والحَيضُ في قول أهل العراق)[1]، وعند مراجعة هذه اللفظة في كتب اللغة والمعاجم، لإثبات انها من الأضداد، وجدت ذلك مطابقاً لما ذكره القالي، فهذا ابن دريد، يقول: (وأقرأتِ المرأةُ إقراءً فهي مقرئ، واختلفوا في ذلك، فقال قومٌ: هو الطهر، وقال قومٌ: هو الحيضُ، وكل مصيب؛ لأن الإقراء هو الانتقال من حالٍ إلى حالٍ، فكأنه انتقال من حَيضٍ إلى طُهرٍ، أو من طهرٍ إلى حيضٍ)[2]، وقد أيد ذلك ابن منظور في قوله: (فلما كان الحيضُ يجيء لوقت، والطهرُ يجيء لوقت جاز ان يكون الإقراء حيضاً واطهاراً)[3].

ثانياً: البَرَاء :-

وما زلت أبحر في كتاب القالي، حيث وردت هذه اللفظة فيه أيضاً، يقول في تفسيرها: (والبَرَاء أيضاً: آخر يوم من الشهر، لتبرُؤ القمر من الشمس والمطر يستجيب في سرار الشهر، وقيل: البَرَاء ممدود اول يوم من الشهر)[4]، وفي لسان العرب يذكر ابن منظور ما ذكره القالي اعلاه، فيقول: (يقال: لآخر يومٍ من الشهر البَرَاء؛ لأنه قد بَرِئَ من هذا الشهر، وابنُ البَرَاء أول يوم من الشهر)[5]، وتأكيداً لكل ما سبق، يقول الفيرزآبادي (والبَراءُ: اول ليلة أو يومٍ من الشهر، أو آخِرها، أو آخِرُهُ، كابن البراء)[6].

ثالثاً: الثنا:-

يقول صاحب كتاب (حلية العقود) هي من الأضداد، وقد انفرد بذكرها لوحده، من دون غيره من أصحاب الكتب المطبوعة، فقال: (والثنا: يكون في الخير والشر، والثناء بالمد يكون في

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 414.

(2) جمهرة اللغة: 1092/2، وينظر: الأضداد، لابن الأنباري: 29، 30.

(3) لسان العرب: 2/ 3564.

(4) المقصور والممدود، للقالي: 359.

(5) لسان العرب: 241/1.

(6) القاموس المحيط: 34.

الخير خاصة)[1]، وعند البحث في كتب المعاجم، كما في السابق، وجدت أن الزبيدي، قد ذكر أن عموم الثناء، يكون في الخير والشر[2]، مستدلاً بقوله صلى الله عله وسلم: ((من أثنيتم عليه خيراً، وجبت لهُ الجنة، ومن اثنيتم عليه شراً، وجبت لهُ النارُ)[3]، وفي الإبانة، يقول صاحبها (والثناء في المدح لا غير، والثنا –مقصور– يكون في الخير والشر)[4]. قال عنترة*:

أثنى علي بما علمتِ فإنني سمحٌ مخالطتي، إذا لم أُظلم

رابعاً:– الخَفَاءُ:

يبدو أن الغوص في بحر القالي من خلال كتابه المقصور والممدود، معينٌ لا ينضب، وهذه من الألفاظ التي انفرد بها القالي بذكرها، من دون غيره من أصحاب الكتب ، قال: (يقال: خَفِي الشيء يخفى خَفَاء، إذا إكتَتَمَ، وخَفَا يخفو خَفوَاً، إذا ظهر، وقرأ بعضهم، ((أكاد أُخفيها)) بفتح الألف)[5]. وفي معاجم اللغة، ما يؤيد قول القالي، فهذا ابن دريد الازدي، يقول (وأخفيتُ الشيءَ إخفاءً، ويقال: خفيتُ الشيء، إذا أظهرته، وأخفيتهُ، إذا سترتهُ، وقد قُرئ: أكادُ أَخفيها وأُخفيها، بالفتح والضم)[6]، وجاء في الكليات، ما يؤيد ما سبق، أنَّ:(الخفاء خفي عليه الامر، استتر، وخفي له: ظهر، وانما يقال ذلك فيما يظهر عن خفاء أو عن جهة خفية)[7].

خامساً: السَّيلَى:–

وردت هذه اللفظة في كتاب القالي فقط، ففي تفسيره لهذه اللفظة، قال:(السَّيْلى: العطشى، والسَّيْلَى: الرَّيا ماءانِ، وجمعهما السيَالَى)[8].

وارجع إلى معاجم اللغة، لكي أجد ما يؤيد، قول القالي، عن دلالة هذه اللفظة، يقول ابن سيده (والسَّيْلى: العطشى، والسَّيْلى الرِّيا وجمعهما الاخطل على (السَّيّالى) فقال[9]

عَفا مُمِكَن عَهِدت بهِ خفيرُ فأُجبال السيالى فالعَوير**

---

(1) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، لكمال الدين الأنباري: 13.

(2) ينظر: تاج العروس: 37/ 299.

(3) الاستذكار: 8/ 278.

(4) الابانة في اللغة العربية: 2/ 243،.

* شرح المعلقات السبع: 255.

(5) المقصور والممدود، للقالي: 328.

(6) جمهرة اللغة: 2/ 1055.

(7) الكليات: 434.

(8) المقصور والممدود، للقالي: 135.

(9) المخصص، لابن سيده: 4/477.

** المعجم المفصل في شواهد العربية: 3/ 385.

سادساً: الشَّرى:-

وهذه الفظة ذكرت في كتاب القالي (المقصور والممدود) فقال: (الشَّرَى من الأضداد، والشَّرى أيضاً: رذال المال، بمنزلة، الشَّوى، وقد يكون (الشَّرى) خيار المالِ، كذا قال يعقوب، وواحدتها شراة)[1]، ومما ورد ذكره فيما يخص هذه اللفظة من كتب اللغة، بحيث انه يؤيد ما به القالي من دلالة لها، ما قاله صاحب المزهر (الشَّرى، رذال المال، وايضاً خيارهُ، من الأضداد، جمع شراة)[2].

سابعاً: العَداء:-

قال صاحب الحلية، (والعِداء ممدود على وجهين أيضاً، احدها: الموالاة بين الشيئين، يقال عادى بين عشيريه؛ أي: والى بينهما، وهو من الأضداد، والثاني: ما على الميت حين تدفنه من لبن أو حجارة أو خشب أو ما اشبهه)[3] وقد قمت بتتبع هذه اللفظة، في كتب المعاجم، وجدتُ فيها ما يؤيد كلام كمال الدين الأنباري، يقول: (والولاء من الموالاة، والعِدا من المعاداة، وهما بمعنى، يقال: عاديتُ بَيْنَهُما وَوَاليت)[4].

ثامناً : العِفَاء:

وكالمعتاد، يذكر القالي في كتابه هذه اللفظة، يقول: (والعِفاء: زفُّ الظليم، وهو صِغَارُ الريش وضعيفه...، قال صاحب كتاب العين: العِفاء ما كثر من الوبر والريش، يقال ناقة ذات عِفاء؛ أي: كثيرة الوبر طويلتهُ، وعِفاء النعام الريش الذي قد علا الزفَّ الصِّغار، وكذلك عفاء الديك ونحوه من الطائر، والواحدة عِفاءة مهموز[5]، ويكمل القالي كلامه على دلالة هذه اللفظة ليثبت كيف أصحبت من الأضداد، ومعلقاً على قول الخليل الذي أورده في كتابه (المقصور والممدود)، فيقول (وكلا الوجهين فصيح عندي في الاشتقاق، لأن من جعله الريش قصيراً جعله

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 70.

(2) المزهر في علوم اللغة: 310/1، وينظر: المخصص، لابن سيده: 452/4

(3) غاية المقصود في المقصور والممدود: 26.

(4) التقفية في اللغة: 58.

(5) المقصور والممدود، للقالي: 424، وينظر: العين: 2/ 259.

من عفا الشيء، إذا دَرَسَ، ومن جعله الريش الطويل جعله من عفا النبت والشعر؛ إذا طال)[1]، وبهذا التعليق للقالي، قد اشترك مع ابن سيده، في المخصص فصار دعماً لهُ وتأييداً[2].

تاسعاً: العَمَاء:-

هذه اللفظة، وردت في كتاب القالي، وقد عدت من الأضداد، بناءً على ما أورده القالي في تفسيره لها؛ إذ قال: (وقيل: العَمَاء: السحاب المرتفع، وقيل أيضاً: العماء: السحاب الرقيق ليس بالكثيف، وقيل أيضاً: العَمَام: الغيم الكثيف الممطر)[3]، وعند الرجوع إلى أصحاب المعاجم؛لكي أتتبع هذه الدلالة، وجدت ما يؤيد ما ذكر القالي، في كون هذه اللفظة من الأضداد، فيقول ابن سيده: (والعَمَاء: السحاب المرتفع، وقيل الكثيف، وقيل هو الغيم الكثيف الممطر، وقيل: هو الرقيق، وقيل هو الاسود، وقيل: هو الابيض)[4]، فدلالة (السواد) للفظة (العَمَاء) للغيم الكثيف، ودلالة (البياض) هي للغيم الرقيق.

عاشراً: الغَوَى:-

وردت هذه اللفظة في كتاب القالي أيضاً، وقد ذكر في تفسيرها، اقوال العلماء، ليبين من خلالها أن فيها تضاداً، يقول: (والغَوَى: بشم الفصيل، يقال: غوى الفصيل يغوَى غوًى، إذا بشم من لبن أمهِ، قال الشاعر يصف القوس

معطفة الأثناءِ ليس فصيلُها برازئها درا ولا ميتٌ غَوًى*

وقال أبو زيد: الغَوَى: ألا يروى الفصيل من لبن امه حتى يهزل[5] وبعيداً عن كتب المقصور والممدود، وقفت عند معاجم اللغة، فوجدتُ الأزهري، يقول: (وقال الليث: غوى الفصيلُ يَغوَى غوًى مقصور، إذا لم يصب رِيا من اللبن حتى يَتَّخمَ،.....، قال أبو العباس: الغَوَى: البَشَمُ ويقالُ: العَطش)[6].

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 424.

(2) ينظر: المخصص، لابن سيده: 5/ 21.

(3) المقصور والممدود، للقالي: 323.

(4) المحكم والمحيط الاعظم: 2/ 266، والقاموس المحيط: 1312، وينظر: لسان العرب: 4/ 117

* الزاهر في معاني كلمات: 587.

(5) المقصور والممدود، للقالي: 48.

(6) تهذيب اللغة: 186/8.

أحد عشر: القَهْقَرى:

من خلال البحث عن دلالة هذه اللفظة، في كتب (المقصور والممدود)، لم أجد سوى القالي الذي يقول:(والقهقرى: الرجوع إلى خلفٍ، وقيل؛ القهقرى: الاحضار)[1]، والذي يؤيد ما ذكره القالي، قول: ابن سيده (والقهقرى: الرجوع إلى خلفٍ، وقد تقهقر وقهقَرتهُ، والقهقرى أيضاً الاحضار)[2].

اثنا عشر: اللَخَاء:

ذكر ابن مالك في كتابه ورود التضاد في هذه اللفظة، فقال: (واللَّخاء: العطاء، وهو أيضاً الموافقة، وقد يطلق على المخالفة)[3]، وما ذكره ابن مالك من دلالات متضادة قد وجدتُ لها تأييداً في كتب المعاجم، فهذا ابن منظور، يقول: ((اللَّخاء والملاخاة تأتي بمعنى التخيل والتحريش، يقال: لا خيت بي عند فلان؛ أي: أتيت بي عنده ملاخاة ولِخاء....، وقيل: الملاخاة: المخالفة، وايضاً المصانعة)[4]. والذي يلفت النظر، أن ابن مالك، اعطى دلالتين متضادتين (الموافقة والمخالفة) مباشرة دون لفظٍ ثاني، وكما يلحظ أن ابن منظور قد ربط (اللخاء) بلفظة أخرى، وهي ملاخاة، وقد اعطاها دلالة الموافقة والمخالفة، باعتبار أن اللفظتين: (اللِّخاء والملاخاة بمعنى واحد).

ثلاثة عشر: النثا:-

قال القالي في كتابه المقصور والممدود، (والنَثَا من القولِ، يكون للخير والشر، حدثني بذلك، أبو بكر الأنباري عن احمد بن يحيى، وكذا كان أبو بكر بن دريد يقول...)[5]، وانا الباحث إذ تتبعت هذه اللفظة، في كتب المعاجم اللغوية، فوجدت الكثير من الدلالات، مطابقة لما ذكره القالي فهذا ابن دريد، صاحب الجمهرة يقول: (والنَّثا: يكون في الخير والشر)، أما أبو هلال العسكري، فقال من خلال كلامه عن الفرق بين الثناء والنثا، يقول: (والصحيح عندنا، أن النثا

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 100.

(2) المخصص، لابن سيده: 5/ 7.

(3) تحفة المودود، لابن مالك: 16.

(4) لسان العرب، لابن منظور: 5/ 4019.

(5) المقصور والممدود، للقالي: 86.

هو بسط القول في مدح الرجل أو ذمه[1]، وعبر عنها ابن سيده، بدلالة الحَسِن والشيء، حيث قال: (والنثا ما أخبرتُ به عن الرجل من حَسَن وسيئ، وتثنيتهُ نَثَوانِ ونَثَيان)[2] وقال صاحب كتاب النهاية في الحديث: (إنَّ (النثا) يكون في الكلام، ويطلق على الكلام الحَسَن، فيقال: ما أقبح نَثَاهُ، وما أحْسَنَهُ[3].

فالملاحظ أن دلالة (النثا) في كل الكتب هي متضادة، سواء في الخير والشر، أو الحَسَن والسيء، أو المدح والذم .

أربعة عشر:...النوى...

وهنا يبرز أبو عمر الزاهد، في كتابه ويذكر التضاد في هذه اللفظة، يقول: (والنوى ما نويت من قربٍ أو بعدٍ)[4] وقد جاء القالي بالدلالة نفسها التي ذكرها الزاهد، فقال القالي في كتابه: (وسمعت أبا بكر بن دريد، يقول: النوى: الدار، فإذا قالوا: شطت بنا الدار، فمعناهُ بعدت دارهم، ولم نسمع هذا إلا منه، واحسبه إنما قال ذلك؛ لأنهم ينوون المنزل الذي يرحلون إليه، فإن نووا البعيد، كانت دارهم بعيدة، وإن نووا القريب، كانت قريبة، فأما الذي ذكره عامة اللغويين، فهو ما انبأتك به، والنوى عندي ما نويت عن قربٍ أو بعدٍ)[5]، وهنا يأتي دور المعاجم اللغوية التي تبعتُها، فوجدتُ فيها ما يؤيد الدلالة التي ذكرها الزاهد والقالي، فهذا الجوهري، يقول: (والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قربٍ أو بعدٍ، وهي مؤنثة لا غير)[6]، وكذلك القول في تاج العروس[7].

خمسة عشر:... الوراء...

وردت هذه اللفظة في ثلاثة كتب من كتب المقصور والممدود المطبوعة، باعتبار التضاد، فقد ذكرها أبو بكر الأنباري، يقول: ((والوراء ممدود ينقسم إلى ثلاثة أقسام، أولها: وراء بمعنى خلف، تقول العرب وراءك؛ أي خلفك، وثانيهما، بمعنى أمام كقوله تعالى ﴿ ﴾

(1) الفروق اللغوية: 151.
(2) المحكم والمحيط الأعظم:215/10.
(3) النهاية في غريب الحديث والأثر: 16/5، وينظرك لسان العرب:4342/6.
(4) المقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 23.
(5) المقصور والممدود، للقالي: 84.
(6) الصحاح وتاج اللغة وصحاح العربية: 256/6.
(7) ينظر: تاج العروس: 141/40.

ﱠ(إبراهيم: 16)، والثالث، لا موجب لذكره؛ لأن القسمين الأول والثاني هما موطن...[1] والمكان نفسه يذكره القالي عن لفظة (الوراء) في كتابه[2]. وفي كتاب (الحلية) جعل صاحبها هذه اللفظة من الأضداد أيضاً ولكن بدل لفظة (أمام) قال (قدام)، فيقول: ((والوراء يكون خلفاً وقداماً، وهو من الأضداد، قال تعالى ﱡ ﱠ(الكهف: 79)؛ أي: قدامهم))[3]، وعند مراجعة اللفظة في كتب الأضداد والمعاجم، وجدتُ أنها فعلاً متباينة في الكتب

اللغوية، وكتب المقصور والممدود ، فهذا ابن السكيت، في أضداده، يقول: (ووراء خلفٌ، ووراء: قدام[4]، وكذلك عند قطرب في أضداده، وأضداد السجستاني، وجمهرة اللغة وأضداد ابن الأنباري[5].

(1) غاية المقصود في المقصور والممدود: 22.
(2) ينظر: القالي: 361، 362.
(3) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، لكمال الدين الأنباري: 34.
(4) الأضداد، لابن السكيت: 81.
(5) ينظر: الأضداد، القطرب: 105، والأضداد، للسجستاني: 92، وجمهرة اللغة، لابن دريد: 236/1، والأضداد، لابن الأنباري: 68.

المبحث الثاني

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التغليب.

المطلب الثاني: تقابل الأضداد.

المطلب الثالث: لهجات العرب.

المطلب الرابع: الهمز وتغير الدلالة.

المطلب الخامس: رسم الاسم المقصور وتغير الدلالة.

المطلب الأول: التغليب

التغليب باب واسع في اللغة العربية ويكثر في المسائل اللغوية المختلفة، وقد استخدمها العرب في كلامهم، يقول الشريف الجرجاني في حد التغليب: هو ترجيع أحد المعلومين على الآخر، وأخلاقه عليها، وقيدوا إطلاقه عليها للاحتراز عن المشاكلة، وجعل السيوطي التغليب سنة من سنن العرب وأفرد لها بابين، الأول: سماه ذكر المثنى لتغليب، والثاني: سماه ذكر المجموع على التغليب[1]، وقد تعرض أصحاب الكتب المطبوعة لباب التغليب من غير التصريح به مباشرة؛ إذ ورد عندهم بمضامين متنوعة:

1- **تغليب صفات الذكور على الاناث**، وفيها:

أ- مِهدَاء يعد وزن هذه الكلم مفعال من هذا الباب، فالمذكر هو الأصل والأهم والاشرف؛ لذلك غلب على المؤنث في هذه المسألة في هذه الصفة وغير مقيدة بذكر الموصوف، وهذا البناء يشيع في العربية، ويكون للمؤنث والمذكر، هذا ما وجدته في كتاب المقصور والممدود للقالي، يقول: والمهداء، الرجل كثير الهدية إلى الناس، يقال رجل مهداء، وامراه مهداء، وقد ذكرها أيضاً صاحب كتاب المخصص فيقول وامراء مِهدَاء، كثيرة الهديه وكذلك الرجل والمهداء ممدود من النساء الكثير الإهداء، ورجل مهداء وعند التتبع لصيغة هذه في المعاجم اللغوية وجدت الكثير من الكلام الذي يؤيد صحة ما ذهب إليه القالي في كلامه عن هذه الصيغة، فهذا ابن السكيت في الإصلاح، يقول: وما كان على مثال مفعيل أو مفعال كان مذكره ومؤنثه بغير الهاء، نحو: رجل معطير، وامرأة معطير وهذا رجل معطاء وامرأة معطاء[2]، ويروي أبو البركات الأنباري الصلة التي جعلت هذه الصيغة مِفْعَال نعتاً للمؤنث بغير الهاء؛ أي: أنها تساوت مع المذكر، فيقول؛ لأنه انعدل عن النعوت انعدالاً أشد من انعدال صبور وشكور وما أشبهها من المصروف عن جهته؛ لأنه شبه بالمصادر لزياده هذه الميم فيه ؛لأنه مبني على غير فِعْل، ويجمع على مفاعيل، ولا يجمع المذكر بالواو والنون، ولا المؤنث، بالألف والتاء إلا قليلاً، والذكر

(1) المزهر في علوم اللغة وانواعها:13/1، 167/2، 182/3.

(2) إصلاح المنطق: 358.

والانثى فيه سواء[1]، ويضيف ابن منظور أن ما كان على مِفْعال يأتي بغير الهاء في المذكر والمؤنث، وهذا ما جاء في كلام العرب والمجتمع عليه عند أهل اللغة[2].

ب-خَسَا وزكا:- وردت هاتان اللفظتان في اغلب كتب المقصور والممدود المطبوعة فبعضهم منهم تطرق إلى معناها، وما يمكن أن تدل عليه وبعضهم الآخر تطرق من حيث الانصراف وعدم الانصراف؛ أي: انها تجري مجرى المتصرف أو عدم الإجراء في هذا ابن السكيت ذكر ما تدل عليه أو ما تسمى به فقال: وخسا وزكا، فالخسا المفرد، والزكا الزوج، وهما يكتبان بالألف لأنه من زكا يزكو وخسا أصله الهمز[3]، هذا من حيث الدلالة، أما من حيث الانصراف وعدم الانصراف قد تطرق الفراء والقالي اليهما يقول الفراء: وخسا وزكا مقصوران يكتبان بالألف؛ لأن أصل زكا زكوت، وأصل خسا الهمز، فيكتبان بالألف، ولا يجريان لا يصرف؛ لأنهما معرفة، قال الشاعر:[4].

"كانوا خسا أو زكا من دون أربعة" ، ومن أجراهما جعلهما نكره بمنزله مثنى، وثلاث ورباع إذا أجريت، وان لم تجرِ، وخسا الوتر وزكا الشفع كتابهما مثل الأول[5]، وهنا لابد لنا من وقف عند السبب الذي جعل العرب قديماً يسمون الزوج بزكا، والفرد بخسا، وذلك من خلال الرجوع إلى المعنى اللغوي في كتب المعاجم اللغوية، حتى كتب التفسير أيضاً، جاء في تهذيب اللغة الخسا غير مهموز،قال الليث: خسا وزكا، فخسا كلمة محنتها افراد الشيء[6]، وقال أبو بكر الأنباري: الزكاة معناها في كلام العرب الزيادة والنماء، فسميت زكاة؛ لأنها تزيد في المال الذي تخرج منه وتوفره وتقيه من الآفات، يقال: زكا المال يزكو زكاء، إذا زاد، وبمعنى وسمي العرب الاثنين زكا، والواحد خسا[7]،

---

(1) المذكر والمؤنث: 2/96-97، وينظر: الصحاح تاج اللغة: 272/1.

(2) ينظر: لسان العرب: 4/ 2994

(3) المقصور والممدود، لأبن السكيت: 13، وينظر: غاية المقصور: 30، والمقصور والممدود، لابن ولاد: 59، والمقصور والممدود، لأبن عمر الزاهر: 25، حلية العقود في المقصور والممدود: 17 وتحفة المورود:6.

(4) البيت لحارثة بن بدر، ينظر الاغاني، لأبي فرج الاصبهاني: 410/8

(5) المقصور والممدود، للفراء: 88، وينظر: المقصور والممدود، للقالي: 152

(6) تهذيب اللغة: 7/ 202

(7) الزاهد في معاني كلمات في الناس: 176/2، 199.

وأضاف الأزهري أنه قيل للزوجين زكا؛ لأن الاثنين أزكى من الواحد، واستشهد بقول الحجاج عن قبض مَن لا قِرا اخسأ أم زكا[1]، ولم يكن لاهل اللغة وحدهم هذا الموقف من اللفظتين فوجدت بعض المفسرين يأخذها بالشرح، وهذا القرطبي يقول: وزكا الفرد، إذا صار وجاً بزياده الزائد عليه حتى صار شفعاً[2] ويضيف في موضع آخر من تفسيره، وكل فرد عند العرب يحتاج إلى آخر يسمى زوجاً، فيقال للذكر زوج وللأنثى: زوج، ويقع لفظ الزوج الواحد وللاثنين يقال هما زوجان، وهما زوج كما يقال وهما سواء[3].

إذن أقول إن الذي يبدو أن تغليب زكاء على الزوج هو أمر طبيعي، فالعرب قديما وحديثا تميل إلى الخفة والتسهيل في النطق، وهذا من دواعي التغليب، فلفظ الزوج يقع للواحد والاثنين كما مرَّ ذكره، وقد يكون اطلاق العرب لهذه اللفظة وتغليبها هو من باب المجاز؛ أي: أن اللفظ استعمل في غير معناه الحقيقي، فقد تذكر الكلمة وانت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه [4].

2-تغليب الأفراد والتذكير من خلال المصدر:

وهذا النوع من التغليب ورد في كتب المقصور والممدود ولكن اقتصرت دراستي في هذا العنوان على لفظتين هما:

أ- البراء جاء في المقصور والممدود للفراء قوله "والبراء" من قول الله عز وجل. ُّ□ □ □ □ □ ّ (الزخرف:.٢٦).

" فالبراء " ، للواحد والاثنين والثلاثة ، والمذكر والمؤنث في البراء موحد تقول نحن البراء منك[5]، وقد أضاف القالي على ما ذكره الفراء قائلاً، ويقال: رجل براء، ورجلان براء، ورجال براء، على لفظ واحد؛ لأنه مصدر والمصادر لا تجمع ولا تثنى ولا تؤنث، وكذلك أهل التفسير كان لهم أقوال في هذه اللفظة.

---

(1) تهذيب اللغة: 10 / 176.

(2) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: 1/ 343.

(3) المصدر نفسه: 7/ 113.

(4) دلائل الاعجاز:226.

(5) المقصور والممدود: للفراء:45، ينظر: غاية المقصور، لأبي بكر الأنباري: 23، والمقصور والممدود، لأبن ولاد:16.

وأشار القرطبي في تفسير هذه الآية في أن البراء يستعمل لواحد فوقه فلا يثني ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنه مصدر وضع موضع النعت لا يقال البراءان، والبراؤون؛ لأن المعنى ذو البراء، وذو البراء[1]، ويعقب الدكتور فاضل السامرائي على استعمال بريء وبراء ويقول قال تعالى على لسان ابراهيم عليه السلام ﴿ إِنَّنِي بَرَاءٌ ﴾ (الأنعام: ٧٨).

وقال على لسانه أيضاً ﴿ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ (الزخرف: ٢٦ – ٢٧).

فقد قال في الآية الأولى بريء، وفي الثانية براء ، فإن البراءة في آية الزخرف أشد جاء بها على صيغة المصدر، فهنا حصل التوكيد في آية الزخرف من الجهتين زياده النون في انتي والعدول إلى المصدر بخلاف آية الأنعام[2]، وهنا أقول إن تغليب صيغه المصدر على حساب صيغه أخرى وهي فعيل صيغة بريء هو طلبا للخفة، فلو قال بريء بدلا من براء لوجب أن يقال في الاثنين: نحن بريئان، وفي الجمع نحن بريئون، وفي استخدام صيغه براء أشد وقعاً النفس من صيغه بريء كما مره ذكره.

ب–غَمًى هي مصدر، وقد وردت في كتاب المقصور والممدود لابن ولاد؛ إذ قال وحكي عن ابي عبيده أنه قال: رجل غمى، وهو المشرف على الموت، وكذلك يقال للمرآه والاثنين والجمع بلفظ واحد[3]، ووردت في كتاب القالي واستشهد بأقوال الكثير من العلماء الذين انقسموا إلى قسمين فمنهم من أيد ابن ولاد، وذهب مذهبه في جعلها مصدراً[4]، ومنهم من خالف ابن ولاد في مسألة التثنية والجمع فقال: وقال أبو الحسن بن كيسان عما مصدر يجوز في التثنيه أن يقال رجلان، ومن ثناه أخرجه مخرج الاسم وجمعه أغماءٍ حينئذٍ[5]، وقد ذكر ابن سيده أن الغمى ما يُغَمُّ به على الناس من هلال وغيره؛ فيقال: رجل غمىً، ولا يثني ولا يجمع ولا يؤنث لأنه مصدر[6]، وأقول أن هذه

(1) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 76/16.
(2) معاني النحو:358/1–359.
(3) المقصور والممدود، لأبن ولاد:91–92.
(4) ينظر: المقصور والممدود، للقالي:48.
(5) المصدر نفسه:48.
(6) المخصص:461/4، وينظر:لسان العرب:3304/5.

اللفظة شانها شان لفظة البراء من حيث الاستخدام فهي أبلغ من أن يستخدم الاسم محلها؛ لأنه أحياناً لا يحمل الشدة والقوة في التفسير عندما يشترك المصدر، يقول ابن جني من خلال كلامه عن المصدر: لما كان جنسا لفعله ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام فالكلام إذاً إنما هو جنس القومات مفردها ومثناها، ومجموعه فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام [1]، والذي يبدو من خلال قول ابن جني أن لفظ المصدر لوحده دليل كافي على الايفاء بالدلالة عن المفرد المذكر والمؤنث والمثنى بنوعيه والجمع بنوعيه، وهذا كله من باب تغليب للخفة على الثقل، فمن طبع العرب الميل إلى الخفة.

3-صفات مقيده بذكر الموصوف هذه الصفات تشيع في الكلام العربي أكثر من شيوع تلك الصفات التي يمكن ان نستغني فيها عن موصوفاتها، وهنا في هذه الصفات غلب بناء المذكر على المؤنث[2]، وقد وجدت من هذه الصفات في كتب المقصور والممدود المطبوعة ما كان جمعا فعيل بمعنى مفعول، فالوزن الغالب لجمع هذه الصفات إذا تحقق هذا الشرط هو وزن فَعْلَى، وفي هذه صيغة الجمع غلبة صفة المذكر على المؤنث بشرطين هما أن يكون الاسم على وزن فعيل بمعنى مفعول، والآخر أن يذكر معه موصوفه، لكي يأمن اللبس بين ما هو صفة المذكر، وما هو صفه لمؤنث، ومن ذلك ما جاء عند ابن ولاد في المقصور والممدود يقول: كل ما كان على وزن فعلى مما هو جمع لفعيل بمعنى مفعول، كقولك: جَريح وجَرْحَى، وصريع وصَرْعَى، ومريض ومَرْضَى، فهو من المقصور الذي لا يسمى منقوصا [3]؛ وذلك لأن ما جاء بناء على "فعيل" في المفرد وهو بمعنى مفعول الغالب في تكسيره هو فَعْلَى، فهناك مفرد بناؤه على فعيل لكنه، بمعنى آخر غير مفعول، ومثال ذلك: عظيم وعليم، فتكسيره عظماء وعلماء، يقول ابن منظور: ((فَعْلَى أكثر ما تجيء جمعا لفعيل بمعنى مفعول مثل قتيل وقتلى، وجريح وجَرْحَى، وصريع وصَرْعَى))[4]، ويرى ابن جني أن العلة التي جعلت وزن "فَعْلَى" يكون جمع

---

(1) الخصائص، لابن جني:27/1.

(2) ظاهرة التغليب في اللغة العربية: 74.

(3) المقصور والممدود، لابن ولاد:143.

(4) لسان العرب، لابن منظور: 3/ 2047.

تكسير لمثل صَرْعَى وجَرْحَى أن الصرع والجرح هما علة لحقت الاجسام، وفَعْلَى في التكسير هو بناء مختص للمبتلين كالمرضى والسقمى والموتى والهلكى[1]، فهنا في جمع جريح وصريع قد لفظ المذكر والمؤنث؛ لأن المذكر أصل والمؤنث فرع.

والاوزان "فُعْلَى أو فِعْلَى أو فَعْلَى" قد ذكرها ابن ولاد في كتابه المقصور والممدود فيقول: ((اعلم أنَّ ما كان على وزن فُعْلى وفِعْلَى وفَعْلَى فإن الغالب بالاكتر من جمع على فعله بفتح اللام، وقد يكسرون اللام في كثير من نحوه: حبلِ أو حبالى وذقرِ في ذي قار، ومن العرب من يقول ذقار فيكسر الراء[2]، فنلحظ أن في هذا التغليب أن الألف مقصورة وردت في المفرد والجمع ولم تكن فارق بين المذكر والمؤنث، يقول العكبري: ((لأنها صيغت مع الكلمه من أول أمرها، وتبقى معها في الجمع ، نحو: حبلى وحبالى وليست فارقة بين مذكر ومؤنث بخلاف التاء فإنها تدخل على لفظ المذكر فتنقله إلى المؤنث[3]، بوجود الألف في بناء المفرد منعه من الصرف فلا ينون ثم جعل بناء الجمع الغالب فيه هو "فعالى"؛ أي: لحوق الألف المقصورة فيه؛ وجعلت هذه الألف ممنوعا من الصرف)).

المطلب الثاني: تقابل الأضداد

الأصل اللغوي اللفظي هو قَبِلَ، فأصل التقابل والمقابلة في اللغه المواجهة بين شيئين ففي المقابلة المواجهة، والتقابل أيضاً المواجهة[4]، ويدل التقابل أيضاً على معنى المعارضة؛ لأنه قابل الشيء بالشيء يعارضه، والتقابل من المقابلة[5]، ولم تُعرَفْ هذه الظاهرة عند اللغويين القدامى ومن ضمنهم مؤلفو كتب المقصور والممدود بهذا الاسم، وانما هناك اشاره للتقابل الدلالي فهذا المبرد يقول فاما اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين بنحو قوله ذهبت وجاء، وقام وقعد، ويد ورجل، ورجل وفرس[6]، فالتقابل هنا بمعنى المقابلة، وقسم أشار إليه بمعنى الضد يقول الراغب الأصفهاني: والضد هو أحد المتقابلات فإن المتقابلين هما الشيئان مختلفان اللذان كل واحد قبالة الآخر ولا يجتمعان في شيء واحد في وقت واحد، وذلك أربعة أشياء أو الضدات

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: 2/ 72 وينظر: تاج العروس: 56/12.
(2) المقصور والممدود، لابن ولاد: 156.
(3) اللباب في علل البناء والاعراب: 511/1.
(4) الصحاح تاج اللغة، مادة (قبل): 1797/5.
(5) لسان العرب، لابن منظور: 519/5.
(6) ما اتفق لفظة واختلف معناه من القرآن المجيد، للمبرد /47.

كالبياض، والسواد، والمتناقضان كالضعف والقوة، والعدم كالبصر، والعمى، والموجبة والسالبة في الاخبار[1]، كما نلحظ أيضاً وجود غموض وابهام في كتب اللغويين القدامى من حيث الفصل بين التقابل والأضداد، فبعضهم يعد من باب الأضداد[2]، كما وجدناه عند الهمذاني في كتابه الألفاظ الكتابية؛ إذ عقد له باباً سماه باب الأضداد، وقد ورد التقابل الدلالي في كتب المقصور والممدود منتشراً بين ثنايا ابوابها واستخدم مؤلفو الكتب التقابل من خلال تقابل الضدين، وتقابل الخلاف معتمدين عليهما في سبيل الكشف عن غموض اللفظ في المعنيين، وهذا تفصيل للنوعين من خلال الكتب المطبوعة.

أولاً: تقابل الضد:

1-**الفنى:**- ذكر الفراء هذه اللفظة بقوله ((الغنى الذي هو ضد الفقر مقصور يكتب بالياء))[3]، وقد أوضح القالي وزن هذه اللفظة فقال يقال قد غنى الرجل يغني غنى على وزن رضي يرضي رضي [4] قال الشاعر:

خلقان لا أرضاهما لفتى بطر الغنى ومذلة الفقر

وما يؤيد ما ذكره أصحاب الكتب المطبوعة ما قاله الزبيدي: ((والغنى ضد الفقر وهو على ضربين؛ أحدهما: الاستغناء عن الحاجات إلا من الله تعالى ، والثاني قلة الحاجات؛ وهو المشار إليه بقوله تعالى: ُّ□□□ً، وعند أهل الفقه يقال: غنى الرجل يغني فهو غني، إذا صار موسعا مستغنيا لكثرة قنياته من الأموال بحسب ظروف الناس والغني من له مائتا درهم اوله عرض يساوي مائتي درهم سوى مسكن، وخادمه، وملبس، وأثاث البيت))[5]، أما لفظة "الفقر" فقد وردت في لسان العرب بمعنى الضد فقيل ان الفقر ضد الغني، ورجل فقير من المال، وقد فقر

(1) المفردات في غريب القرآن /503.

(2) ينظر: الألفاظ الكتابية، لعبد الرحمن الهمذاني /278.

(3) المقصور والممدود، للفراء: 38، وينظر: المقصور والممدود، لأبن السكيت / 96 والممدود والمقصور للوشاء: 47،وغاية المقصور، لأبي بكر الأنباري: 25 والمقصور والممدود، لأبن ولاد: 97، وتحفة المورود، لأبن مالك: 25.

(4) المقصور والممدود، للقالي:177. البيت لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، ينظر: المحمدون من الشعراء واشعارهم: 187، 188.

(5) تاج العروس: 511/21.

فهو فقير، والفقر الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير[1]، فأقول ان التقابل الذي حصل بين لفظة الغني، ولفظة الفقر، تقابل حاصل لما في اللفظتين من عمق دلالي يجمع اللفظتين، فالغنى ضد الفقر، وذلك لأن الغنى هو الاكتفاء والاستغناء عن طلب الحاجة إلا من الله سبحانه وتعالى، اما الفقر فهو الحاجة لعدم وجود الشيء الذي يكفيه ويجعله مستغنياً.

2- الطُرقَى والقُعدى... جاء ذكر هاتين اللفظتين عند ابن ولاد، إذ الذي يقول والطرقى في النسب من قولهم الطُرقى والقُعدى فالطُرقى أبعدهما نسباً والقُعدى أدناهما نسباً والطرقي والقعدي هما مقصوران[2]، عند الرجوع إلى المعاجم اللغوية، وتتبع المعنى اللغوي للفظة (قُعْدَى) وجدت أنها مأخوذة من (قَعَدَ) أي العقود يقول ابن منظور وقالوا: هو مني مقعد القابلة؛ أي: في القرب، وذلك إذا دنا فلزق بين يديك يريد بتلك المنزله، ورجل قعديّ منسوب إلى القعد كعربيّ وعرب وعَجْميّ وعجم[3]، أما "الطرقى" فيمكن أن تكون مأخوذة من قولهم: طريق ألوى؛ أي: بعيد مجهول على وفق ما رواه ابن سيده[4]، ويحتمل أن تكون طُرقَى مصحف على لفظة طرفى بالفاء، يقول ابن منظور والطُرفي في النسب مأخوذ من الطرف وهو البعد، والقعدي اقرب نسباً إلى الجد من الطرفي قال: وصحفهُ ابن ولاد فقال الطرفي بالقاف[5] فقولي في هذا ان القعود دائما يأخذ منزله القرب من الشيء فمثلاً.

الإنسان في فطرته عندما يألف إلى الموضع أو المكان يقعد بالقرب منهُ،بخاصة عندما يجد فيه الملاذ الأمن، وإذا صار العكس؛ أي لم يألف ولم يجد الملاذ الامن نجد يسعى ويأخذ الطريق الذي يسير فيه بعيداً فهذا هو التناقض أو الضد الذي حصل بين اللفظتين في القرب والبعد.

٣-الهدى والضلالة وردت عند القالي وابن مالك فالقالي يقول[6]: ((والهدى ضد الضلالة مقصور ، يكتب بالياء وفي حديث علي : اولئك مصابيح الهدى)) [1] ، وقد وجدت في معاجم

---

(1) ينظر: لسان العرب: 60/5.

(2) المقصور والممدود، لأبن ولاد: 79، 103، وينظر المقصور والممدود، للقالي 239، 242.

(3) لبيان العرب، لأبن منظور: 3686/5 -3687.

(4) المخصص، لابن سيده: 3/ 39.

(5) لسان العرب: 4/ 2659، وينظر: تاج العروس: 24/ 87.

(6) المقصور والممدود، للقالي: 211، وينظر المودود، لابن مالك: 35.

اللغة ما يؤيد كلام القالي وابن مالك، فهذا الأزهري يقول: ((الهدى نقيض الضلالة ويقال: هدى فاهتدى، وعن ابن الاعرابي الهدى البيان، والهدى اخراج شيء إلى شيء، والهدى أيضاً الطاعة والورع))[2]، وفي موضع آخر من كتابه يقول الأزهري: ((والهدى سراج المؤمنين))[3]، أما أبو هلال العسكري فيقول: والهدى بيان طريق الرشد ليسلك، دون طريق الغي هذا إذا اطلق فإذا قيد استعمل في غيره فقيل: هدى إلى النار وغيرها[4]، ويشير أبو البقاء الكفوي إلى دلالة الهدى بقوله: ((والهدى يطلق على التوحيد والتقديس، ويطلق على ما لا يعرف الا بلسان الانبياء من الفعل والترك، ثم إنه يطلق على الكل ويطلق على الجزء))[5] ، أما الزبيدي فقد أضاف للفظة الهدى معاني أخرى، وهي الرشاد، والدلالة والنهار[6]، أما الضلالة فهي الضد للهدى، فقد ذكرت لها دلالات متنوعة، مثل ما تنوع دلالات لفظة الهدى فبعضهم قال والضلالة والضلضلة والأضلولة ضد الهدى[7]. أما ابن فارس فقد وضع الأصل اللغوي لمادة ضلَّ فقال: ((الضاد واللام أصل صحيح يدل على معنى واحد وهو ضياع الشيء وذهابه في غير حقه، يقال: ضَلَّ يَضِلُّ ويَضَلَّ لغتان، وكل جائر عن القصد ضَالٌّ))[8]، وقد أضاف أبو البقاء الكفوي دلالات أخرى للضلالة وهي الإضاعة والهلاك فأصبحت الضلالة أعم من الضلال[9]، وأقول إن التقابل الحاصل بين لفظتي الهدى والضلالة هو تقابل واضح وبيّن لمن اراد النظر في دلالات اللفظتين، وهذه العلاقة التي بينهما هي علاقه مجتمعة في اللغة، وقد دلت على الشمول والكثير من المعاني لكلتا اللفظتين، فالهدى جميع ما أمر الله به، والضلال جميع ما نهى الله عنه، وهنا إشارة واضحة إلى أن ذلك سواء في جميع ما نهى الله عنه، وفي هذه إشارة واضحة على أن ذلك سواء في الهدى أو الضلالة، كله عائد إلى الله سبحانه وتعالى، ومستند، ومنته إلى قدرته وعلمه وإرادته.

---

(1) غريب الحديث : 463/3.
(2) تهذيب اللغة: 201/6.
(3) المصدر نفسه: 10 / 308.
(4) معجم الفروق اللغوية: 109.
(5) الكليات: 955.
(6) تاج العروس: 40/ 212.
(7) بصائر ذوي التمييز في الطائف الكتاب العزيز:356/3.
(8) مقاييس اللغة: 3/ 356.
(9) ينظر: الكليات 576.

4-**الضراء والبراح** وردت هاتان اللفظتان في كتاب حلية العقود لأبي البركات الأنباري النحوي، إذ قال[1]: ((والضراء ضد البراح، وفي المثل: لا يدب له الضراء ولا يمشي له الخمر* فالمتتبع لدلالات الضراء والبرحي في كتب المعاجم يجد لهما الكثير الكثير من الدلالات، لكن إذا قصرنا الدلالة على حقل الضراء وجد في هذا الجانب اتجاهان، الأول: إذا كانت الضراء بمعنى الشدة والضر، إذ يقول السيوطي والضراء الضر، وايضا الشدة[2]، وكانت لفظة البراح بمعنى الفرح والزوال يقول ابن الفارابي الفرح هو البراح [3]، ويقول الأزهري قول العرب برح الخفاء، معناه: زال الخفاء [4].

الثاني: إذا كانت الضراء بمعنى الستر، وهنا يقول ابن سعيد الحميري: والضراء نقيض البراح، والضراء ما يواري من الشجر، ويقال هو يمشي الضراء، أي: مستتراً[5]، ويضيف ابن الأنباري إلى ذلك قوله: هو يمشي الضراء، إذا كان يمشي في الموضع المستتر الذي تستره الاشجار، فالضراء ماستر الإنسان من الاشجار خاصة[6]، وكانت البراح بمعنى الظهور والبيان، يقول الأزهري: في هذا المعنى البراح البيان، يقال جاء بالكفر براحا، ويجوز أن يكون قولهم برح الخفاء، أي: ظهر ما كنت أخفي[7]، ويضيف ابن سيده البراح معنى آخر قوله: البراح:المرتفع الظاهر[8]، فالملاحظ أن التقابل بين لفظتي الضراء والبراح واضح أمام ناظريه، سواء أكان هذا التقابل في الاتجاه الأول وهو معنى الشدة والضر، بالنسبة للفظة الضراء، والفرح والزوال بالنسبة للبراح، أم في الاتجاه الثاني وهو الستر بالنسبة للضراء والظهور والبيان بالنسبة للبراح.

5- **الصفاء والكدر:** وردت هاتان اللفظتان بتقابل الضد في كتابين من الكتب المطبوعة، وهما حلية العقود لأبي بركات الأنباري، وتحفه المودود لا بن مالك الطائي، فقد قال أبو البركات

---

(1) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، لأبي البركات الأنباري: 41.

* الزاهد في معاني كلمات الناس : 306.

(2) المزهر في علوم اللغة وانواعها: 202/2.

(3) ديوان الادب، الفارابي: 228/2.

(4) تهذيب اللغة: 13 / 73.

(5) شمس العلوم ودواء كلام العرب: 3949/6.

(6) الأضداد، لأبي بكر الأنبار: 52.

(7) تهذيب اللغة: 5/ 19.

(8) المحكم والمحيط الاعظم: 268/5.

الأنباري فيهما: والصفاء ضد الكدر[1]، كما في السابق تطرقت لهاتين اللفظتين في كتب اللغة والمعاجم فأجد الخليل بن احمد الفراهيدي يتحدث عن جذر اللفظتين، فيقول الصَّفو نقيض الكدر، وصفوة كل شيء خالصه وخَيِّره، والصفاء: المصافات والمودة والإخاء، والصفاء مصدر الشيء الصافي[2]، وفي موضع آخر يتحدث عن لفظة الكدر فيقول: الكدر، نقيض الصفاء، وكدر عيشة كدرا فهو كدر اكدَرُ، وماء اكَدَرٌ كدر[3]، فأصل الصفاء كما يقول الراغب الاصفهاني خلوص الشيء من الثوب، ومنه أيضاً الصفا للحجارة الصافية[4]، أيضاً في الكدر ضد الصفاء يقال: عيش كَدِرٌ، والكُدرَةُ في اللون خاصة، والكُدُورَة في الماء، وفي العيش[5]، ويضيف القالي معنى آخر للكدر وهو الغبار[6]، وهذا المعنى الاخير قد أكده ابن مسيره فقال: والكدرة من الالوان ما نحا نحو السواد والغبرة، وكدرة بفتح الحوض بفتح الدال طينة[7]، فهذه الأقوال كلها تدل دلاله قاطعة على أن التقابل الضدي بين الصفاء، والكدر تقابل واضح لا غبار عليه، فنحن نستخدم هاتين اللفظتين في حياتنا اليومية فنقول: الماء الصافي، والماء كدر، معنى هذا أن دلالتها التقابليه استمرت إلى عصرنا الحاضر.

6-**الجفاء والغثاء:** وردت هاتان اللفظتان في كتاب حليه العقود لأبي البركات الأنباري أيضاً، وقد ذكرها بتقابل الضدية فقال: والجفاء ما نفاه السيل، والغثاء ما جاء به السيل[8]، وعند هذه الدلالة التقابلية في كتب اللغة والمعاجم وجدت القليل منهم من يتذكر هاتين الدلالتين، فهذا الجوهري يقول مؤكداً ما جاء به أبو البركات الأنباري: الجفاء ما نفاه السيل قال الله تعالى: أُ□□ □ □ □□ ً (الرعد: ١٧).

(1) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 40 وينظر: تحفة المودود لابن مالك: 2.
(2) العين: 7/ 162.
(3) العين: 5/ 352.
(4) المفردات في غريب القرآن: 487.
(5) المصدر نفسه: 704.
(6) المقصور والممدود، للقالي: 371.
(7) المحكم والمحيط الاعظم: 6/ 746.
(8) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود: 53.

فإنما الزبد فيذهب جفاء؛ أي: باطل[1]، ويؤكد هذا المعنى محمد المناوي فيقول: الجُفاء بالضم ما يرمي به القدر أو الوادي إلى جوانبه ومنه جفا السرج عن ظهر الدابة، تباعد عنه[2]، أما الغثاء فوجدت الخليل بن احمد الفراهيدي يقول في هذا المعنى التقابلي، الغثاء ما جاء به من نبات قد يبس[3]، فالتقابل الدلالي الذي وجد بين لفظتي الجفاء والغثاء تقابل ضدي واضح للعيان في الجفاء اشاره إلى الذهاب والغشاء اشاره إلى المجيء.

7- **الأعشى والاجهر**: عثرت على هاتين اللفظتين في كتابين من كتب المقصور والممدود المطبوعة هما كتاب القالي، وكتاب ابن هشام اللخمي، وقد فصل الحديث عنها ابن هشام أكثر من القالي فقول القالي، الأعشى بالليل، والأجهر بالنهار[4]، أما ابن هشام فقال مفصلاً والأعشى الذي لا يبصر بالنهار، ولا يبصر بالليل والأجهر، الذي لا يبصر بالنهار ويبصر بالليل[5]، وهنا لا بد من وقفه مع كتب اللغة والمعاجم لكي أطلع على ما كتب بشأن دلاله اللفظتين، ومن أيد وأنكر ما ذكره القالي، وابن هشام في كتابيهما، فهذا الأزهري يقول: والأجهر الذي لا يبصر بالنهار، وضده الأعشى[6]، وجدت عند الخليل ما يؤيد كلام القالي وابن هشام قال: والأعشى هو الذي لا يبصر بالليل، وهو بالنهار بصير[7]، ويوضح البقاء الكفوي سبب من يبصر ومن لا يبصر، فيقول: الأعشى هو من لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، ومصدره العشاء، والأجهر ضده، فإن البخار يكدر نور الباصر ليلا ويذوب بالنهار؛ بسبب حراره الشمس[8]، وقد تبين لي من كل هذا أن الأجهر والأعشى بينهما تقابل ضدي وهذا تقابل جاء من حمل الأجهر لدلالة عدم الابصار في الشمس ولا يستطيع النظر، وحمل الأعشى لدلالة عدم الأبصار في الليل، وعدم النظر فيه، وقد وجدت في كتب المقصور والممدود المطبوعة الكثير الكثير من الألفاظ التي وجد فيها التقابل ضدياً، وسأسردها بالتفصيل الآتي:

---

(1) الصحاح تاج اللغة: 41/11.

(2) التوفيق على مهمات التعريف: 247.

(3) العين: 4/ 440 وينظر جمهرة اللغة لابن دريد: 2/ 1035.

(4) المقصور والممدود، للقالي: 276.

(5) شرح قصيدة المقصور والممدود، لابن هشام: 28.

(6) تهذيب اللغة: 6/ 34، وينظر الجيم، لأبي عمر الشيباني 121/11.

(7) العين: 2/ 188.

(8) الكليات:151.

1. البؤسى ضدّ النعمى [1].
2. الجفا ضد الصلة [2].
3. الدواء ضد الداء [3].
4. لرضى ضد الغضب [4].
5. السخاء ضد البخل [5].
6. الشفاء ضد الداء [6].
7. الضياء ضد الظلام [7].
8. العليا ضد السفلى [8].
9. الهناء ضد التنغيص [9].
10. الوراء ضد الأمام [10].

ثانيا: تقابل الخلاف: وردت لفظة "خِلاف" في كتب المقصور والممدود المطبوع، ولم يقصد بها معنى المخالفة التي هي ضد المقابلة، وانما عني بها مجيء الشيء بعد ذهاب الشيء، وقد حملت لفظة "خلاف" هذا المعنى في المقصور والممدود بمجيء لفظ مكان لفظ آخر نقيضه لكن قبل التطرق إلى تلك الألفاظ لا بد من وقفه مع كتب اللغة والمعاجم، لكي يتعرف القارئ الكريم ما قصد بها من معنى المجيء، وليس المخالفة؛ يقول ابن دريد: جاء فلان خلفه فلان وخِلافة فلان، إذا جاء بعده[11]، ويقول ابن منظور في هذا المعنى: ((وخَلَف فُلان مكان ابيه يَخْلُف خِلَافه، إذا كان في مكانه، ولم يَصِر فيه غَيْرُه وخَلَفَهُ رَبُّهُ في أَهلِهِ وَوَلَدِهِ أَحسَنَ

(1) المصدر نفسه:38.
(2) تحفة المورود في المقصور والممدود، لابن مالك:39.
(3) حلية العقود في المقصور والممدود، لأبي البركات الأنباري: 41.
(4) تحفة المورود في المقصور والممدود، لابن مالك: 26.
(5) المقصور والممدود، للقالي 350.
(6) المقصور والممدود، لابن ولاد:71.
(7) المقصور والممدود، للقالي: 381.
(8) المقصور والممدود، للقالي: 236.
(9) المصدر نفسه:28.
(10) تحفة المورود في المقصور والممدود، لابن مالك: 4.
(11) جهرة اللغة: 1/ 615.

الخِلَافَة، وخَلَفَهُ في أَهْلِهِ، وَوَلَدِهِ، وَمَكَانِهِ وَيَخْلُفُهُ خِلَافَةً حَسَنَة كانَ خَلِيْفَه عليهم منه في الخير والشر))[1]، وأنا من هذا الباب تطرقت إلى هذه الألفاظ من هذا الجانب وليس من جانب ضد؛ لأن أصحاب كتب المقصور والممدود ذكروا الضد والخلاف، لكن ألفاظ الخلاف قليلة: إذا ما قيست بالنسبة إلى ألفاظ الضد، وهي بالآتي:

1-المساء خلاف الصباح: وقد ذكر هاتين اللفظتين ابن ولاد المصري فقال: والمساء خلاف الصباح[2]، وهذا ما ايدته كتب اللغة والمعاجم، فهذا ابن فارس، يقول: الميم والسين والحرف المعتل كلمتان متباينتان جدا الأولى زمان من الأزمنة، وهو خلاف الاصباح، يقال اصبحنا وامسينا[3]، فابن ولاد ذكر المساء خلاف الصباح؛ أي يأتي بعد الصباح، ولم يقل: الصباح خلاف المساء، فالصباح يذهب، ويحل مكانه المساء، كما أنه لم يقل ضد كما وجدناه في غيره من الألفاظ التي ذكرتها التقابل الضدي .

2- اليسرى خلاف اليمنى وردت اللفظتان يتقابل الخلاف عند القالي في كتابه المقصور والممدود: ((إذ قال واليسرى من اليسر، واليسرى أيضاً التي هي خلاف اليمنى))[4]، وقد ذكر ابن سيده هذا التقابل بقوله: ((واليسرى خلاف اليمنى، واليسرة خلاف اليمنة))[5]، وانا من خلال تتبعي لما ذكره أصحاب الكتب على معنى المجيء بعد الشيء، كون اليسرى تأتي بعد اليمنى وجدت هذا الجانب فهذا الحال مثلا موجود في الوضوء فالترتيب فيه ان تقدم اليمنى على اليسرى، فيقال: والترتيب بين اليمنى واليسرى مستحب[6]، وأقول ان هذا المجيء لليسرى بعد اليمني واضح بيّن حتى في حياتنا اليومية، فمثلا دخول المسجد تقدم اليمنى على اليسرى، وفي شرب الماء وفي التتبع وفي الكتابة وهكذا تباعاً في بقية الأفعال والله أعلم.

3-الكُبرَى خلاف الصُغرَى: اللفظتان وردتا في كتاب المقصور والممدود للقالي، قال: والكبرى خلاف الصغرى[7]، فالقالي لم يقل الصغرى خلاف الكبرى؛ لأن هذا يأتي على معنى

---

(1) لسان العرب: 2/ 1236

(2) المقصور والممدود، لابن ولاد: 119

(3) مقاييس اللغة: 321/5

(4) المقصور والممدود للقالي: 240

(5) المحكم والمحيط الاعظم 576/8

(6) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 4/ 2408

(7) المقصور والممدود، للقالي:239.

المخالفة، بل قال الكُبرى خلاف الصُغرى على معنى المجيء بعد الشيء أي أن الكبرى تأتي بعد الصغرى، وهذا ما اكدته كتب اللغة والمعاجم، حتى في الكتب الفقهية فلم أجد أحداً منهم يذكر الكبرى قبل الصغرى، وإنما يقولون: الصغرى والكبرى، وهذه بعض الأدلة مما يثبت هذا الكلام يقول الأزهري: ولا يجوز امرأة صغرى ولا كبرى إلا أن تقول الصغرى والكبرى، أو تقول: أصغر من كذا[1]، وفي علم العروض أيضاً نجد أنهم يقولون في الفاصلة الصغرى، والكبرى فالصغرى ثلاث متحركات بعدها ساكن، نحو: ضَرَبَه، والكبرى أربع متحركات بعدها ساكن نحو: ضَرَبَتا[2]، وقد وردت لفظة الكبرى بعد الصغرى حتى عند علماء الفقه والعقيدة في باب السرقة يقال: السرقة نوعان صُغرى، وكُبرى ففي الصغرى يسارق عين حافظهِ، ويطلب غفلته، وفي الكبرى يسارق عين من التزم حفظ ذلك المكان، ويطلب غفلته وهو السلطان[3]، وقد وردت أيضاً في باب الحديث عن القيامة يقال: القيامة قيامتان الصغرى هي حالة الموت، والكبرى هي الحشر والبعث من الأرماس، اللهم نجنا من أهوالها[4]، وفي ذلك اقول بناء الكبرى هو فعلى من الكبير فلا يمكن للشيء أن يكون كبيراً مباشرة، وإنما يبدأ صغيراً ثم يأخذ بعد ذلك بالكبر، وهذه الحال في مجيء الكبرى خلاف أو بعد الصغرى.

المطلب الثالث: لهجات العرب

اللهجات العربية القديمة ميدان واسع، وذا قيمة في دراسة المراحل التطويرية للغتنا العربية، فهي الرافد والمعين لعلماء اللغة بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فقد تكون وسيلة لسد النقص في الثروة اللفظية للغة حين تدعو الحاجة إلى ذلك، وقد اعتاد علماء اللغة والنحاة القدامى، ومنهم مؤلفو كتب المقصور والممدود أن يطلقوا اسم اللغة بدل اللهجة فيقولون: لغة قريش، ولغة الحجاز، ولغة طيء، ولغة هذيل... الخ، وتعريف اللهجة في الاصطلاح بأنها مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة[5]، فدراسة لهجات العرب فيها من الثمار الشيء الكثير لمعرفة اللغة وأصولها، فالبيئة لها

---

(1) تهذيب اللغة: 7/ 228.

(2) الصحاح تاج اللغة: 5/ 1791.

(3) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: 2/ 265.

(4) التعريفات الفقهية: 179 القبور التي يدفع فيها الناس، وينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 2635/4.

(5) في اللهجات العربية، د. ابراهيم انيس:16.

أثر كبير في جميع جوانب الحياه الاجتماعية، وغيرها وهي جزء من هذه الحياة، يقول الدكتور حاتم الضامن: ((دراسة اللهجات العربية لها أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية الحديثة، فمن طريقها يمكننا معرفه التطور في دلالات الألفاظ، ومعرفة ما تؤديه تلك المفردات من معان مختلفة تبعا لاختلاف البيئات، ونقف على طريقة استخدام القبائل العربية المفردات استخداما مختلفاً أحياناً وتعييناً دراسة اللهجات العربية في نسبة كثيرة من اللهجات الحديثة إلى اصولها من اللهجات القديمة، وهي بعد مفيدة في رسم الخارطة اللغوية للتوزيع اللهجي، وانتشار القبائل العربية وهجرتها، وأماكن سكانها قديماً وحديثاً، وتساعد دراسة اللهجات المختلفة في اللغة الواحدة في فهم طبيعة تلك اللغة ومراحل نشوئها وتطورها، ومدى تأثير البيئة فيها))[1]، وكلام أصحاب الكتب في المقصور والممدود عن اللغات الواردة في مؤلفاتهم كثير وكثير جداً ومُصرح به، فمرة يصرحوا في اللفظ ثلاث لغات أو أربع، وفي موضع يختاروا الأفصح، وفي مواضع أخرى ينقلوا عن غيرهم، وقد يوردوا ما يروه مشهوراً أو أشهر، وقد يصفوا اللهجة بالرداءة أو الضعف أو الشذوذ، وقد ينسبون اللهجة إلى أصحابها، وفي احيان أخرى لا ينسبونها، وكل ذلك الذي ذكرته مجموع في كتبهم وسأضع الأمثلة لهذا المطلب من خلال كتب المقصور والممدود، وذلك بالآتي:

1-القنا وردت هذه اللفظة في ثلاثة من كتب المقصور والممدود عند ابن السكيت، وابن ولاد والقالي، وقد تشابهت اقوالهم فيها من حيث نسبتها إلى لغة معينة: وفي هذا نجد ابن السكيت يقول: ((والقَنَا أيضاً واحد الاقناء بالألف؛ لأنه يقال في لغة أخرى: قنو))[2]، وأضاف ابن ولاد لما جاء به ابن السكيت بقوله: ((أهل الحجاز يسمون القنو قنا مقصور))[3] هذا ما قاله أصحاب الكتب ، أما عند أصحاب المعاجم اللغوية فوجدت ابن قتيبة يقول العذق عند أهل الحجاز النخل نفسها، والعَذَق القِنو الذي يقال له الكباسة، وهو القَنَاة مقصور أيضاً، فمن قال "قنا" قال للاثنين

(1) فقه اللغة / حاتم الضامن:47.

(2) المقصور والممدود، لابن السكيت: 112 والمقصور والممدود للقالي:59.

(3) المقصور والممدود، لابن ولاد: 100.

قنوانٍ والجمع قنوات مثل صنو وصنوات[1]، وعند الجوهري وجدت قوله والقنا مقصور والجمع أقناء[2].

2- **مَتَى:** هذه اللفظة وردت فيها لغة عند الفراء وابن ولاد في كتابيهما، فهذا الفراء يقول: متى حرف للاستفهام يكتب بالياء، ومتى في لغة هذيل بمعنى وسط يقال: جعلته في متى كمي؛ أي: في وسطه[3]، وعند الرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم، وجدت فيها ما يؤيد ما ذكرهُ الفراء من ذكرٍ لهذه اللفظة بهذه اللهجة أو اللغة، فهذا احمد بن فارس يقول: ((ومتى يكون شرطا يقتضي التكرار تقول متى كلمت زيداً فعل كذا، فأما متى التي في لغة هذيل وليست من هذا؛ لأنهم يقولون: وضعته متى كمي يريدون الوسط))[4]، ويأتي الرازي ويضيف إلى ما قاله ابن فارس فيقول: ((وتكون في لغة هذيل بمعنى "من"، وقد تكون بمعنى وسط، وضعته متى كمي أي وسط كمي))[5].

3-**الأضحى،** وقد عثرت على هذه اللفظة ولغاتها في كتاب القالي المقصور والممدود؛ إذ قال والأضحى: مذكر في لغة قيس بن عيلان، ومؤنث في لغة تميم بن مرة، فقال: واجتمع عندي أعرابيان مسنان قيسي وتميمي قد جاوز أو دنى كل واحد منهما التسعين فسألتهما، قال التميمي: دنت الأضحى، وقال القيسي: دنا الأضحى[6]، وقد وجدت ابن السكيت في الإصلاح يتكلم على هذه اللفظة من غير أن ينسب المذكر، والمؤنث فيها إلى لهجة معينة؛ فيقول: وتقول قد دنت الأضحى، وهي مؤنثة، ولو قلت قد دنا الاضحى تذهب إلى اليوم لجاز[7]، وهذا ما ذهب إليه أبو بكر الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث[8].

4- **الجلاء:** لغة هذه اللفظة ولهجتها وردت في المقصور والممدود للقالي؛ إذ يقول والجَلاء مصدر جلا الرجل من بلده يجلو جلاء، قال الله تعالى:ﭐﱡ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

(1) كتاب الجراثيم المنسوب لابن قتيبة الدينوري 79/2 وتهذيب اللغة 237/9.
(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 2468/6.
(3) المقصور والممدود للفراء: 71، والمقصور والممدود، لابن ولاد:117.
(4) الصاحبي في فقه اللغة العربية، ومسائلها:128.
(5) مختار الصحاح: 290.
(6) المقصور والممدوح للقالي: 169.
(7) اصلاح المنطق: 213.
(8) المذكر والمؤنث: 262/1.

□□ً (الحشر: ٣). وهي لغة أهل الحجاز وتميم، وقيس، يقولون: جل الرجل عن بلده يجل جلولا وجلا، ومنه استعمل فلان على الجالية وعلى الجاله والجاله من جَل، والجالية من جلا[1]، ووجدت ابن درستويه يعبر عن هذه اللفظة حاملاً لغة العامة. فيقول: وقيل: الجلاء القوم عن منازلهم غير مقيد، لأنه في معنى انفعلوا والانفعال لا يتعدى، وقد يقال أجل وهي لغة العامة أخرجوها على بناء انفعلوا، لما كان في معناه وجاء مصدره على "الجلاء" مفتوح الأول ممدوداً وقد يكون على، فِعَال بوزن الذِهَابِ[2]، وفي كتاب الزاهر إذ صرح مؤلفه بنسبة اللغة فقال: جلا فلان عن منزله يجلو جلاء هذه لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن، وقيس، وتميم يقولون: جل الرجل عن بلدته يَجِلُ جَلا وجَلولا[3].

5-**حَمَا:** هذه أيضاً فيها لغات، وقد وردت في كتاب القالي المقصور والممدود يقول: وحما المرآة مقصور، ويكتب بالألف، وهو أبو زوجها، وفيه خمس لغات، يقال: حماها على وزن قفاها، وحمو على وزن أبو، ويقال: حَمَؤُها بالهمز وحَمها بترك الهمز، وحُكِيَ: هو حَمَؤَها بفتح الميم على مثال هو خَطَؤها[4]، وذهب الجوهري أيضاً إلى ذكر أربع لغات لهذه اللفظة، فيقول: والحَمَا كل من كان من قبيل الزوج مثل: الأخ، والأب، وفيها أربع لغات حَمء بالهمز، وحَمَا مثل قَفَا، وحَمُو مثل أَبُو، وحَمْ مثل أَبْ، والجمع الاحماء[5]، فنلحظ الاختلاف بين الجوهري، والقالي في لغة واحدة، فقد ذكر القالي خمس لغات، والجوهري ذكر أربع لغات فصار الاختلاف في لغة حَمَؤها على قياس خَطَؤها.

6- **زكريا:** وما زال الحديث مستمرا عن اللغات في الألفاظ المقصورة والممدودة وما زلت مع كتاب المقصور والممدود للقالي، وقد استوقفتني هذه اللفظة عند قوله، وفي زكريا أربع لغات: زَكَرياء بالمد، وزَكَريا بالقصر وزُكَرى على وزن قُرَيْشَى، وحُكِيَ: قام زكرٍ ومررت بزكرٍ، واكرمت زكريا[6]، وقد ذكر الفراء هذه اللفظة لكن بثلاث لغات قال: في زكرياً ثلاث لغات القصر فيألفه فلا يستبين فيها رفع ولا نصب ولا خفض، وتمد ألفة فتنصب وترفع بلا نون؛ لأنه لا يجري،

---

(1) المقصور والممدود، للقالي: 365- 366.

(2) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه: 197.

(3) الزاهر في معاني كلمات الناس: 1/ 482.

(4) المقصور والممدود، للقالي: 46.

(5) الصحاح تاج اللغة: 1/ 45.

(6) المقصور والممدود للقالي: 311.

وكثير من كلام العرب أن تحذف المدة، والياء الساكنة فيقال: هذا زُكْرَى، وقد يطرد على القياس؛ لأنه يشبه المنسوب من أسماء العرب[1]، ويقر ابن منظور ما جاء به القالي، لكنه يشير إلى المرفوض منه وما هو الأشرف فيقول: ((وفي زكريا أربع لغات زَكَري مثل: عَرَبي، وزَكَرى بتخفيف الياء قالوا: هذا مرفوض عند سيبويه، وفي زكريا ثلاث لغات، وهي المشهورة زَكَرِيَّاء الممدودة، وزَكَرِيًّا بالقصر غير المنون في الجهتين، وزَكَرَ بحذف الألف غير منون))[2].

المطلب الرابع: الهمز وتغير الدلالة

أشار ابن فارس في مجمله إلى أن النبر في الكلام الهمز[3]، وفي هذا دليل واضح على أن الهمز عند القدامى من علماء اللغة هو صورة واضحة من صور النبر، فالهمز هو نبرٌ للغة من نوع خاص اعتمد على صوت الهمزة يقول ابن سيده: ((الهمز: العصر، وقد همزت امه وهمزت الجوزة بيدي أهمزها همزاً، قيل: ومن همزنا راسه تَهشَما)) [4]، وقد علل أهل اللغة ((أن الهمزة سميت حزماً ؛ لانها تهمز، فتهت فتنهمز عن مخرجها))[5]، فبعض القبائل العربية كانت تهمز وفي الوقت نفسه بعضها لا يَهْمُز، فهذا ابن منظور يقول ؛ ((إنَّ الكسائي يصلي بالمدينة، فهمز فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا تنبر في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، بالقرآن، والمنبور المهموز))[6].

فهذا النوع أو التنوع في عدم التحقيق عند بعض القبائل، والتحقيق عند بعضها، دفع علماء اللغة القدامى إلى عقد أبواب خاصة في كتبهم لهذا المبحث الصوتي، وتبعهم في ذلك علماء اللغة المحدثون، واعتبروا أن ((النبر المكافئء الاصطلاحي للهمز عن العرب، وان كليهما يتطلب نشاطاً متحداً من أعضاء النطق الرئتان، عضلات الصدر، اقصى الحنك، الشفتان، اللسان، مما يؤدي إلى تعاظم مساحة السعة في الذبذبات الصوتية))[7]، هذا من ناحية المصطلح، أما من ناحية المخرج والصفة، فقد أشار سيبويه إلى أن الهمزة حرفٌ شديد

---

(1) معاني القرآن، للفراء 208/1.

(2) لسان العرب: 1847/3.

(3) مجمل اللغة: 852/1.

(4) المخصص: 32/4.

(5) لسان العرب: 4323/6.

(6) المصدر نفسه.

7() الأصوات اللغوية، د. عبدالقادر عبدالجليل: 240.

مجهور[1]، وقد بين المبرد مخرجه "الهمز" ؛ فقال: ((حرفٌ يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف ولا يَشركه في مخرجه شيء ولا يدانيه إلا الهاء والألف))[2]، أما صاحب الشافية، فقد علل ترك بعض القبائل تحقيق الهمز، فقال: ((اعلم أن الهمزة لما كانت أثقل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التَّهَوُّع، ثقلت بذلك على اللسان المتلفظ بها، فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولا سيما قريش))[3]، وقال أبو زيد الانصاري: ((الهمز على ثلاثة أوجه، التحقيق والتخفيف، والتحويل، فالتحقيق ان نعطي الهمزة حقها من الإشباع، فإذا أردت أن تعرف اشباع الهمزة فاجعل ((العين)) في موضعها، والتخفيف ، سموه تخفيفاً ؛ لأنه لم يُعط حقه من الاعراب والاشباع، وأما التحويل من الهمز، فأن تحول الهمزة إلى " الياء" أو"الواو"[4]))، ومن خلال قراءتي لكتب المقصور والممدود وجدت للهمز بعض الصور التي تجيء فيها المقصور المهموز والمقصور غير المهموز[5]، ولم يكتف أصحاب الكتب عند صورة همز المقصور، ففي كتبهم ألفاظ تمد وتقصر باختلاف أوله، أو من غير اختلاف وتغيير[6]، وأحياناً يوردون ألفاظاً إذا اشتدت قصرت، واذا خففت مُدت [7] وعثرت عند ابن ولّاد على بعض العبارات غير السابقة، منها: المقصور الذي لا نظير له من المهموز، أو المهموز الذي لا نظير له من الممدود [8].

وأمثلة ذلك كثيرة في كتب المقصور والممدود ، سأتطرق إلى نماذج منها عرضها أصحابها في كتبهم، إذ وردت فيها صور الهمز، وهم في ذلك برهنوا أن في ((المقصور والممدود)) يمكن تحقيق الهمزة، ويمكن عدم تحقيقه، وهذا ما سأدرسه بالتفصيل:

1- قلب الألف همزة: هذه الصورة الأولى من صور الهمز، حيث وردت في كتب المقصور والممدود المطبوعة، وبعض الألفاظ منها مقصورة بلا همز، والقسم الآخر منها مقصورة مهموزة، وهنا وجدت قولاً لخالد الازهري يقول فيه: ((في الألف الموقف عليها لغات:

1() ينظر: الكتاب: 434/4.

2() المقتضب، للمبرد: 155/1.

3() شرح شافية ابن الحاجب: 31/3-32.

4() الهمز: 74-75.

5() ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 60-67، والمقصور والممدود، لابن السكيت: 104-107 والمقصور والممدود، لابن ولاد: 23-36-41، والمقصور والممدود، للقالي: 267 -278 -279-281.

6() ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 35-54، والمقصور والممدود، لابن السكيت: 97-100.

7() ينظر: المقصور والممدود، للفراء: 55-60، والمقصور والممدود، لابن السكيت: 101.

8() ينظر: المقصور والممدود، لابن ولاد: 27-28.

أشهرها أن تُقْرأ على صورتها، الثانية: قلبها ياء ؛ لأن الياء أبين من الألف , والثالثة: قلبها واواً؛ لأن الواو أبين من الياء، وهي لغة بعض طيء. الرابعة: قلبها همزة ؛ لأن الهمزة اخت الألف، وهي أبين الحروف كلها، وهي لغة طيء أيضاً)) [1].

وهنا سأورد بعض الألفاظ التي وردت مقصورة ومهموزة في الوقت نفسه من خلال كتب المقصور والممدود المطبوعة:

فيذكر الفراء في ((باب ما يقصر فيهمز بعضه ويكتب بالألف، وما يقصر بعضه بلا همز))[2]، الألفاظ التي تكون مهموزة ومقصورة بالوقت نفسه وكيفية كتابتها ((بالألف أو بالياء)) فقال: ((صدأ الحديد، بهمز، وهو مقصور ويكتب بالألف، والملأ من الرجال: الاشراف، والملأ: الخلق، ويقال: الخُلُق، مهموزان مقصوران، يكسبان بالألف، والملأ من الارض مقصور غير مهموز يكتب بالياء والألف، والجَبَأ من الكمأة: مهموز مقصور يكتب بالألف، والجَبَى بغير همز: ما جمع من الماء في الحوض مقصور يكتب بالياء...))[3]، وهكذا إلى آخر الباب، نجد أن الفراء يحدد الصورة التي تأتي بها الألفاظ مقصورة مهموزة فكتابتها بالألف فقط، ومقصورة بغير همز تكتب بالياء فحسب.

وقد تابعه في ذلك بعض أصحاب الكتب المطبوعة، ومنهم ابن السكيت الذي عقد باباً في كتابه، سماه: ((باب ما يقصر ينهمز بعضه ويكتب بالألف، وما يقصر بعضه بلا همز[4]))، إذ تطرق فيه إلى الألفاظ التي تكون مقصورة ومهموزة في الوقت نفسه والمقصورة بلا همز، ومثال ذلك قوله: ((الخذأ: الذل؛ مهموز مقصور بالألف، والخذا في الاذن: مقصور غير مهموز بالألف والجبا بغير همز: ما جمع في الحوض من الماء مقصور بالألف وبالياء)) [5].

حتى آخر الباب؛ إذ ذكر فيه المقصور والمهموز والمقصور فقط وكيف يكتسبا، وهنا وصلت عند ابن ولّاد، فوجدته يتابع ما ذكره الفراء وابن السكيت، لكنه لم يفرد لذلك باباً خاصاً كما فعل من سبقه، وإنما تطرق لهذه الألفاظ من خلال كلامه في الأبواب المتفرقة في كتابه،

1() شرح التصريح على التوضيح، لخالد الازهري: 617/2.

2() المقصور والممدود، للفراء:60.

3() المصدر نفسه: 60-66.

4() المقصور والممدود، لابن السكيت: 104.

5() المصدر نفسه: 105.

فمثلاً: ((الذرأ والذرا، والنهى، والفرا والفرأ)) [1] وأحياناً يذكر اللفظ مقصوراً، ويقول فيه: مخفف بغير همز، مثال ذلك الوَجَى [2].

وهنا أيضاً وجدت القالي يسير على وفق ما سار عليه ابن ولّاد، وليس الفراء وابن السكيت؛ إذ إنه لم يفرد باباً لهذه الصورة، لكنه تطرق لها من خلال كلامه على تلك الألفاظ المتفرقة في كتابه، فمن ذلك يقول: ((الوزأ والوزا، والطنأ والطنى، والزنأ والزنا)) [3]، ونجده مرة يذكر اللفظ بالقصر فقط من غير همز، ويقول مثلاُ: ((والدنا بغير همز مخفف)) [4] أما بقية أصحاب الكتب ، فلم أجد للألفاظ المهموز أي إشارة صريحة، وهذه الصورة خاصة، كما وجدناه عند الفراء وابن السكيت وابن ولاد والقالي.

2- **مد المقصور**: هناك ألفاظ في اللغة تمد وتقصر وهذه الألفاظ كثيرة في اللغة العربية، وقد وجدت منها في بعض كتب المقصور والممدود، وليس كلها، وهذه هي الصورة الثانية من صور الهمز، فالفراء، عقد لهذه الصورة باباً سماه ((باب ما يُقصر ويمدُّ وأوله على حالٍ واحدة، ومعنى المقصور منه كمعنى الممدود)) [5].

فيذكر على سبيل المثال: ((الشَّفا: يمد ويقصر، والضَّوا يمد ويقصر وهو الهزال))[6] ومما ذكرهُ الفراء لهذه الصورة أيضاً أن المد هو لغة من اللغات، فيقول: الزَّنا والشَّرى، أهل الحجاز يَمدُّونهما)) [7]، أي: إن هذه الأسماء مقصورة، لكن لهجة الحجاز يحققون الهمز، وقد يذكر أن المد والقصر قد يكون على مبدأ القياس، فيقول في ذلك: ((والبُكا: يمد ويقصر، فمن قصره أخرجه على " فُعَل "، ومن مده اخرجه على " فُعَال)) [8]، ويستشهد أحياناً لهذه الصورة برواية

1() ينظر: المقصور والممدود، لابن ولاد: 50-96-123.

2() المصدر نفسه: 128.

3() ينظر: المقصور والممدود، للقالي: 272-273-277-278-346.

4() المصدر نفسه: 92.

5() المقصور والممدود:55.

6() المقصور والممدود، للفراء: 56.

7() المصدر نفسه: 55.

8() المصدر نفسه: 56-57.

العلماء في مد الاسم وقصره، من ذلك يقول: ((وخصيصاً: قومٌ، وفيضوضا رواها، الكسائي بالمد والقصر)) [1].

وهنا يأتي ابن السكيت الذي عقد باباً سماه ((باب الممدود والمكسور أوله الذي يأتي من لفظه مقصور)) [2] فيذكر الاسم الممدود ونظيره من لفظه مقصوراً ، إلى الألفاظ التي يفتح أولها فتقتصر وابن ولّاد، يعرض في كتابه الكثير من الألفاظ التي تحمل هذه الصورة وهي متناثرة في كتابه؛ لأن كتابه مقسم على أبواب بحسب حروف الهجاء [3] وأخيراً في هذه الصورة حطت الرحال عند كتاب القالي، الذي عقد لهذه الصورة باباً سماه ((باب ما يمد ويقصر وهو على لفظٍ واحد ومعنى واحد)) [4]. وهو يذكر هذه الألفاظ المقصورة والممدودة، يقول: ((الهَيجا، يمد ويقصر، والشَفا يمد ويُقصر))[5]، وقد يروي في ذلك ما جاء من لغات العرب وأقوالهم، منها: والجما: يُمد ويُقصر عند بعض العرب، كذا قال أبو بكر بن الأنباري، قال ومدَّ الحمى شاذ لا يلتفت إليه، وكذا هو عندنا))[6]، وقد يذكر في القصر والمد، اللغة بعينها، فيقول: ((والشَّرا، يمد ويُقصر أهل الحجاز يمدونه، واهل نجد يقصرونه))[7]، وأحياناً لا يصرح باسم اللغة، وإنما يكتفي بلفظ لغةً، ويستشهد لها بشاهد قرآني أو بيت شعر، من ذلك ((الفداء يمد ويقصر، لغتان مشهورتان، وأما الفداء إذا اردت به مصدر فاديته فممدود، لا يجوز غير ذلك، وفي القرآن: چ ڑ ک ک ک ک چ{ محمد: 47 } ولا يجوز الا المد)) [8].

3- **تخفيف الممدود، وتشديد المقصور**: هذه الصورة الثالثة من صور الهمز، عرضها بعض أصحاب الكتب المطبوعة وهي أن بعض الأسماء إذا خففت مُدَّت، واذا شُدِدت قصرت، وقد انفرد بذكر هذه الصورة أبو عمر الزاهد، والقالي؛ إذ يقول الزاهد: ((والباقلاء، والباقِلّى، والمِرعَزَاء، والمِرعزّى، والقُبيَطاء، والقُبيَطّى، إذا خُففنَّ مُدِدْن واذا

1() المقصور والممدود، للفراء: 58.

2() المقصور والممدود، لابن السكيت:95.

3() ينظر: المقصور والممدود، لابن ولاد .

4() المقصور والممدود، للقالي: 283-293.

5() المصدر نفسه: 283-286.

6() المصدر نفسه: 288.

7() المصدر نفسه: 288.

8() المصدر نفسه: 288.

شُددنَ قُصِرن وكُتِبن بالياء)) [1]، أما القالي فقد أوضح هذه الصورة من خلال باب ما يمد ويقصر؛ أي: إن ألفاظ هذه الصورة وردت داخله يقول: ((و"مِرْعزًّا": إذا شُدد قصر واذا خفف مُدَّ، و"بَاقِلاّ " أيضاً إذا شُدد قصر، واذا خفف مُدَّ)) [2].

المطلب الخامس: رسم الاسم المقصور وتغير الدلالة.

سبق وإن تطرقت في مبحث المفهوم إلى تعريف الاسم المقصور بأنه اسم معرب آخره ألف لازمة، فهذا يعني أن "الألف " سواء أكانت الطويلة أم القصيرة (الشبيهة بالياء)، ملازمة للاسم المقصور.

فالكتابة بالألف الطويلة أو الياء راجع بحد ذاته إلى أصل هذه الالف، فالألف الطويلة تكون منقلبة عن واو، والقصيرة (الشبيهة بالياء) منقلبة عن ياء، ولا يخفى على القارئ الكريم أن إدراك ذلك من كلام العرب من خلال أدلة القياس أو السماع، فهذا ابن قتيبة يقول: ((وقال بعض أصحاب الاعراب: إنهم كتبوا هذا بالواو على لغات الاعراب، وكانوا يميلون في اللفظ بها إلى الواو شيئاً، وقيل: بل كتبت على الأصل، وأصل الألف فيها واواً فقلبت ألفاً لما انفتحت ما قبلها إلا أنك إذا جمعت، قلت: صلوات وزكوات، وحَبَوات، ولو لا اعتبار الناس لذلك في هذه الأحرف الثلاثة وما في مخالفة جماعاتهم، لكان أحبّ الاشياء إليّ أن يكتب هذا كله بالألف)) [3]. وقد ذكر الدكتور غانم قدوري أنَّ الناظر في كتب الاملاء العربي القديمة يجد نوعين من ظواهر الإبدال بين الحروف، نوعاً يوافق فيه الخط اللفظ، ونوعاً يخالف فيه الخط اللفظ)) [4]، وهذا المبحث الذي انا بصدده، هو من النوع الثاني الذي ذكره الدكتور غانم والذي سماه: ((البدل الذي لا يوافق الخط فيه اللفظ)) [5]، حيث شمل هذا البدل رسم الألف ياء، يقول الدكتور غانم: ((إذا كانت الألف متطرفة فان الأصل فيها ان ترسم برمز الألف، وقد اتفقت المصاحف على رسم ما كان

1() المقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 40.

2() المقصور والممدود: 292-402.

3() أدب الكاتب: 201، وينظر: صبح الاعشى في صناعة الانشاء: 204/3.

4() علم الكتابة العربي: 137.

5() المصدر نفسه: 141.

من الأسماء والأفعال على ثلاثة أحرف، وكان أصل الألف فيها واو بالألف، واتفقت المصاحف على الألف ياء في كل موضع كانت الألف فيه لام الكلمة منقلبة عن ياء))[1] وأنا إذا أتكلم على رسم الألف في الاسم المقصور بالألف الطويلة أو الألف الشبيهة بالياء ((القصيرة)) وجدت الكثير من الكلمات المقصورة مرة كتبت بالألف ومرة كتبت بالياء، مما دفعني إلى أن أخصص هذا المبحث، لهذه الظاهرة الصوتية، وأجد لها تعليلاً عند أصحاب الكتب المطبوعة من المقصور والممدود، أو عند غيرهم من علماء اللغة، بخاصة أن المقصور له قواعد وأصول في كتابة ألفه ترجع إلى أصول وصفها النحاة والصرفيون، إذا كانت ثالثة كيف تكتب بالألف والياء بحسب أصلها؟ وإذا كانت رابعة فإنها تكتب ياء وجوباً، بغض النظر عن أصلها واو أو ياء، وأحياناً قد يخرج رسم الألف المقصورة عن الأصل[2]، وهذا له أسباب وسأتناول في هذا المبحث ما ذكره أصحاب الكتب المطبوعة في ((المقصور الممدود))، مع تبيان الأسباب التي جعلتها ترد بصورة الألف أو الياء وهي بالآتي:

1- **النَّقي والنَّقَا:** هاتان اللفظتان في أكثر كتب المقصور والممدود المطبوعة، فهذا الفراء يقول: ((فأما " نقا " الرمل مقصور يكتب بالألف وبالياء؛ لأن من العرب من يثنيه بالياء والواو، فيقول: هما النقيانِ والنقوانِ، والواو أجود وأكثر)) [3]، وقد ذكر علماء اللغة من أصحاب المعاجم هاتين اللفظتين، لكنهم لم يصرحوا أنها كتبت بالألف أو الياء لكنهم ذكروا أنها تثنى بالواو أو الياء، واكتفوا بذكر لفظة (النقا) بالألف مقصور[4]، لكن وجدت أن ابن سيده ذكر أنه " حكى يعقوب في تثنية نقيانِ ونقوانِ، والجمع: نقيانَ وأنقاء " [5]، فجمع هنا بالياء مرة، وبصيغة المد مرة أخرى، أما ابن جني فقد أجاز كتابه كل اسم

1() الميسر في علم رسم المصحف وضبطه: 135-136.

2() ينظر: علم الكتابة العربي: 141-142.

3() المقصور والممدود، وينظر: شرح المقصور والممدود، لابن دريد: 27، والممدود والمقصور للوشاء: 44، وغاية المقصور، لأبي بكر الأنباري: 21 والمقصور والممدود، لابن ولاد: 122، المقصور والممدود، لأبي عمر الزاهد: 27، والمقصور والممدود، للقالي: 88، وشرح قصيدة المقصور والممدود، لابن هشام: 29.

4() ينظر: الصحاح: 2514/6، ولسان العرب: 4532/6، المصباح المنير: 623/2.

5() المحكم والمحيط الاعظم: 510/6.

مقصور ثلاثي من ذوات الياء بالألف أو بالياء، نحو: الرَّخا والنقَّى، والقَّطى، لقولك: رَحَيانِ، ونَقَيانِ وقطياتِ [1].

2- **المَنَا والمنَىَ:** هاتان اللفظتان رُسِمتَا بالألف وبالياء؛ إذ وردت أيضاً عند أكثر أصحاب الكتب المطبوعة بالرسمين، بدءاً من الفراء الذي يقول: ((ومَنى مكة بالياء، المَنَا الذي يوزن به مقصور يكتب بالألف لانهما منوانِ، ومنَى الرجل حذاؤه مقصور يكتب بالياء، تقول: جلست مَنَى الرجل؛ لأنه ماخوذ من القَدَر، تقول: مَنَى الله عليه الموت يَمْنى، كقولك: قَدَرَ الله عليه الموت فهو يَمْنيه))[2]، وعند مراجعة كتب المعاجم اللغوية، وجدت فيها ذكر هاتين اللفظتين، بالألف والياء، فهذا الجوهري يقول: ((المَنَا مقصور، الذي يوزن به، والتثنية مَنَوانِ والمَنىَ أيضاً: القَدر)) [3].

والذي يبدو أن رسم الاسم بالألف نسبة إلى الأصل الواو الذي أجمع عليه جميع من ذكره من علماء، فهي منقلبة عن الواو، أما الرسم بالياء، فقد حملت معنى القدر، فعندما نقول: جاءته المنية؛ أي: الموت، وهو مقدر قد اشتق من " المَنَى " وهو القدر، صار واضحاً أن هذه الألف في الأصل هي الياء، فردت إلى أصلها ورسمت، وحتى "مَنَى مكة"، يقول فيها ابن فارس: ((قال قومٌ: ((سُمَّيَ بهِ لِما قُدَّر أن يُذبح فيه، من قولك: " مَنَاهُ الله))[4].

3- **الحَثَا والحَثَى:** عثرتُ على هاتين اللفظتين برسم "الألف " و" الياء "، عند الفراء وابن ولاد والقالي؛ إذ يقول الفراء فيهما ((والحَثَى: حُشافة التمر، ودُقاقُ التبن، أيضاً واشباهه يكتب بالياء، وربما كتبت بالألف، يقال: حَثوتُ وحَثَيتُ يكتب الياء بالألف))[5]. ويذكر أصحاب المعاجم اللغوية هاتين اللفظتين، برسم الألف والياء، فهذا أبو ابراهيم

1() ينظر: الألفاظ المهموزة: 44-45، وشرح ابيات مغني اللبيب: 316/6.

2() المقصور والممدود، للفراء: 70-71، وينظر: المقصور والممدود، لابن السكيت: 110، وابن ولاد: 115، والقالي:114، وحلية العقود، لأبي البركات الأنباري:10.

3() الصحاح تاج اللغة: 2497/6.

4() مقاييس اللغة: 277/5.

5() المقصور والممدود: 87، وينظر: المقصور والممدود، لابن ولاد: 33، والمقصور والممدود، للقالي: 42.

الفارابي، يذكر أن ورود اللفظة بالألف (حَثَا) هو لغة في " حَثَى" "يحثي"، ولفظها بالواو (حَثَو) يدل على الشيء اليسير [1].

في حين أن ابن منظور قد ذكر اللفظتين برسم الياء والألف، فقال: الحَثَى قشور التمر يكتب الياء والألف وهو جمع حَثَاة)) [2]، في حين أن ابن سيده قد أشار إلى ان مادة اللفظتين تتكون من (ح ث و) أو (ح ث ي) فلامها تحتمل ذلك [3]، فيقول ابن سيده: ((وقد حَثَي عليه التراب حَثياً، وحَثَا عليه التُراب حثواً، الياء اعلى)) [4].

4- **الحَشا والحَشى:** وجدت هاتين اللفظتين عند ابن السكيت وابن ولاد، والقالي؛ إذ يقول ابن السكيت: ((والحَشَا واحد الامعاء بالياء، والألف تثنية حشيان وحشوان))[5]، لكن ابن ولّاد فصل القول في رسم الاسمين، فقال: ((الحَشا: حَشَا البطن مقصور يكتب بالألف؛ لأن تثنية حشوان، وأجاز بعضهم أن يكتب بالياء، وحكى في تثنيته حَشَيانِ، والحشا أيضاً، وامرأة حَشياء وحَشِيَةٌ، والحَشَا أيضاً: النامية، يقال: فلان في حَشَا فلانٍ؛ أي كَنَفِهِ وناحيته يُكتب بالألف)) [6]، وبين ابن سيده أن ((الحَشَا)) بالألف مأخوذة من (ح ش و)، و((الحَشَى)) بالياء مأخوذة (ح ش ي) وتثنيتهما بالواو الياء، فيقال: حَشَوانِ وحَشَيانِ [7].

والذي يبدو، أن كتابة " الحَشَا " بالألف أو كتابتها بالياء، هو راجع بحد ذاته إلى ما روي في كلام العرب، ونقله أصحاب المعاجم في كتبهم، وإن كان لكل منهم رأيه وحجته في رسم الكلمة بالألف أو الياء، فاشتقاق " الحَشَا " بالألف من حَشَوت، فكتب بالألف، واشتقاق " الحَشَى" بالياء من حَشَيت، فكتب بالياء.

5- **الكَرَا والكَرَى:** في كتاب ابن ولّاد والقالي عثرت على هاتين اللفظتين، وبهذا الرسم يقول ابن ولّاد: ((الكَرا: النوم، مقصور يكتب بالياء، والكَرَا: دقة الساقين، فيدلك ذلك على

1() ينظر: معجم ديوان الادب: 71/4.

2() لسان العرب:777/2.

3() ينظر: لسان العرب: 777/2.

4() المحكم والمحيط الاعظم: 432/3-500.

5() المقصور والممدود، 109.

6() المقصور والممدود، لابن ولاد: 33، وينظر: المقصور والممدود، للقالي: 39-40.

7() المحكم والمحيط الاعظم: 416/3، وينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:1453/3.

أن أصله الواو، والكرا أيضاً: جبل بالطائف مقصور يكتب بالألف، والكَرَا أيضاً: الكروان مقصور يكتب بالألف)) [1]، وبين أبو بكر الأنباري، سبب رسم " الكرا " بالألف، فقال: ((الكَرا بالألف هو الكَروان؛ إذ هو حرف مقصور والألف في " الكرا " هي الواو التي في "الكروان" جعلت الفاً عند سقوط الألف والنون لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما في قولهم: يا مَروُ أقبل ويا مَروَ أقبلِ، يردون: يا مروان))[2]، أما ابن منظور فقد بين العلة من " الكرى " بالياء فهو مأخوذ من الكري، ويأتي بمعنى النوم والنعاس، جمعه على: " أكراء "، وفلان كَرْيَان الغداة؛ أي: ناعساً[3]، وأشار بعض علماء اللغة إلى المادة التي اشتقت منها كل كلمة على حده وعلى حسب معناها، فقال بعضهم: ((والكرا النعاس، وهو من (ك ر ي)، أما " الكَرا " بمعنى الفجح في الساقين، فهو من (ك ر و) ومثل ذلك كثير جداً)) [4]، فإذا رسم " الكرا " بالألف فهو راجع إلى أخذهِ من أصل الكلمة بالواو؛ أي: الكرو، واذا رسم ((الكرى)) بالياء فهو راجع إلى اخذه من أصل الكلمة بالياء، وهذا هو أصل القياس المجمع عليه عند العلماء اللغة من الصرفيين قديماً وحديثاً.

6- **العَذَا والعَذَى**: جاء ذكرها في كتاب الفراء وابن ولاد، فقد قال الفراء فيهما: ((ويقال: أرضون عَذّوات يكتب بالياء وبالألف؛ لأنك تقول: عَذَبتِ الارض، ويقال: هو العِذي، فعلى هذا يكتب بالياء، وعذوات فعليه يكتب بالألف)) [5]، لكن ابن ولّاد أوضح ما ذكره الفراء بالتفصيل، فقال: ((والعذا جمع عَذاة، وهي الارض البعيدة من الماء، وزعم الفراء انها تكتب بالياء والألف جميعاً، فمن كتب ذلك بالألف ؛ فلأن العرب تقول: أرضون عذوات، فتظهر الواو في الجمع، ومن كَتبه بالياء فلأنه يقول: أرضٌ عَذْى)) [6].

ولم يغفل أصحاب المعاجم اللغوية وعلماء الصرف عن هاتين اللفظتين، وكيفية

1() المقصور والممدود: 105-106، وينظر: المقصور والممدود للقالي: 60.

2() الزاهر في معاني كلمات الناس: 363/2.

3() ينظر: لسان العرب: 3868/5.

4() تداخل الأصول اللغوية واثره في يناء المعجم: 777/2.

5() المقصور والممدود، للفراء: 93.

6() المقصور والممدود: 83.

رسمهما، فهذا الصغاني يقول: ((عَذَا يَعْذُو، إذا طاب هواؤه ، وعَذوَت الارض، أي طابت لغة في عَذَبت)) [1]، واضاف ابن القطاع أن ((عَذَى بالياء هي نفسها " عّذبت " التي وردت فيها " عَذَا " لغة، وهي بمعنى طابت؛ أي الارض عَذى طاب بلا وباء [2]، وهذا ما اكده الزمخشري في اساس البلاغة[3]. فالملاحظ ان رسم ((العَذا)) بالألف، وهو لغة في ((العَذى)) بالياء، وليس الألف فيها منقلبة عن واو كما وجدناه في غيرها من الكلمات السابقة، وهناك ألفاظ أخرى، ذكرها أصحاب الكتب المطبوعة بشكل منفرد؛ إذ انفرد أحدهم من دون غيره بذكرها، وهذه الألفاظ رسمت بالألف والياء، وهي على النحو الآتي:

1- الأسا والاسى [4].
2- الحِجَا والحِجَى [5].
3- الحَرا والحَرى [6].
4- الخَلا والخَلى [7].
5- الخَنَا والخَنَى [8].
6- الرِبا والرِبى [9].
7- السَلا والسَلىَ [10].
8- الشَجا والشجَى [11].
9- الصَلا والصَلى [12].
10- اللثَا واللثَى [13].

1() التكملة والذيل والصلة: 468/6.
2() ينظر: كتاب الافعال: 375/2.
3() ينظر: اساس البلاغة: 641/1.
4() المقصور والممدود، لابن ولاد: 10.
5() المقصور والممدود، لنفطويه: 42.
6() المصدر نفسه: 33.
7() المصدر نفسه:39-40
8() المقصور والممدود، للقالي: 51.
9() المصدر نفسه: 42.
10() المصدر نفسه: 63.
11() المصدر نفسه: 72.
12() المصدر نفسه: 73.
13() المصدر نفسه:110

الخاتمة

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ، بعد الرحلة في كتب المقصور والممدود المطبوعة ، أقول:

1. المقصور والممدود ، حقيقة لغوية وليست ظاهرة ، فقد تبين لنا ذلك من خلال اهتمام علماء اللغة القدماء بها، فأفردوا لها مصنفات وكتب لا تقل أهمية عن الحقائق اللغوية الأخرى ، وهذا التأليف في هذه الحقيقة لهُ دوافع ومنها الحاجة الملحة بعد أن ولدت لهجات التخاطب وبخاصة بعد ظهور الإسلام وميل بعض اللهجات إلى تخفيف الهمزة أو تركها أو تحقيقها عن بعض اللهجات .
2. لم يكن هناك تخصيص لدراسة هذه الظاهرة قبل القرن الثاني الهجري ، وإنما كان بعض العلماء يفردون لهُ باباً خاصاً في كتبهم ، ولا سيما سيبويه لكن في بداية القرن الثاني نجد اتجاه الدراسة في المقصور والممدود نحو التخصيص ، فبدأ الفراء (ت207هـ) بمؤلفه "المقصور والممدود" ، ثم توالت بعد ذلك التأليفات في هذه الحقيقة اللغوية ، ولم تكن هذه المؤلفات الكثيرة قد طبعت ، إلا البعض منها وقد ذكرت في التمهيد .
3. الاسم المقصور المنتهي بألف زائدة فرع على الاسم المنقوص الذي انتهى بالواو أو الياء ، فهذه الألف هي في أصلها واو أو ياء ، فإن كانت الألف في أصلها واواً كتبت طويلة (ا) ، وإن كانت في أصلها ياءاً كتبت شبيهة بالياء(ى).
4. تبين من خلال هذه الدراسة إلى أنّ الممدود فرع على المقصور ، يؤيد ذلك ما ذكره أصحب الكتب ن بأن اللفظة تُحمَل على لغة القصر ولا توجد للضرورة هذا من جانب، ومن جانب آخر عُدَّ قصر الممدود تخفيفاً ، وهو ردُّ الشيء إلى أصلهِ ، فضلاً عن وجود أسباب للقصر والمد والتي تبينت من خلال العلاقة بينهما، والتي تنشأ إثر لهجات العرب ، والضرورة الشعرية .
5. لا يمكن أن يصاغ من الاسم المقصور اسم فاعل وصيغة مبالغة لأن صيغة المبالغة مرتبطة كل الارتباط باسم الفاعل ، وهذه الحال أيضاً مع الاسم الممدود بالإضافة إلى اسم المفعول والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان .
6. لم يتبع أصحاب الكتب المطبوعة في ترتيب المفردات للمقصور والممدود ، الترتيب الهجائي سوى ابن ولاد أما الباقي فقد اتبع ترتيب المفردات حسب مخارج الحروف .

7. وجود ميل لفريق من العرب إلى قصر المهموز ، والبعض الآخر إلىهمز المقصور، وذلك لطبيعة النبر في لهجاتهم ، وهذا ما يفسر ورود بعض الألفاظ مهموز وممدودة في الوقت ذاته .
8. همزة الممدود أضافتها العرب إلى الأسماء المعربة، لميل بعضهم إلى إقفال المقطع في نهاية بنائه ، وهذا ما يضفي العربية على شخصية الكلمة ، أما زيادة الألف في الاسم المقصور فإنهُ يضفي إلى الكلمة أن الفتحة التي قبلها هي جزء من الكلمة .
9. وجود اختلاف في رسم ألف الاسم المقصور ، فقد أجمع البصريون على رسمها قائمة إذا كانت منقلبة من واو ، ونحوها إذا كانت منقلبة عن ياء وقبلها ياء ؛ لكراهية الجمع بين الالفين كما في " الحيا" وهو المطر.

أما إذا كانت منقلبة عن ياء فترسم على صورتها مجردة من النقطتين ، وإذا غلبت عليها الإمالة كذلك . وقد يجوز رسمها على الوجهين إذا كان الأصل المنقلب عنهُ الألف واواً أو ياءً ، نحو : الصِّبا ؛ لأنه يقال : صيبية ، وصِبوة أما الكوفيون فقد خالفوا البصريين في بعض القواعد السابقة فإذا كان الاسم المقصور مضموم الأول أو مكسور جعلوه على صورة الياء بلا استثناء ودون النظر إلى الأصل مثل : الضُّحى والرُشى ، وينطبق هذا القول على كل اسم ثلاثي غير مزيد ، وإذا كان مزيداً فقد أجمع جمهورهم على رسمها على صورة.

10. الالف في المقصور والممدود، أشار بعض أصحاب الكتب المطبوعة إلى أنها منقلبة وجوباً عن واو وياء، بسبب تحرك وانفتاح ما قبلها، ولهذا يقلب الواو والياء ألفاً.
11. الابدال لا يحصر بحروف معينة ولا يمكن ان نقول ذلك وانما نقول إن الابدال حصل في هذه الحروف بكثرة دون غيرها، وقد عني به علماؤنا، فهو يجري فيما وسم وكثر من كلام العرب.
12. استخدم بعض أصحاب الكتب المطبوعة الميزان الصرفي في اثبات اصول الكلمة الثلاثية، هل هي مزيدة أم مبدلة من حرف أصلي، فيأتي بنظير لها من الاسماء الصحيحة أو المعتلة.
13. التأنيث أثقل من التذكير؛ وذلك أنه ضارع الفعل، فهو فرع على الاسم، كما أن الفعل فرع على الاسم، واللفظ مجازي التأنيث.

14. في بعض الاسماء المقصورة وجدت أنها تجمع جمعين جوازاً؛ فمرة تجمع جمع تكسير، ومرة جمع صحيح (مذكر سالم أو مؤنث سالم)، وهذا لا يوجد في الاسم الممدود بحسب قراءتي لكتب المقصور والممدود) المطبوعة.
15. بعض الكلمات جاءت مرة صفة، ومرة أخرى اسم تدل على اسم شيء، وامثلة ذلك كثير في الكتب المطبوعة، نحو: عَلَنْدي تكون اسم (نبت)، وتكون صفة (الغليظ الشديد).
16. اقرارهم بوجود الاشتقاق الصرفي، وهذا يقوم على علاقة دلالية صرفية، بين المصدر والفعل، وامثلة ذلك كثيرة في كتب ((المقصور والممدود)).
17. اقرار بعض (أصحاب الكتب المطبوعة)) بوجود التضاد في اللغة العربية، ولاسيما الألفاظ المقصورة والممدودة.
18. وجود التقابل الدلالي في اللغة العربية وخاصة في الالفاظ المقصورة والممدودة، بنوعية تقابل الضدّ، وتقابل الخلاف

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم:

1- الابانة في اللغة العربية، لسلمة بن مسلم العوتبي الصُحاري، تحقيق: د.عبدالكريم خليفة، د. نصرت عبدالرحمن، د. صلاح جرار، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عمان، الطبعة الاولى 1420هـ - 1999م.

2- الابدال، لابي الطيب اللغوي الحلبي (المتوفى: 351هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي – مجمع اللغة العربية – دمشق، 1380هـ - 1961م.

3- الابدال والمعاقبة والنظائر، لابي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي (المتوفى سنة: 337هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق – 1381هـ - 1962.

4- الابل، لابي سعيد عبدالملك بن قريب بن علي بن اصمع (المتوفى 216هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق – سورية، الطبعة الاولى: 1424هـ- 2003م.

5- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، للدكتور عبدالصبور شاهين، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة.

6- ادب الكاتب أو ادب الكتاب، لابي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

7- اساس البلاغة، لابي القاسم محمود بن عمرو بن احمد الزمخشري، جار الله المتوفى (538هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الاولى – 1419هـ 1998م.

8- الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الاولى:1421هـ - 2000م.

9- اسفار الفصيح لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى 433هـ)، تحقيق: احمد بن سعيد بن محمد قشاش، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الاولى – 1420هـ.

10- الاشتقاق، لابي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المتوفى: 321هـ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر.

11- اصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن اسحاق ابن السكيت المتوفى (244هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار احياء التراث العربي، الطبعة الاولى: 1423هـ - 2002م.
12- الأصمعيات اختيار الأصمعي، لابي سعيد عبدالملك بن قريب بن علي اصمع (المتوفى: 216هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر - عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة السابعة 1993م.
13- الأصوات اللغوية، للدكتور ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الخامسة: 1975م.
14- الأصوات اللغوية، للدكتور عبدالقادر عبدالجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان - الاردن، الطبعة الاولى: 1418هـ - 1998م.
15- الاصول، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، 1420هـ - 2000م.
16- الاصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
17- الأضداد، لأبي حاتم، سهل بن محمد بن عثمان السجستاني المتوفى: 255هـ، حققه ووضع فهارسه: د. محمد عودة أبو جري، راجعه: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الثقافة الدينية - بورسعيد - القاهرة، 1412هـ - 1994م.
18- الأضداد، لابي علي، محمد بن المستنير المعروف بـ (قطرب)، تحقيق: وتقديم: الدكتور حنا حداد، جامعة اليرموك، دار العلوم - الرياض المملكة العربية السعودية، 1405هـ-1984.
19- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبي الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية - صيدا بيروت، 1407هـ - 1987م.
20- الأضداد، لابي يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت، المتوفى (244هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه: الدكتور محمد عودة سلامة أبو جري، مكتبة الثقافة الدينية - بورسعيد - القاهرة.
21- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة 351هـ، تحقيق: د.عزة حسن، الطبعة الثانية، 1996م، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

22- الاعلام ؛ لخير الدين بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، المتوفى: 1396هـ – دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر –2002م.

23- الأغاني، لأبن فرج الاصبهاني، تحقيق:د. سمير جابر، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثانية:1998م.

24- الاغراب في جدل الاعراب، ولمع الادلة في اصول النحو، تأليف: ابي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري المتوفى سنة (577هـ)، قدم لها، وعني بتحقيقهما: الشيخ سعيد الافغاني، دار الفكر، الطبعة الاولى – 1957م، دمشق.

25- الافعال، لسعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي أبو عثمان، المعروف بابن حداد المتوفى: 400هـ، تحقيق: محمد محمد شرف مراجعة: محمد مهدي علام، دار الشعب – القاهرة – مصر، 1395هـ – 1975م.

26- الاقتراح في اصول النحو وجدله، لعبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى 911هـ، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطية البيروتي – دمشق، الطبعة الثانية: 1427هـ – 2006م.

27- اكمال الاعلام بتثليث الكلام، لمحمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 1404هـ – 1984م.

28- الالفاظ الكتابية: لعبد الرحمن بن عيسى بن حماد الهمذاني، قدم لهُ ووضع حواشيه وفهارسه: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى: 1411هـ- 1991م

29- الالفاظ المهموزة، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي 0 المتوفى 392هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة الاولى 1409هـ – 1988م.

30- انباه الرواة في انباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي 0 المتوفى: 646هـ)، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة الاولى 1424هـ.

31- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى:577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الاولى: 1424هـ –2003م.

32- اهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد، للدكتور غانم قدوري الحمد، مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض الطبعة الثانية: 1436هـ - 2015م.
33- ايجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك الطائي الجياني المتوفى (672هـ)، تحقيق: محمد مهدي عبدالحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية – المدينة المنورة، الطبعة الاولى: 1422هـ - 2002م.
34- ايضاح شواهد الايضاح، لابي علي الحسن بن عبدالله القيسي المتوفى (ق 6هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى 1408هـ - 1987م.
35- البحث اللغوي عند العرب، للدكتور احمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة السادسة 1988م.
36- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى (817هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية – لجنة احياء التراث الاسلامي – القاهرة 1996هـ
37- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن ابي بكر، جلال الدين السيوطي، المتوفي (911هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم المكتبة العصرية – لبنان – صيدا.
38- البلغة في تراجم ائمة النحو واللغة، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى:817هـ) دار سعد الدين، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى – 1421هـ 2000م.
39- البنية اللغوية في اللهجة الباهلية، للدكتور عبدالقادر عبدالجليل، دار صفاء، عمان – الاردن، الطبعة الاولى: 1417هـ - 1997م.
40- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
41- تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي – الطبعة الاولى – 2003م.

42- تاريخ بغداد، لأبي بكر احمد بن علي بن ثابت بن احمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي – بيروت، الطبعة الاولى: 1422هـ – 2002م.

43- تاريخ علماء الاندلس، لعبدالله بن محمد بن يوسف بن نصر الازدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي، المتوفى: 403هـ، عنى بنشره وصححه وطبعه، السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية 1408هـ- 1988م.

44- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى:442هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان القاهرة، الطبعة الثانية: 1412هـ – 1992م.

45- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الاول)، لأحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللَّبليّ أبو جعفر المقري اللغوي المالكي (المتوفى: 691هـ)، تحقيق:د. عبدالملك بن عيضة الثبيتي، مكة المكرمة، 1418هـ – 1997م.

46- تحفة المودود في المقصور والممدود، لأبي عبدالله بن محمد بن مالك الطائي الجيلاني، المتوفى: 672هـ، الطبعة الاولى – 1329هـ، المطبعة الجمالية – مصر.

47- تداخل الاصول اللغوية واثره في بناء المعجم، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى: 1422هـ – 2002م.

48- التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (المتوفى: 347هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى –1417هـ.

49- الترادف في اللغة، الحاكم مالك لعيبي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام – جمهورية العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980م.

50- تصحيح الفصيح، وشرحهِ، لأبي محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان (ت347هـ)، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة –1419هـ–1998م.

51- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المتوفى: 816هـ، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الاولى:1403هـ- 1983م.
52- التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الاحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الاولى: 1424هـ - 2003م.
53- التقفية في اللغة، لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (المتوفى:284هـ)، تحقيق: د. خليل ابراهيم العطية، مطبعة العاني – وزارة الاوقاف، احياء التراث الاسلامي – العراق، 1976م.
54- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى:650هـ)، تحقيق: عبدالعليم الطحاوي وابراهيم اسماعيل الابياري، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، وآخرون، دار الكتب القاهرة – 1970م، 1977م، 1979.
55- التلخيص في معرفة أسماء الاشياء، لابي هلال العسكري (المتوفى 395هـ) تحقيق: الدكتورة عزة حسن، دار طلال للدراسات والترجمة والنشر – دمشق، الطبعة الثانية: 1996م.
56- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابي محمد بدرالدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، 1428هـ- 2008م.
57- التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، عالم الكتب 38 عبدالخالق ثروت القاهرة، الطبعة الاولى 1410هـ- 1990م.
58- تهذيب اللغة، لمحمد بن احمد الازهري الهروي، أبو منصور المتوفى: 370هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار احياء التراث العربي بيروت، الطبعة الاولى: 2001م.
59- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي مطبعة استانبول 1970م.
60- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، 1414هـ- 1993م.

61- الجامع لاحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرج الانصاري الخزرجي، القرطبي (المتوفى:671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار الكتب – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2003م.

62- الجراثيم، المنسوب لابي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى: 276هـ، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة – دمشق.

63- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الازدي، المتوفى 321هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الاولى: 1987م.

64- جهد المقلّ، لمحمد بن ابي بكر المرعشي الملقلب بساجقلي زاده ت 1150هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور سالم قدوري الحمد، دار عمار – عمان – الاردن، الطبعة الثانية – 1429هـ - 2008م.

65- حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، لكمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله ابن ابي سعيد الامام أبو البركات الأنباري النحوي المتوفى (577هـ)، الطبعة الكاثوليكية – بيروت، 1966م.

66- الحماسة البصرية، لعلي ابن ابي الفرج بن الحسن، صدر الدين أبو الحسن البصري (المتوفى: 659هـ)، تحقيق: مختار الدين احمد، عالم الكتب – بيروت.

67- الخصائص، لابي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت – لبنان.

68- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، د. سعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الاولى: 2005م – 1425هـ.

69- خلق الانسان، لابي اسحاق ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج (المتوفى: 310 أو 311هـ)، تحقيق: الدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة المجمع العلمي العراقي: 1382هـ - 1963م.

70- دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، يروت – لبنان – 2009م.

71- دلالة الالفاظ، للدكتور ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية – الطبعة الاولى: 1976م.

72- دلائل الاعجاز، لابي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: د.محمد التنجي، دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الاولى 1995م.
73- دور الكلمة في اللغة، تأليف ستيفن أولمان، ترجمة، دكتور: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب – القاهرة.
74- ديوان الادب، لأبي ابراهيم اسحاق بن ابراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى:350هـ)، تحقيق: د. احمد مختار عمر، مراجعة: دكتور ابراهيم أنيس، دار الشعب للصحافة والطباعة – القاهرة، 1424هـ - 2003م.
75- ديوان ذي الرمة شرح ابي نصر الباهلي برواية ثعلب، لابي نصر احمد بن حاتم الباهلي (المتوفى:231هـ)، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الايمان – جدة، الطبعة الاولى:1402هـ - 1982م.
76- ديوان زهير بن ابي سلمى، شرحه وقدم له الاستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى: 1408هـ - 1988م.
77- ديوان كعب بن مالك الانصاري، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة – بغداد، الطبعة الاولى: 1966م – 1386هـ.
78- ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، لدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة، مصر 1385هـ - 1965م.
79- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لابي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالملك الانصاري الاوسي المراكشي: المتوفى: 703هـ، حققه وعلق عليه: د. احسان عباس، و. د.محمد بن شريفة، و.د. بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة الاولى 2012م.
80- رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبدالله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، تحقيق: ابراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
81- الزاهر في غريب الفاظ الشافعي، لمحمد بن احمد بن الازهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: مسعد عبدالحميد السعدني – دار الطلائع.

82- الزاهر في معاني كلمات الناس، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري (المتوفى: 328هـ) تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الاولى: 1412هـ - 1992م.

83- زهر الاكم في الامثال والحكم، للحسن بن مسعود بن محمد أبو علي نور الدين اليوسي (المتوفي: 1102هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، و.د.محمد الاخضر، الشركة الجديدة – دار الثقافة – الدار البيضاء المغرب، الطبعة الاولى: 1401هـ - 1981م.

84- سر صناعة الاعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى 392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى: 1421- 2000م.

85- سير اعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، باشراف الشيخ: شعيب الارناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1405هـ - 1985م.

86- الشافية لابن الحاجب في التصريف، لعثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس أبو عمرو ابن الحاجب، المتوفى (646هـ)، تحقيق: حسن احمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، الطبعة الاولى: 1415هـ - 1995م.

87- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: 1351هـ) تحقيق: نصر الله عبدالرحمن نصر الله، نشر: مكتبة الرشد الرياض.

88- شذرات الذهب من اخبار من ذهب، لعبد الحي بن احمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى:1089هـ)، تحقيق: محمود الارناؤوط – خرج احاديثه عبدالقادر الأرناؤوط – دار ابن كثير – دمشق – بيروت، الطبعة الاولى 1406هـ - 1986م.

89- شرح ابيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى 1093هـ، تحقيق: عبدالعزيز رباح – احمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث بيروت، الطبعة الثانية " 1414هـ.

90- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبدالله بن ابي بكر بن محمد الجرجاوي الازهري، المعرف بـ (الوقاد) المتوفى:905هـ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى: 1421هـ - 2000م.

91- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى (442هـ)، تحقيق: ابراهيم بن سليمان النعيمي – مكتبة الرشد الطبعة الاولى: 1419هـ - 1999م.

92- شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضى الاستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، 1395هـ - 1975م.

93- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ((لأربعة آلاف شاهد شعري، لمحمد بن محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى: 1427- 2007م.

94- شرح صحيح البخاري، لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبدالملك (المتوفى: 449هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن ابراهيم، مكتبة الرشد – السعودية – الرياض – الطبعة الثانية: 1423هـ -2003م.

95- شرح قصيدة المقصور والممدود، لابن هشام اللخمي، المتوفى (577هـ)، تحقيق ودراسة: د. مهدي عبيد جاسم، دار عمار – الطبعة الاولى – 1422هـ - 2003م، عمان – الاردن.

96- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله جمال الدين (المتوفى:672هـ)، تحقيق عبدالمنعم احمد هريدي – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي – مكة المكرمة، الطبعة الاولى.

97- شرح المراح في التصريف، لبدر الدين العيني، تحقيق الدكتور عبدالستار جواد، مطبعة الرشيد.

98- شرح المعلقات السبع، للحسين بن احمد بن حسين الزوزني أبو عبدالله (المتوفى: 486هـ)، دار احياء التراث العربي، الطبعة الاولى 1423هـ - 2002م.

99- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن ابي السرايا محمد بن علي أبو البقاء، موفق الدين الاسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (المتوفى: 643هـ)، تقديم: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الكبعة الاولى: 1422هـ - 2001م.

100- شرح المقصور والممدود، لمحمد بن الحسن بن دريد الازدي، المتوفى (321هـ)، تحقيق: ماجد حسن الذهبي وصلاح محمد الخيمي، دار الفكر – دمشق، 1402هـ- 1981م.

101- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني(المتوفى: 573هـ)، تحقيق: د. حسين عبدالله العمري ومظهر بن علي الأرياني، د. يوسف محمد

عبدالله، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، الطبعة الاولى: 1420هـ – 1999م.

102- الشوارد، ما تفرد به بعض ائمة اللغة، الرضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن القرشي الصغاني (المتوفى: 650هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية – القاهرة، الطبعة الاولى: 1403هـ – 1983م.

103- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (المتوفى: 392هـ)، نشر: محمد علي بيضون، الطبعة الاولى: 1418هـ – 1997م.

104- صبح الاعشى في صناعة الأنشا، لأحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الفكر – دمشق، الطبعة الاولى: 1987م.

105- الصحاح تاج اللغة، وصحاح العربية، لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: احمد عبدالغفور عطار دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ – 1987م.

106- طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن عبيدالله بن مدحج الزبيدي الاندلسي، الاشبيلي، أبو بكر (المتوفى: 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف.

107- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام بن عبيدالله الجمعي، بالولاء، أبو عبدالله (المتوفى: 232هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني جدة.

108- ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية للدكتور عبدالفتاح الحموز، جامعة مؤتة، المكتبة الوطنية – الاردن، الطبعة الاولى 1993م.

109- العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، لعبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة الاولى 1419هـ – 1999م.

110- علم الدلالة، د. احمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الخامسة – 1998م.

111- علم الدلالة، لـ بيار جيرو، ترجمة الدكتور منذر عياشي دار الطلاس – دمشق.

112- علم الكتابة العربي، للدكتور: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان – الاردن، الطبعة الاولى: 1425هـ – 2004م.

113- علم اللغة العربية، د. محمود فهمي الحجازي،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
114- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، للدكتور محمود السعران، دار النهضة العربية – بيروت.
115- العين، للخليل بن احمد بن عمر بن تميم الفراهيدي البصري، المتوفى:170هـ، تحقيق: د. مهدي المخزومي – ابراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
116- غاية المقصود في المقصور والممدود، لابي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (المتوفى: 328هـ) تحقيق: هلال ناجي، عالم الكتب – بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، 1420هـ - 1999م.
117- غريب الحديث، للقاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ)، تحقيق: محمد عبد المفيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد – اكدكن، الطبعة الاولى: 1384هـ - 1964م.
118- غريب الحديث، لابي سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي المتوفى: 388هـ، تحقيق: عبالكريم ابراهيم الغرباوي، دار الفكر – 1402هـ - 1982م.
119- الفروق اللغوية، لابي هلال الحسن بن عبدالله بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: 395هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ (قم)، الطبعة الاولى 1412هـ.
120- فقه اللغة، حاتم صالح الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر – الموصل، 1411هـ - 1990م.
121- فقه اللغة، د. علي عبدالواحد وافي، شركة نهضة مصر للطباعة النشر، الطبعة الثالثة – ابريل 2004م.
122- الفهرست، لابي الفرج محمد بن اسحاق بن محمد الوراق البغدادي، المعتزلي، المعروف بابن النديم المتوفى: 438هـ، تحقيق: ابراهيم رمضان، دار المعرفة – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية 1417هـ.
123- في اللهجات العربية، د. ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثامنة 1992م.

124- القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، اشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة الثامنة: 1426هـ - 2005م.

125- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لابي محمد الطيب بن عبدالله بن احمد بن علي الهجراني الحضرمي، الشافعي المتوفى 947هـ عني به بوجمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج – جدة، الطبعة الاولى 1428هـ - 2008م.

126- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبدالعزيز، دار الفكر العربي – القاهرة – الطبعة الاولى 1415هـ - 1995م.

127- القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، د.سعيد جاسم الزبيدي دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الاولى – 1997م, رام الله – المنارة.

128- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان قايماز الذهبي المتوفى 748هـ، تحقيق: محمد عوامة احمد ومحمد نمر الخطيب، دار القنبلة للثقافة الاسلامية – مؤسسة علوم القرآن – جدة الطبعة الاولى 1413هـ - 1992م.

129- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن فنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب سيبويه، المتوفى: 180هـ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة: 1408هـ - 1988م.

130- كثيرة عزة بين ناقديه قديماً وحديثاً، للاستاذ المساعد الدكتور: حافظ محمد عباس الشمري، مركز الكتاب الاكاديمي.

131- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله كاتب جلبي، القسطنطيني المشهور باسم: حاجي خليفة أو الحاج خليفة، المتوفى 1067هـ، مكتبة المثنى – بغداد 1941م.

132- الكليات، لابي البقاء ايوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصيري، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1419هـ - 1998م.

133- اللباب في علل البناء والاعراب، لابي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، البغدادي، محبّ الدين (المتوفى:616هـ)، تحقيق: عبدالاله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الاولى 1416هـ – 1995م.

134- اللباب في قواعد اللغة وآلات الادب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، لمحمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا دار الفكر – دمشق، الطبعة الاولى 1403هـ – 1983م.

135- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير ومحمد احمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف – القاهرة.

136- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الخامسة: 1427هـ – 2006م.

137- اللغة والمعنى والسياق جون لاينز، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، مراجعة: د. يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، 1987م – الطبعة الاولى.

138- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، لابي العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي المتوفى: 385هـ، دراسة وتحقيق: د. احمد محمد سليمان أبو رعد، جامعة الكويت – كلية الاداب، الطبعة الاولى: 1409هـ – 1989م.

139- مجمل اللغة لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (المتوفى:395هـ) دراسة وتحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية: 1406هـ – 1986م.

140- المحتسب في تبيِّن وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، لابي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، وزارة الاوقاف، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، الطبعة الاولى: 1420هـ – 1999م.

141- المحكم والمحيط الاعظم، لابي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الاولى: 1421هـ – 2000م.

142- المحمدون من الشعراء واشعارهم، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، تحقيق وتقديم: حسن معمري، مراجعة: حمد الجاسر، دار اليمامة 1390هـ - 1970م.

143- المخصص، لابي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي المتوفى: 458هـ، تحقيق: خليل ابراهيم جفال، دار احياء التراث العربي – بيروت الطبعة الاولى 1417هـ - 1996م.

144- المدارس النحوية، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الامل – اربد – الاردن – الطبعة الثالثة: 1422هـ - 2001م.

145- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف الطبعة السابعة – القاهرة.

146- المدخل الى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي (المتوفى: 577هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الاسلامية للطباعة والنشر بيروت – لبنان، الطبعة الاولى: 1424هـ - 2003م.

147- المدخل الى علم أصوات العربية، للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار – عمان – الاردن، الطبعة الاولى: 1425هـ - 2004م.

148- المذكر والمؤنث، لابي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، (المتوفى: 328هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، مصر – وزارة الاوقاف – لجنة احياء التراث، 1401هـ - 1981م.

149- المزهر في علوم اللغة وانواعها، لعبد الرحمن بن ابي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الاولى: 1418هـ - 1998م.

150- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، أبو العباس (المتوفى: 770هـ)، المكتبة العلمية بيروت.

151- معاني القرآن، لابي زكريا يحيى بن زياد الفراء (المتوفى: 207هـ) تحقيق: احمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح اسماعيل الشلبي، دار المصرية – مصر، الطبعة الاولى 1983م.

152- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الاردن، الطبعة الاولى: 1420هـ - 2000م.

153- معجم الادباء، ارشاد الاريب الى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (المتوفى: 626هـ)، تحقيق: احسان عباس ، دار الغرب الاسلامي – بيروت، الطبعة الاولى: 1414هـ - 1993م.

154- المعجم الاشتقاقي المؤصل لالفاظ القرآن الكريم للدكتور محمد حسن حسن جبل، مكتبة الاداب – القاهرة، الطبعة الاولى: 2010م.

155- معجم ديوان العرب، لابي ابراهيم اسحاق بن ابراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى 350هـ)، تحقيق: د. احمد مختار عمر، مراجعة د. ابراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب – القاهرة، 1424هـ - 2003م.

156- معجم الشعراء، للأمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى: 384هـ، تصحيح وتعليق: الاستاذ الدكتور: ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية، 1402هـ - 1982م.

157- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني (المتوفى: 1408هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار احياء التراث العربي – بيروت.

158- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، لأحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي – دمشق، دار مكتبة الحياة – بيروت) 1377هـ - 1380هـ.

159- معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية، للدكتور محمود عبدالرحمن عبدالمنعم – جامعة الازهر – نشر: دار الفضيلة.

160- المعجم المفصل في شواهد العربية، للدكتور: أميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى: 1417هـ - 1996م.

161- المفردات في غريب القرآن، لابي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (المتوفى: 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم – الدار الشامية، دمشق – بيروت الطبعة الاولى 1414هـ.

162- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: 168هـ)، شرح وتحقيق: احمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف – القاهرة.

163- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الفية ابن مالك)، لابي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطي (المتوفى: 790هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الاولى 1428هـ – 2007م.

164- مقاييس اللغة، لابي الحسين، احمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، المتوفى (395هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر 1399هـ – 1979م.

165- المقتصد في شرح الايضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان – دار الرشيد للنشر – العراق – 1982م.

166- المقتضب، لمحمد بن يزيد، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المتوفى: 285هـ، تحقيق عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

167- المقصور والممدود، لابي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) أخرجه اول مرة: عبدالعزيز الميمني، زاد في حواشيه، وضع فهارسه: عبدالاله نبهان – محمد خير البفاعي، دار قتيبة، 1403هـ – 1983م.

168- المقصور والممدود، لابن السكيت، المتوفى سنة 244هـ، تحقيق وتقديم وتعليق: د. محمد محمد سعيد، الطبعة الاولى 1405هـ – 1985م. مطبعة الامانة – بدران شبرا – مصر.

169- المقصور والممدود، لابي عبدالله ابراهيم بن محمد المعروف بـ(نفطويه)، تحقيق: الدكتور: حسن شاذلي فرهود، دار التراث – القاهرة، 1980م.

170- المقصور والممدود، لاحمد بن محمد بن الوليد بن محمد يعرف بـ (ابن ولاد) أبي العباس، التميمي المصري (ت332هـ)، تحقيق: بولس برونلة، مطبعة ليدن – 1900م.

171- المقصور والممدود، المنسوب الى محمد بن عبدالواحد بن ابي هشام أبي عمر الزاهد، المطرزي، الباوردي، المعروف بغلام ثعلب، المتوفى 345هـ، تحقيق: محمد جبار المعيد، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد العشرون – الجزء الثاني.

172- المقصور والممدود، لاسماعيل بن القاسم، أبي علي القالي، المتوفى 356هـ، تحقيق ودراسة: د. احمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الاولى 1419هـ – 1999م.

173- الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن محمد، المعروف بابن عصفور، (المتوفى: 669هـ)، مكتبة لبنان – الطبعة الاولى: 1996م.
174- الممدود والمقصور، لابي الطيب الوشاء المتوفى (325هـ) تحقيق وتقديم وتعليق: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي – مصر 1979م.
175- المنتخب من غريب كلام العرب، لعلي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو محمد بن احمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية، واحياء التراث الاسلامي – الطبعة الاولى: 1409هـ - 1989م.
176- من ذخائر ابن مالك في اللغة، لابن مالك الطائي الحياني (المتوفى: 672هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الاسلامية – المدينة المنورة، السنة التاسعة والعشرون، العدد السابع بعد المئة 1418هـ - 1419هـ / 1998م – 1999م.
177- المنصف، لابي الفتح عثمان ابن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) دار احياء التراث القديم، الطبعة الاولى 1373هـ - 1954م.
178- المنهج الصوتي للبنية العربية، للدكتور عبدالصبور شاهين مؤسسة الرسالة – بيروت، 1400هـ - 1980م.
179- المهذب في علم التصريف، تأليف د. هاشم طه شلاش، و.د. صلاح مهدي الفرطوسي، و.د. عبد الجليل عبيد حسين، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي – الموصل.
180- نزهة الالباء في طبقات الادباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، تحقيق: ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار – الزرقاء – الاردن، الطبعة الثالثة: 1405هـ - 1985م.
181- التشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري المتوفى سنة 333هـ، تصحيح ومراجعة الاستاذ علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1969م.
182- نظريات في اللغة، الدكتور: أنيس فريحة، الدكتور: ريمون طحان، دار الكتب اللبناني – بيروت، الطبعة الثانية – 1981م.

183- النهاية في غريب الحديث والاثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الاثير (المتوفى:606هـ) المكتبة العلمية – بيروت، تحقيق: ظاهر احمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي 1399هـ - 1979م.

184- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن ابيك بن عبدالله الصفدي المتوفى (764هـ)، تحقيق: احمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار احياء التراث – بيروت – لبنان، 1420هـ - 2000م.

185- وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان، لابي العباس احمد بن محمد بن ابراهيم بن ابي بكر ابن خلكان البرمكي (المتوفى: 681هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، 1994م.

186- الهمز، لابي زيد سعيد بن اوس الانصاري، نشره: الاب لويس شيخو اليسوعي، طبع في بيروت، المطبعة الكاثوليكية – 1911م.

187- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي 0 المتوفى: 911هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي المكتبة التوفيقية – مصر.

الرسائل

1- ابنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة، رسالة دكتوراه دار العلوم – جامعة القاهرة، اعداد حسنين صلاح.

2- الاثر الدلالي لاختلاف الصوائت والمورفيمات بين روايتي حفص عن عاصم والدوري عن ابي عمر، دراسة صوتية صرفية دلالية، رسالة ماجستير، اعداد: عبدالحكيم عبدالخالق حسن.

3- الاعلال والابدال في سورة الاحقاف، دراسة تحليلية صرفية دلالية، بحث مقدم من قبل: امينة التقية، طلية الاداب جامعة سونن كاليجاكا.

4- ديوان المتنبي المنسوب الى العكبري، دراسة لغوية رسالة ماجستير، اعداد: زهير محمد علي – كلية الاداب – جامعة الموصل

5- الفكر النحوي لدى الفراء (دراسة وصفية تحليلية) رسالة ماجستير، اعداد محمد عبدالله سليمان.

6- اللهجة الطائية واثرها في العربية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 1989م.

7- لهجة قبيلة أسد، رسالة ماجستير – جامعة البصرة، 1985م.
8- النظام المقطمي ودلالته في سورة الانفال، دراسة صوتية وصفية تحليلية – رسالة ماجستير – اعداد: الهام حبيب دياب أبو لباد.

الدوريات

1- الحمل على معنى النفي في التقعيد النحوي، بحث للدكتور حجاج انور عبدالكريم، مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة.
2- معجم لهجة تميم، مجلة المورد، مجلد 7، العدد 3/ 1978.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Tikrit

College of Education for Women

Department of Arabic Language

The Linguistic Studies in the Resources of the Shortened and the Elongated Printed until the End of the Eighth century A.H.

A Dissertation Submitted to the Council of the College of education for Women University of Tikrit in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Arabic Language

By

Ahmed Jassim Abd Hassu

Supervised by

Prof. Dr. Yaseen Abdullah Nseif Al-Bayati

2020 A. D. 1441 A.H.

Abstract

This research aims ((The Linguistic Studies in the Resources of the Shortened and the Elongated Printed until the End of the Eighth century A.H.)), to study these books a comprehensive linguistic study of phonetics, morphology and semantics, focusing on the most important issues included in this phenomenon, reviewing the opinions of linguists in them, citing what was mentioned in the Holy Qur'an, the Prophet's Hadith and the Arab's poetry and prose. I presented many aspects which may have been mentioned before me first, so this study was divided into a preface and four chapters followed by a conclusion. The preface tackled the shortened and the elongated for the linguists in the past until the end of the eighth century, then I reviewed the most important resources written by linguists since the era of Al-Khalil and Sibawayh until the end of the eighth century, the most famous books that were printed, investigated and dealt with the first chapter of the study. The resources of books authors were reviewed and then showed their methodology, their attitude towards the evidences of derivation, usage, and regularity.

The second chapter was devoted to phonetic issues, so it came in five sections. The first section dealt with the concepts of the shortened and the elongated. The second section dealt with the issue of vowel and how those authors presented this issue

through their opinions about the shortened and the elongated utterances. Then, the third section comes in which the substitution and what is the substitution, and how they dealt with this issue. The fourth section tackled "hamz" or "stress" as some called them, and in the fifth section came the issue of drawing in the restricted name, especially since there are names written in alf and yaa together.

The third chapter was concerned with the morphological issues, and contains five sections, namely, derivation, the morphological scale, masculine and feminine, then plural and adjectives. As for the fourth chapter, it dealt with the semantic and non-semantic aspect, so it came in the semantic aspect, verbal tandem, and antonym. On the non-semantic aspect, the domination and the semantic convergence came (the antonym and opposite convergence), then Arab dialects, where the authors called them language and not dialect. The conclusion contained the most important findings of the research and followed by the list of bibliography.

The Researcher